المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

اختيارات ابن إياز (في العلل) النحوية والصرفية في كتابه المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معط في النحو)

بحث مقدم لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو و صرف

إعداد الطالب

محمد بن الحسن الشيخي

الرقم الجامعي

٤٣١٨٨١٨٣

المشرف

الدكتور/ عبدالله بن ناصر القرني

الفصل الدراسي الأول

لعام١٤٣٤- ١٤٣٥هـ

شكر وتقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر ...

فبعد شكر المولى عز وجل ، المتفضل بجليل النعم ، وعظيم الجزاء ... يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان ، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني ، وعلمني ، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث .. وأخص بذلك مشرفي ، الأستاذ الدكتور: عبدالله بن ناصر القرني ، الذي قوم ، وتابع ، وصوَّب ، بحسن إرشاده لي في كل مراحل البحث ، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم ، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله ...

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة ، الأستاذ الدكتور : يس أبو الهيجاء ، والأستاذ الدكتور : يوسف السلمي على جهودهم في قراءة الرسالة وتصويبها ؛ وقد أفدت من توجيهاتهم – بإذن الله – ، فجزاهما الله عني خير الجزاء ...

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم ، والمعرفة ، وأسدى ليَّ النصح ، والتوجيه ، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة أم القرى ، وأخص بالذكر كلية اللغة العربية،وعميد الدراسات العليا،والقائمين عليها... كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة،أو تمنياته المخلصة...

أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة و السلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد. فإنّ اللغة العربية من أشرف اللغات وأعلها منزلة لنزول الوحي بها من بين سائر اللغات وكان هذا الإنزال سببًا لحفظها على مرّ الأيام فلن تجد لغة لها من العمر ما للعربية لا تزال باقية على قواعدها وقوانينها لم تغير أو تتبدل .

واعلم أنَّ كتب أصول النحو (من أشرف ما صنف في علم العرب)[1] كما قال ابن جني. ويروي أبو القاسم الزجاجي عن بعض شيوخه أنَّ الخليل ابن أحمد – رحمه الله – سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له:عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: (إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنَّه علة لما عللته منه ، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإنْ تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصّدق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا، لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلة إلا أنَّ ذلك مما

---

(١) الخصائص: ١/١.

ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علة لذلك ، فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها)[1] .

ولما كانت العلة النحوية هي الركن الرابع من أركان القياس فلا بد لكل حكم نحوي من علة تدعو إليه وسبب يبيح التكلم به؛ لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو، فقد ساعد في خدمة القواعد النحوية، فهي توضح القاعدة النحوية،وتبين خصائصها، وتبرر ورودها بالشكل الذي جاءت عليه فقد تكون لتقعيد ظاهرة نحوية أو لتثبيت حكم .

من أجل ذلك وقع الاختيار على موضوع(اختيارات ابن إياز في العلل النحوية والصرفية في كتابه المحصول في شرح الفصول(شرح ابن معط في النحو)). وكان السبب في اختيار هذا الموضوع ، أنَّ ابن إياز اعتمد في كتبه على التعليل النحوي؛ لتفسير الظواهر النحوية والصرفية، فهو يذكر كثيرًا من الوجوه الإعرابية ،ويحُللها ويفضل بعضها فيناقشها ويورد آراء العلماء وخلافاتهم ، ويبسط القول في بعض المواضع ، ويشفع ذلك برأيه واجتهاده.

أما عن طريقة عملي في البحث فكانت كالتالي :-

المقدمة :

وتشمل أسباب اختيار الموضوع وأهميته.

التمهيد :

و فيه قسمان

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥، ٦٦.

الأول: اللعلة النحوية وفيها:

أ– تعريف اللعلة.

ب– نشأتها.

الثاني:اهتمام ابن إياز بالعلل النحوية والصرفية.

الفصل الأول:اختيارات ابن إياز في العلل النحوية

الفصل الثاني: منهج ابن إياز في التعليل وفيه مبحثان.

المبحث الأول: خصائص التعليل عند ابن إياز.

المبحث الثاني: أنواع العلل الراجحة عند ابن إياز.

منهج البحث:

سأتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك عن طريق:

أولاً : استخراج بعض المسائل التي اختار فيها ابن إياز .

ثانيًا : تصنيف تلك الاختيارات إلى علل نحوية وعلل صرفية .

ثالثًا: ترتيب المسائل في البحث بحسب الترتيب الذي سار عليه المصنف في كتاب المحصول في شرح الفصول.

رابعًا: التوضيح والشرح لها

خامسًا: ثم البحث فيمن أعتمد هذه العلة، أو خالفها من النحاة، مع الموازنة أحيانًا.

الدراسات السابقة:

لم أجد في حدود اطلاعي على دراسة سابقة تعلق بالتعليل النحوي عند ابن إياز، و وجدت ثلاث دراسات تعلق بكتبه.

١- شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى: إيجاز التعريف في علم التصريف، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الصرف(دراسة وتحقيق: أحمد محمد الأمين إشراف:د.حماد البحتري بجامعة أم القرى –كلية الغة العربية).

٢- منهج ابن إياز (٦٨١هـ)في كتابه المحصول في شرح الفصول لابن معط(٥٦٤-٦٢٨) إعداد عبدالكافي توفيق المرعب، إشراف: منى إلياس(دكتوراه).

٣- اختيارات ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ)، واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة) أحمد إبراهيم أحمد حسن كلية اللغة العربية – بنين(المنصورة)،٢٠٠٤م.

وأخيراً أسال الله – جل في علاه – أنْ أكون قد وفقت في إتمام هذا البحث على الشكل الذي ينبغي له أنْ يكون عليه ، فما ظهر من النقص فهو من العيب الموكل إلى البشر ، وما جاء مرضيًا فهو بحسن توفيق ربنا ، إنَّه ولي التوفيق والقادر عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد

أولًا: العلة النحوية

كان العرب يتكلمون بلغة عربية فصيحة سليقة وطبعاً ، ولكنهم حينما شاع اللحن وانتشر احتيج إلى ضبط القواعد، والمعروف أنَّ النحو العربي منذ نشأته بني على أصول سار عليها النحاة ، واتبعوها ، وكان القياس أحد هذه الأصول، وهو (في وضع الناس بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً)[1]. أما عند النحاة فهو(تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة)[2].

ولابد لكل قياس من أربعة أركان يقوم عليها ، قال أبو البركات الأنباري: (ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل، وفرع ، وعلة ، وحكم)[3].فالأصل هو المقيس عليه ، والفرع هو المقيس ،والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس،والعلة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه . فالنائب عن الفاعل مثلاً استحق الرفع قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ،والفرع هو النائب عن الفاعل ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد[4] .

وبذلك يتضح لنا أنَّ العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس ، وليس أصلاً قائماً بذاته ولكن النحاة اهتموا بها اهتماماً بالغاً و أعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيراً أو تعزيزاً وافردوا لها المصنفات والمؤلفات النظرية فعوملت معاملة الأصل ، فأصبحت كأنَّها أصل من أصول النحو العربي . لذلك نجد أنَّ دارس اللغة العربية قد ذهب إلى

---

(١)ينظر لمع الأدلة:٩٣.

(٢) المصدر السابق:٩٣.

(٣) المصدر السابق:٩٣.

(٤) المصدر السابق:٩٣.

إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، وقواعد(فللمرفوع سبب ، وللمنصوب علّة ، وللمجرور غاية ، وللمجزوم هدف)[1].

فما هي العلة وما هو تعريفها:

١ – العلّة لغةً :

العلة لغة:عَلَّ –بلام مشددة مفتوحة–: فعل متعدٍ و لازمٌ ،نقول فيهما : عَلَّ يَعُلّ – بضم العين وكسرها – و مصدرهما: عَلاًّ وعَلَلاً.

وأَعلَّهُ اللهُ : أي : أصابه بعلة. والعلة : المرض ، عَلَّ واعتلّ ، أي مرض ، وصاحبها مُعتَلّ ، فهو عليل وهي حدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأنَّ تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً ، منعه عن شغله الأول. وعَلَّلَهُ بالشيء تعليلاً ، أي: لهّاه به ، كما يُعلَّل الصبيُّ بشيء من الطعام عن اللبن ، والتعليل :سقيٌ بعد سقي و جنيُ الثمرة مرة بعد أخرى ، والتعليل : تبيين عِلة الشيء ، وأيضاً ما يستدل به من العلة على المعلول وعَلَّلَ الشيءَ : بَيّن علتَهُ وأَثبتَهُ بالدليل ، فهو مُعلَّل،والعلة هي السبب ، وعلة الشيء سببه يقال: (هذا علة لهذا أي سبب وقد اعتل وهذه علته أي سببه) [2].

العلة في اصطلاح النحاة :العلة عند الرماني هي:(تغيير المعلول عمّا كان عليه)[3]،أي خروج عن الأصل إذن للعلة ارتباط بالأصل ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، ولأنَّ (من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل ، لعدوله عن الأصل)[4].

---

(١)ينظر دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥.

(٢)ينظر لسان العرب: مادة عل، و القاموس المحيط : ٤/ ٢٠ .

(٣)ينظر الحدود في النحو: ٣٨ .

(٤)ينظر الإنصاف: (مسألة ٤٠) ، الأصول ، تمام حسان : ١٧٧ .

وعرفها الجرجاني بقوله: (هي ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)[1].

أما الدكتور مازن مبارك فعرفها بأنَّها: (الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم)[2].

وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ الفرق بين العلة والسبب فرق في التأثير ، (فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، ولكنه لا يدور مع السبب)[3].

نشأة العلة النحوية:

أنَّ نشأة التعليل النحوي كانت مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أوائل النحاة الذين اهتموا بالتعليل وبلغوا الغاية فيه وروى عنهم سيبويه (وكان اسمه مقروناً بالنّحو وقياسه وعلله)[4] ، الذي قال عنه ابن سلام : (وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)[5] ، وقال القفطي:(إنّه أول من شرح العلل)[6] .

أما ابن جني فكان يرى أنَّ أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي عن أبي عمرو أنَّه قال:(سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت : له أتقول : جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة؟)[7]فحمله على المعنى فأنث الفعل معه.

---

(١)ينظر التعريفات : ١٣٠ .

(٢)ينظر النحو العربي العلة النحوية : ٩٠ .

(٣)ينظر الأصول،د. تمام حسان: ١٨٢.

(٤)ينظر النحو العربي العلة النحوية : ٥٣ .

(٥)ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٤/١، تاريخ آداب اللغة العربية: ١٣١/٢.

(٦)ينظر إنباه الرواة: ١٠٥/٢ ، طبقات النحويين واللغويين : ٢٥ .

(٧)ينظر الخصائص: ٢٤٩/١ ، سر صناعة الإعراب: ٢٦/١ ، نزهة الألباء : ٢٩ .

إلى أنْ نصل عصر الخليل الذي قال عنه الزبيدي:(أنّه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)[1].

ثم انفتح باب التعليل أمام النحاة فهذا تلميذه سيبويه جاء بكتابه الذي جمع فيه النحو مقسماً على أبواب وذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل فكان كتاب نحو وقياس وعلة.يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعلم الحكم النحوي[2].

وقد أكثر من التعليلات في كتابه ، كثرة مفرطة سواء تعلقت بالقاعدة المطردة أم بالأمثلة النادرة ، إذ يقول :(وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)[3] ، فهو لا يعلل لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنَّما لا يوجد أسلوب وقاعدة من دون علة[4].

ثم أصبحت العلة عند علماء القرن الثالث الهجري رديف الحكم النحوي على ما نجده عند المبرد ومن عاصره من نحاة هذا القرن ، إذ كان أبو العباس شديد الاهتمام بالتعليل، وكان فيه من المجتهدين ، كما وقف في وجه سيبويه لأنَّه قبل قول الخليل خالياً من التعليل ، فخالفه في كثير من المسائل ، ولم يكن خلافه فيها كلها فيما يخص الحكم النحوي ، بل كان في كثير منها فيما يخص علة ذلك الحكم ، ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علته[5].

واتسع بعد ذلك البحث في العلة النحوية فبحث النحاة أنواعها فقسمها ابن السراج على ضربين :أحدهما علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم

---

(١)ينظر طبقات النحويين واللغويين : ٤٣ .

(٢)ينظر النحو العربي العلة النحوية : ٥٩ – ٦٠ .

(٣)ينظر الكتاب: ١٣/١ .

(٤)ينظر المدارس النحوية: ٨٢ .

(٥)ينظر النحو العربي العلة النحوية : ٦٧ – ٦٨ ، دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٨.

والآخر :علة العلة ،وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج به حكمتها[1]. وقسمها الزجاجي على ثلاثة اضرب هي : العلة التعليمية ،والعلة القياسية ،والعلة الجدلية النظرية[2] . وجعلها ابن مضاء على ثلاثة اضرب أيضاً : علل أُول ،وعلل ثوان ،وعلل ثوالث[3]. وكما تناول النحاة أنواعها بينوا شروطها وصفاتها وما تثبت به وتصح[4]. وذكروا مسالكها وهي طرق أخذها[5]. وفصلوا القول في قوادحها أي كيفية الطعن بها ونقضها[6].

وبسبب هذا البحث المفصل المتشابك الذي ادخلها النحاة و أداروه في العلة تشعب البحث النحوي حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها[7].

وتعرضت العلل النحوية إلى الطعن فيها ،وكانت أشد الحملات عليها على يد أحد النحاة وهو ابن مضاء الذي دعا إلى نفي جميع العلل ما عدا اليسيرة التي تعين على فهم كلام العرب وأن يقال بدلاً من التماس العلل البعيدة :هكذا نطقت العرب[8] . كما وقف أبو حيان النحوي موقف ابن مضاء في إلغاء العلل ونفر من التعاليل

---

(١) ينظر:الأصول في النحو : ٣٨/١.

(٢) ينظر:الإيضاح في علل النحو : ٦٤.

(٣) ينظر:الرد على النحاة : ١٥١-١٥٢.

(٤) الاقتراح : ٧٥-٨٢.

(٥) المصدر السابق : ٨٢-٨٨.

(٦) المصدر السابق : ٨٨-٩٧.

(٧) ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٤٧.

(٨) ينظر:الرد على النحاة : ١٥١-١٥٢.

واطرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة أو النحو لأن هذين العلمين ليس بحاجة إلى التعليل ،والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقر ر السماع [1] .

ووقف قسم من النحاة على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل وردوا على من طعن فيها،منهم ابن جني فعقد باباً(في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفهِ هو في نفسه عن أحكام العلة) فقد نقل حجة هؤلاء ورد عليهم مبيناً أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس،ولغو،وجهل[2]، وجاء ابن خروف فوقف مع العلة ورد ابن مضاء في وقوفهِ ضد العلل ، إذ قال أبو حيان بعد كلامه على ابن مضاء :(وقد امتعض من طعنهِ على النحاة وازدرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ، ورد على ابن مضاء في كتاب سماه :(كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو ، وهو كتاب لطيف)[3].

وسلك السيوطي نفس الطريق فكان يميل إلى العلة و نقل من الآراء ما يؤيد وقوفه مع العلة يقول:(قال صاحب المستوفى إذا استقريت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. واما ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أن علل النحو تكون واهية متمحلة،واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق)[4].

ومثلما انقسم القدماء تجاه العلل قسمين : معارض ، ومؤيد انقسم المحدثون أيضًا فنادى بعضهم إلى اطراحها من النحو ، وكان الطرف الآخر مقتنعاً بها غير معارض لها ، لأنها من أصول العربية . فالدكتور شوقي ضيف يرى أن اكثر العلل تخرج عن الغاية

---

(١)ينظر منهج السالك لأبي حيان :٢٢٩-٢٣٠.

(٢)ينظر الخصائص : ١/١٨٤-١٨٦.

(٣)ينظر الاقتراح : ٧٠ .

(٤)ينظر الإيضاح في علل النحو : المقدمة : د-هـ .

من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية وهي فلسفة في جمهورها غير عملية . وليس وراءها طائل نحوي . والنحو ينبغي أن يُيسر على الناشئة وأنْ تخرج هذه العلل المعقدة[1]. أما الأستاذ عباس حسن ، فيقول بوجوب اطراح العلل لأنها لا تثبت إذا سلط عليها النظر إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة[2]. كا يرى الدكتور مازن مبارك أنَّ العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ، بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وأنْ نترك الإلحاح في السؤال عنها[3] .

ووقف القسم الآخر مع العلة ، يحث يرى الدكتور أحمد عبد الستار أنَّ البحث عن العلل لا ينكر إذا وعى الدارس ما يدرس ،بل ليس من مصلحة البحث العلمي أن يُهمل ويُترك وإنما تقتضي أصول البحث بتشجيعه ليكون سببًا إلى ربط مادة البحث[4] .ورفض الدكتور عبد الرحمن أيوب العلل المنطقية،لكنه لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم،ويمكن تسمية مثل ذلك تعليلا[5].

.

(١)ينظر سر الفصاحة : ٣٣ ، و رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية :٦٠ .

(٢)ينظر النحو العربي ، العلة النحوية : ١٦٣-١٦٤.

(٣) ينظر مدرسة البصرة :٢٧٦.

(٤)ينظر نحو التيسير : ٤٥ .

(٥)ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ٢٩-٣٠ .

ثانيا: اهتمام ابن إياز بالعلل النحوية والصرفية

قبل أن أبدأ بعرض موضوع اختياراته العلل أرى من المناسب أن أورد ترجمة مختصرة لابن إياز فقد ترجم له محققو كتبه بما فيه غُنية وكفاية .

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، جمال الدين، أبو محمد النحوي، وهو في البلغة : الحسين بن أبان[1] ،وهو تحريف بَيِّنٌ، والمشهور هو"ابن إياز"نسبة إلى جده، وهو من أهل بغداد، و اشتغل بالمستنصرية حتى ترأس مشيخة النحو فيها . وكانت وفاته ليلة الخميس، الثالث عشر من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة، وله جملة من الكتب في النحو والصرف:

١- قواعد المطارحة.ومنه نسخ مخطوطة مصورة في معهد إحياء التراث في جامعة أم القرى.

٢- المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط في النحو.

٣- الإسعاف في مسائل الخلاف،وهي مسائل خلافية استدراكات على الإنصاف لأبي البركات الأنباري،وهو مفقود.

٤- المآخذ على المتبع، أشار إليه في المحصول،وهو كتاب يرد فيه على العكبريفي كتابه المتبع في شرح اللمع،وهومفقود.

٥- شرح تصريف ابن مالك،وهو شرح لكتاب الضروري في التصريف سماه التعريف، وقد حقق الكتاب ونشر بتحقيق د.هادي نهر،وهلال ناجي.

٦- كلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي [2].

---

(١) انظر ترجمته في البلغة:٩٠،بغية الوعاة:٥٣٢/١،كشف الظنون:٨٦/١،مقدمة قواعد المطارحة: ٩، مقدمة المحصول في شرح الفصول: ٧/١.

(٢)ينظر قواعد المطارحة:٩.

يُعَدّ ابن إياز من أبرز النحويين الذين اهتموا بالعلة ، وقد عاش ابن إياز في القرن السابع ، وهو قرن زاخر بالعلماء ، ففيه ابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن الخباز، وابن فلاح ، والرضي وغيرهم، ولا شك أنَّه استفاد من علمهم ومصنفاتهم. فالتعليل كان عندهم وسيلة من وسائل فهم القاعدة النحوية.و ابن إياز كان حريصًا على التعليل عند وجود أيّ حكم نحوي، ولذا قال فيه أبو حيان:إنَّه أبو تعاليل[1]،و كان شديد التعلق بالتقسيم والتفريع، حتى أنَّه لم يترك شيئًا إلا سل منه فروعًا وقد ينتزع من الفروع فروعًا أخرى مثل كلامه على الحركات، والتفصيل فيها، والبناء في الأفعال، وتفصيله واستطراده في التعليل،كمثل كلامه على"ليس"ورده على أبي علي،واستطراداته في كلامه على الإضافة وكلامه على العوامل، والتفريع فيها والتنبيهات على أجزائها.

وجانب التطبيق يُظهر هذه الحقيقة بشكل جلي فهو يفضل كثيرًا من وجوه الإعراب ويستطرد ويخوض في آراء العلماء، ومما يدل على شدة اهتمام ابن إياز بالتعليل، والتركيز على العلة النحوية في كل مسألة يدرسها كتاب المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو) فهو لا يترك مسألة من المسائل دون أن يورد العلة ، ويتدرج في هذه العلة من العلة التعليمية إلى القياسية وصولًا إلى العلة الجدلية ، وفيه كثير من الترجيحات النحوية المبنية على أصول النحو، ومن يقرأ الكتاب سيجد كثيرًا من القضايا الأصولية من سماع ، وقياس وتعليل[2] .

---

(١)ينظر مقدمة المحصول في شرح اللفصول:١/٥.

(٢)ينظر مقدمة المحصول في شرح الفصول: ١/٥.

وظهر هذا الاهتمام بالعلة والتفريع والتقسيم في الجانب التطبيقي في مصنف ابن إياز "قواعد المطارحة في النحو،إذ يقول :" أعلم أني لم أذكر فيها أبياتا للعرب،ولمن جرى في علو الطبقة مجراهم تشتمل على بحثٍ وإعراب، إذا ضبطها السامع كان ذلك مثالًا لَهُ، يقيس غيره عليه، ويرُدُّهُ عند الحاجة إليه"[1].

(١) ينظر مقدمة قواعد المطارحة:١٦.

الفصل الأول

اختياراته في العلل النحوية

تعريف الإعراب

نص ابن إياز:(أقول: الإعراب مصدر"أعرب"،وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه:

أحدهما أنَّه من: أعربَ الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها،كما في الحديث النبوي:"والأيم تُعرب عن نفسها"[1].

وثانيها: أنَّه من أعرب إذا تكلم بالعربية ،ألا ترى أنَّ من تكلم بالرفع والنصب والجر والجزم فقد تكلم بالعربية، قال الأندلسي في شرح المفصل: ومن هذا الوجه قول الكميت:

وجدنا لكم في آل حاميم آيةً تأولها منا تقيٌّ ومُعرب[2]

أي :متكلم بالعربية...،وثالثها أنَّه من:عَرِبَت معدته إذا تغيرت وفسدت، ومعنى أعرب الكلمة أزال فسادها، وذلك نحو: أشكيته أي: أزلت شكايته.

ورابعها أنَّه من قولهم: امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها متحسنة؛ لأنَّ الكلام إذا فُهِمَ قَرُبَ من قلب سامعه، وإذا لم يفهم نفر عنه.

والمختار هو الأول؛ إذ العرب لم تقصد بإعراب كَلِمها تحسنًا، ولا تغيرًا)[3].

قال ابن منظور:(وعَرَبَ أي أبان وأفصح .

وأعرب عن الرجل : بَيَّنَ عنه .

---

(١) سنن ابن ماجة: ٦٠٢/١، وسنن البيهقي الكبرى: ١٢٣/٧، ومسند أحمد بن حنبل: ١٩٢/٤، ومسند ابن أبي شيبة:٢٧٨/٢.

(٢) البيت للكميت في شرح الهاشميات،وانظر كتاب سيبويه: ٢٥٧/٣، ومجاز القرآن: ١٩٣/٢،والمقتضب:٢٣٨/١، وجمهرة اللغة: ١٢٨٣/٣.وخزانة الأدب: ٣١٤/٤، والمزهر: ٢٤٦/١، وتهذيب اللغة: ٢١٩/٢، وتاج العروس"عرب"٣٣٩/٣.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٥٩/١-٦٠.

وعرب عنه : تكلم بحجته .

وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة : الصواب يُعرب عنها ، بالتخفيف . وإنَّما سمي الإعراب إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه ؛ قال : وكلا القولين لغتان متساويتان ، بمعنى الإبانة والإيضاح)[1].

وقال الجوهري:(وأعرَبَ كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب.

وأعرب بحجَّتِهِ، أي أفصح بها ولم يتّق أحدا.

قال الكميت:

وجَدنا لكم في آل حاميمَ آية تأوَّلها منا تَقيٌّ ومُعرِب

يعني المِفصحَ بالتفصيل، والساكتَ عنه للتَقيّة.

وفي الحديث: "الثيِّب تعرب عن نفسها" أي تُفصِح.)[2].

وقال ابن فارس: (العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح، والآخر النَّشاطُ وطيبُ النَّفس، والثالث فسادٌ في جسمٍ أو عضو.فالأوّل قولهم: أعرب الرّجُل عن نفسه، إذا بيَّنَ وأوضح. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "الثَّيِّبُ يُعرِب عنها لسانُها، والبِكر تُسْتَأْمَر في نفسها".

وجاء في الحديث: "يستحبُّ حين يُعرِب الصبيُّ أنْ يقول لا إله إلا الله. سبْعَ مرات"، أي حين يُبِين عن نفسه.وليس هذا من إعراب الكلام.

وإعرابُ الكلام أيضاً من هذا القياس، لأنَّ بالإعراب يُفرَق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النَّحو من العلم... الأصل الآخَر: المرأة العَرُوب: الضَّحاكة الطيِّبة النفس، وهُنَّ العُرُب. قال الله تعالى:

---

(١)ينظر لسان العرب : مادة عرب.

(٢)ينظر الصحاح : مادة عرب.

﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكاراً. عُرُباً أَتْرَاباً﴾.[الواقعة ٣٦- ٣٧]،قال أهلُ التَّفسير: هنَّ المتحبِّبات إلى أزواجهنّ.والعَرْب، بسكون الراء: النَّشاط. قال:والعَرَب: الأَثَر، بفتح الراء. يقال منه: عَرِب يَعْرَب عَرَباً الأصل الثالث قولُهم: [عَرِبَت] معدتُه، إذا فسدت، تَعْرَب عَرَباً.)[1].

وجاء عن ابن جني تعريف الإعراب قال:(هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[2].

وذكر السيوطي عشرة معاني للإعراب قال:(وهو مصدر أعرب مشتركًا لمعانى الإبانة. يُقَال: أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها، ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها. والإجالة: عربت الدابة جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها أجالها، والتحسين أعربت الشيء حسنته، والتغيير عربت المعدة،وأعربها الله غيرها،وإزالة الفساد: أعربت الشيء أزلت عربه أَي فساده، ويتعدى الأول بعن والباقي بالهمزة، ويأتي أعرب لازمًا بمعنى: تكلم بالعربية أَو صارت له خيل عراب، أَو ولد له ولد عربي اللون ،أَو تكلم بالفحش، أَو أعطي العربون. فهذه عشر معان والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة)[3].

واختار ابن إياز أنَّ معنى الإعراب هو من أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، كما في الحديث الشريف: و الأيم تعرب عن نفسها. وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه لما يعزى إليهم من الفصاحة،يقال،أعرب وتعرب إذا تخلق بخلق العرب في الفصاحة والبيان كما يقال: تمعد إذا تكلم بكلام معد.

---

(١)ينظر مقاييس اللغة: مادة عرب.

(٢)ينظر الخصائص:١/٣٥.

(٣)ينظر الهمع:١/٥٩.

الأصل في الإعراب الأسماء أم الأفعال؟

نص ابن إياز:(أقول بدأ بإعراب الاسم، فقدمه على إعراب الفعل؛ لأنَّه في الاسم أصل وفي الفعل فرع، وذلك لأنَّ الاسم يكون على صيغة واحدة مع اعتِقَابِ المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية، والمفعولية ، والملكية، فاحتيج إلى فارق يُفرق بينها، ولو جعل لكل معنى لفظ خاص لكثرت الألفاظ ...

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصل في الفعل كما أنَّه أصل في الاسم كذلك...

والصحيح ما ذهب إليه البصريون)[1].

هذه المسألة خلافية،وفيها ثلاثة آراء:

الأول: البصريون يرون أنَّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال.

الثاني: الكوفيون يرون أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

الثالث: نقل عن ابن العلج أنّ بعض النحويين ذهب إلى إنَّ الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء[2].

وابن إياز يرجح رأي البصريين في أنَّ الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، وذلك أنَّ لاسم لا يكون على صيغة واحدة لتعاقب المعاني الكثيرة عليه، أما الفعل فلا يختلف عليه ويتعاقب إلا الزمان فجعلوا لكل زمان صيغة مخصوصة.

ويرى ابن إياز أنَّه إنَّما دخله الإعراب نوعًا منه للمشابهة التي بينه وبين الاسم[3].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٢-٧٣.

(٢)ينظر الهمع:١/ ٦٢-٣٦.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٢.

وهو اختيار الزجاجي أيضًا قال:(وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف؛لأنَّ الإعراب إنَّما يدخل في الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف)[1].

واختار ابن عقيل ما ذهب إليه ابن إياز أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال قال:(ومذهب البصريين أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال. والأول هو الصحيح. ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنَّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء)[2].

وهو اختيار الأزهري قال:(وإنَّما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف، وإنَّما كان في الأصل فيه الإعراب، لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه، كالفاعلية و المفعولية، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب. "و" ضرب "مبني.")[3].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والحروف، وعلل الكوفيون قولهم بأنَّ الأصل في الأفعال الإعراب؛ لأنَّ الفعل قد تتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه، قال صاحب الإنصاف مبطلًا قول الكوفيين: ويبطل تعليلهم هذا بالحروف، فإنَّها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنَّ (ألَا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(من) تجيء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض

(١)ينظر الجمل:٢٦٠.

(٢)ينظر ابن عقيل: ١/٣٩-٤٠.

(٣)ينظر التصريح: ١/٤١.

والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنَّهُ لا يُعرب شيء منها[1].

(١)ينظر الإنصاف: ١٠١/٢.

علة بناء قبل وبعد

نص ابن إياز:(وإنَّما يُبنيان إذ قُطعا عن الإضافة ؛ لأنَّ المضاف بقي كالزاي من " زيدٍ" وبعض الاسم لا يعرب ، وإنَّما يعرب بكماله .

وقيل بُنِيا لأنَّهما تضمنا معنى الإضافة الدالة على التعريف ، كما بُني " أمسِ" لتضمنه الألف واللام ؛ فإذا أُضيفا أُعربا كما ظهرت الألف واللام في " أمسِ" أُعرب.

وكان بناؤهما على حركة لوجهين :

الأول: أنَّ لهما حالة تمكن ، والبناء حادث .

والثاني: أنَّ قبل آخرهما ساكنًا ، فلو بُنيا على السكون لالتقى ساكنان ، وكانت الحركة ضمة لما تقدم)[1].

يعلل ابن إياز بناء قبل وبعد على الحركة لوجهين: الأول أنَّ لهما حال تمكن ، والبناء حادث.

والوجه الثاني : أنَّ قبل آخرهما ساكنا، فما قبل حرف الباء فيها ساكن ،ما وبعده حرف العين فيها ساكن فلو بني آخرها على السكون لالتقى ساكنان.

وتسمى هذه الظروف غايات يقول ابن يعيش: (وإنَّما قيل لها غايات لأنَّ؛ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ،وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف ،لأنَّه به يتم الكلام وهو نهايته ، فإذا قُطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غاية ذلك الكلام فبُنيت على الضم)[2].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٢)ينظر ابن يعيش :٤/٨٥-٨٦.

قال الأزهري:(هناك ظروف إذا بنيت على الضم سميت غايات وهي : غيُر ، وقبلُ، وبعدُ ، وحسبُ ، وأولُ ، ودون ، وعلُ ، والجهات الست)[1].

علة بناء أسماء الأفعال:

وقد أشار سيبويه إلى علة بنائها بقوله : (فأما ما كان غاية نحو : قبلُ وبعد فإنَّهم يحركونه بالضمة ... ويدلّك على أنَّ قبلُ وبعد غير متمكنين أنَّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين ، لا تقول : قبلُ وأنت تريد أنْ تبني عليها كلاماً ، ولا تقول : هذا قبلُ ، كما تقول : هذا قبلُ العتمة ، فلما كانت لا تُمكن ، وكانت تقع على كل حين ، شبهت بالأصوات و هل و بل ، لأنَّها ليست متمكنة)[2].

ويقول المُبرّد : (فأما الغايات فمصروفة عن وجهها ، و ذلك أنَّها مما تقديره الإضافة ، لأنَّ الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حُذفت منها وترُكت نيّاتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة ، فَصُرِفت عن وجوهها.. فلما أُزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم)[3].

و قال العكبري في اللباب : (والوجه الثاني أنَّهما تضمنا معنى لام الإضافة إذ كانا مختصين مع القطع كـ اختصاصها مع ذكر المضاف إليه والإضافة مقدرة باللام وبتقديرها يتضمنان معناها والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني)[4].

---

(١)ينظر شرح التصريح: ١/٧٢٠.

(٢)ينظر الكتاب: ٣/٢٨٦.

(٣)ينظر المقتضب: ٣/١٧٤-١٧٥.

(٤)ينظر اللباب: ٢/٨٢.

أما علة بنائها على الحركة دون السكون:

فقد ذكرها سيبويه بقوله :(... لأنَّها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أنَّ يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة،فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها ، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أنْ يُخلوا بها)[1].

وعلل العكبري في اللباب سبب بنائهما على الضم فقال (وحُركا بالضم لثلاثة أوجه :

أحدها: أنَّ الضم أقوى من غيره فاختير زيادة في التنبيه على تمكنها .

والثاني: أنَّهما في حال الإضافة يُحركان بالفتح والكسر دون الضم، فضمتا في البناء لتكتمل لهما الحركات.

والثالث : أنَّهما لما اقتضيا المضاف إليه وحذف عنهما عوضا منه أقوى الحركات)[2] .

واختار ابن الأنباري البناء على الضم لوجهين قال :(وإنَّما بنيا على الحركة ؛ لأنَّ كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء فوجب أنَّ يُبنيا على حركة تمييزًا لهما على ما بني،وليس له حالة إعراب نحو :من و كم ، وقيل : إنَّما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، والقول الصحيح هو الأول ، فإنَّ قيل :فلم كانت الحركة ضمة ؟قيل : لوجهين:

أحدهما أنَّه لما حذف المضاف إليه بُنيا على أقوى الحركات ،وهي الضمة تعويضًا عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجه الثاني : إنَّما بنوها على الضم؛لأنَّ النصب والجر يدخلهما نحو: جئت قبلك ، ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر، لالتبست

---

(١)ينظر الكتاب: ٣/٢٨٧-٢٨٨.

(٢)ينظر اللباب: ٢/٨٣.

حركة الإعراب بحركة البناء ؛فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء)[1].

وهذا يعني أنَّ هذه الغايات أنَّما بُنيت على حركة والأصل في البناء السكون ؛ لتكون لها مزية على غيرها من الأسماء غير المتمكنة أصلًا ؛لأنَّ لهذه الغايات أصلًا في التمكن ؛فلذلك كرهوا أنَّ يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة فيخلوا بها . وقد اعتمد ذلك أبو بكر بن السراج إذ قال : (وإنَّما بنيت على الحركة ولم تبن على السكون ... لأنَّها أسماء أصلها التمكن وتكون نكرات معربات فلما بنيت تُجُنِّبَ إسكانها وزادوها فضيلة على ما لا أصل له في التمكن . فهذه علة بنائها على الحركة)[2].

(١)ينظر أسرار العربية: ٥٠.

(٢)ينظر الأصول في النحو: ١٤٧/٢.

الخلاف في حروف إعراب المثنى

نص ابن إياز:(قوله:" المثنى ما ألحقتهُ ألفًا رفعًا" لا يتبين منهُ مذهبهُ في هذه الحروف ؛إذ هو محتمل لكن القول المختار فيها هو قول سيبويه رحمه الله ، وعليه اعتمد أبو علي وابن جني، وغيرهما، وذلك أنها حروف إعرابٍ،ويدل عليه وجوه:

الأول: أنَّ المثنى معرب ،والأصل في كل معرب أنْ يكون له حرف إعرابٍ، فقوله تَمِسُكٌ بالأصل.

ولقائل أنْ يقول:المعرب إنما يحتاج إلى حرف الإعراب إذا كان معربًا بالحركات،والمثنى معرب بالحروف،فلا يلزم ما ذكرهُ

والثاني: أنَّ الحرفين في المثنى دالان على معانٍ زائدة على الواحد،فجريَا مجرى تاء التأنيث وياءي النسب،وهما– أعني التاء والياء– حرفا إعراب،فكذلك الحرفان في التثنية.

والثالث: أنَّ حق الترخيم أنْ يسقط حرف الإعراب كالثاء من"حارث"،إذا قلت:"ياحار"،ولو سميت رجلًا ب"زيدان"،ورخمته لقلت:"يا زيدَ، وليست النون بحرف إعراب، فبقي أنْ يكون الألف.

والرابع: قولهم:"مذروان"،وذلك أنَّ الواو رابعة،فكان يجب أنْ تُقلب ياءً كما قالوا:"مَغْزَيَانِ"،و"مَلْهَيَانِ"، و"مَدْعَيَانِ"، لكن لما كانت الألف التي للتثنية حرف الإعراب صارت الواو حشوًا،كواو"عُنْفُوَانِ"، و"أُفْعُوَانٍ؛فلذلك صحَّت)[1].

للنحاة في حروف التثنية عدة آراء،و ابن إياز يرى أنَّ لألف والياء في المثنى هي علامة الإعراب واستدل بأدلة:

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول :١/١٦٨-١٧٠.

أولها : مذهب سيبويه وهو أنَّ الألف والياء هي حركة الإعراب ، ويرفع المثنى بالإلف وهذه العلة تسمى (علة فرق) استخدمها العرب ليفرقوا بين المثنى وجمع المذكر السالم ،وهي علة يلجأ إليها المتكلم إذا كان هناك التباس بين اثنين وأكثر.

ثانيها:أنَّ الألف والنون تحذف عند الترخيم ،و حكى أنَّ الإجماع منعقد على ذلك أي حذف الألف والنون في حالة الترخيم مثل : (زيدان) إذا رخمت تكون " يا زيد ".

ثالثها: أنَّ نون المثنى ليست حرف الإعراب بدليل حذفها في الإضافة، مع أنَّها صحيحة ومع ذلك لم يجر عليها الإعراب. وهذه العلة أو هذا الدليل هو الأقوى عند ابن إياز يقول:"وهذا أقوى ما يستدل به"، أما من قال من العلماء أنَّ الألف والياء هي حروف الإعراب ،فقد ذكر سيبويه ذلك فقال :(اعلم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفًا ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحًا ما قبلها ، ولم يُكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون في الجر ياءً مفتوحًا)[1]. واستدل بذلك ابن عقيل في شرح الألفية يقول : (وحاصل ما ذكره أنَّ المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور)[2].

وذهب ابن جني في علل التثنية إلى أنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب يقول:(واختلف الناس من الفريقين في هذه الألف، ما هي من الكلمة ؟.فقال سيبويه: هي حرف الإعراب وليس فيها نية الإعراب، وأنَّ الياء في النصب والجر في قولك: مررتُ بالزيدين، ورأيت الزيدينِ حرف إعراب أيضاً، ولا تقدير إعراب فيه.وهو قول أبي

(١)ينظر الكتاب: ١/١٧ – ١٨ .

(٢)ينظر اللباب:١/١٠٣، ابن يعيش: ٤/١٣٩، شرح ابن عقيل: ١ / ٦٠.

إسحاق، وابن كيسان، وأبي بكر، وأبي علي.وقال أبو الحسن: إنَّ حرف التثنية ليس بحرف إعراب، ولا هو بإعراب، ولكنه دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنَّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنَّ الاسم مجرور أو منصوب. وإليه ذهب أبو العباس. وقال أبو عمر الجرمي: الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، إلاَّ أنَّه كان يزعم أنَّ انقلابها هو إعراب.

وقال الفراء، وأبو إسحاق الزيادي، وقطرب: الألف هي إعراب، وكذلك الياء. وأقوى هذه الأقوال قول سيبويه. والدليل على صحة قول سيبويه أنَّ الألف حرف إعراب دون أنْ يكون، الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره، أنَّ الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو: "رجل"و" فرس " هو موجود في التثنية في نحو قولك: "رجلان"و " فرسان" وهو التمكن.فكما أنَّ الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكناً صراحة)[1].

وذكر ابن الأنباري أنَّه اختيار البصريين قال: (وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنَّما قلنا أنَّها حروف إعراب وليست بإعراب ،لأنَّ هذه الحروف إنَّما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أنَّ الواحد يدل على مفرد ، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في "قائمة"، والألف في "حبلى" ،وكما أنَّ التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هنا).[2]

و خالف الكوفيون قال ابن الأنباري:(ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب، وإليه ذهب أبو

(١)ينظر علل التثنية: ٥٠-٥١ .

(٢)ينظر الإنصاف:١/٤٨.

علي قطرب بن المستنير وزعم قوم أنَّه مذهب سيبويه وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنَّها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب، و حكى عن أبي إسحاق الزجاج أنَّ التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع)[1].

واختار ابن عقيل أنَّ الإعراب في المثنى والملحق حركة مقدرة على الألف قال : (والصحيح أنَّ الإعراب في المثنى والملحق به حركة مقدرة على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا وهو المشهور في لغة العرب)[2].

(١)ينظر الإنصاف: ١/ ٤٧.

(٢)ينظر ابن عقيل: ١/ ٦٠.

فعل الأمر معرب أم مبني؟

نص ابن إياز أقول:(فعل الأمر مبني على السكون عند أهل البصرة ، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنَّما أعرب منها قسم بشرط، وهو أنْ يكون أوله أحد حروف المضارعة، فلما فقد في فعل الأمر ذلك الشرط بقي على بنائه.

و للكوفي أنْ يقول:هذا على أصلكم، وليس حجة علينا ؛لأنَّ الفعل أصل في الإعراب،كما أنَّ الاسم كذلك، وأيضًا فإنَّ الاسم إذا وقع موقعه،وناب عنه في نحو"صَهٍ"،و"مَهٍ" بُنِيَ.

ولقائل أنْ يرد هذا بوجهين:

أحدهما: أنَّه بُنِيَ لتضمنه معنى لام الأمر، وهو اختيار أبي الفتح

والثاني:أنَّه بُنِيَ لوقوعه موقع الفعل،وأصل الفعل مطلقًا البناء)[1].

ذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر مبني على السكون .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم .

وابن إياز يرجح ما ذهب إليه البصريون من أنَّ فعل الأمر مبني. و سبب البناء عند ابن إياز هو أنَّ الأصل في الأفعال البناء ولهذا بُنِيَ فعل الأمر لمجيئه على الأصل . وإنما أُعرب قسم منه عندما يكون أوله أحد حروف المضارعة، وأنّه لما فُقِدَ في فعل الأمر ذلك الشرط بقي على بنائه.

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٥٩-٢٦٠.

فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: "اضرب" "اذهب" ،فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء[1].

قال السيوطي:(أما الأَمر فالبصرية على بنائه والكوفية على إعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أَنّ الإِعراب أصل في الأفعال أيضًا ،أو لا. فعلى الأول هو معرب لأنَّه الأصل فيه ولا مقتضي لبنائه، وعلى الثاني هو مبني ،لأنَّه الأصل فيه ولا مقتضي لإعرابه. وربما علل الكوفية ذلك بأنَّه مقتطع من المضارع، فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك ،بل يقولون إنّه أصل برأسه كما تقدم .فالخلاف في هذه المسأَلة مبني على الخلاف في أصلين،)[2].

واختار ابن السراج أنَّ فعل الأمر مبني قال:(وقوم من النحويين يزعمون أنَّ هذا مجزوم، وأنَّ أصل الأمر أنَّ يكون باللام في المخاطب، إلا أنَّه كثر فأسقطوا التاء واللام، يعنون أنَّ أصل اضرب لتضرب، فأسقطوا اللام والتاء، قال محمد بن يزيد: وهذا خطأٌ فاحش؛ وذلك لأنَّ الإِعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء وقولك: اضرب وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يكن جزمه إلا بحرف يدخل عليه)[3].

واختار ابن يعيش البناء أيضًا قال: (اعلم أنَّ فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب ، فإذا كان للحاضر مجردًا من الزيادة في أوله كان مبنيًا عندنا خلافًا للكوفيين ، وإنَّما قلنا ذلك ،لأنَّ أصل الأفعال كلها أنْ تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنمَّا أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء

(١)ينظر ابن يعيش: ٦١/٧.

(٢)ينظر الهمع: ٦٥/١.

(٣)ينظر الأصول في النحو: ١٧٤/٢.

، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا "اضرب،" اذهب" فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحابا للحال الأولى)[1].

وذكر هذه المسألة ابن الأنباري قال :(ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة –نحو افعل– معرب مجزوم.وذهب البصريون إلى أنَّه مبني على السكون ثبت أنَّ الأصل في الأمر للمواجهة [في نحو افعل] أنْ يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب، إلا أنَّه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ؛فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف، كما قالوا "أيش" والأصل: أيّ شيء، وكقولهم "عِمْ صباحا" والأصل فيه: انْعِم صباحا، من نعم ينعم بكسر العين في أحد اللغتين، وكقولهم "وَيْلُمِّهِ" والأصل فيه: ويل أمه، إلا أنَّهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛وذلك لا يكون مزيلًا لها عن أصلها ولا مبطلًا لعملها...أما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا:إنمَّا قلنا إنَّه مبني على السكون، لأنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أنْ يكون على السكون، وإنمَّا أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء)[2].

واختار ابن هشام مذهب الكوفيين قال:(وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنَّ لام الطلب حُذفت حذفًا مستمرًا في نحو قم و اقعد، وأنَّ الأصل لتقم ولتقعد، فَحُذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة.

(١)ينظر ابن يعيش: ٦١/٧.

(٢)ينظر الإنصاف:٨٢/٢-٨٥، ٩٠.

وبقولهم أقول لأنَّ الأمر معنى حقه أنْ يؤدى بالحرف، ولأنَّه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف،ولأنَّ الفعل إنَّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل،وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده؛ ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقُم أنت يا بن خير قُريشٍ...)[1]

وكقراءة: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[يونس: ٥٨] وفي الحديث لتأخذوا مصافَّكم[2] ولأنَّك تقول :اغزُ واخشَ وارم واضربا واضربوا واضربي، كما تقول: في الجزم، ولأنَّ البناء لم يُعهد كونه بالحذف، ولأنَّ المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجردها عار لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو:قُمْ لأنَّه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، فإذا أُدعي أنَّ أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل)[3].

(١)ينظر هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب "رقم ٩٥٠" . وخزانة الأدب: ١٤/٩.

(٢)ينظر مجمع الزوائد:١٨١/٧، تخريج الكشاف:١٢٧/٢.

(٣)ينظر مغني اللبيب: ٣٠٠.

عامل النصب في المفعول نحو"ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا"

نص ابن إياز:(أقول الفعل المتعدي إلى مفعول به ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ يتعدى إلى مفعول واحد، وهو على وجهين:

أحدهما:أنْ يكون علاجًا، وهو ما تعمل فيه الجوارح الظاهرة،كـ"ضَرَبْتُ زايدًا،وقَتَلْتُ عَمْرًا".

والآخر: أنْ يكون غير علاج، وهو ما لم تعمل فيه الجوارح الظاهرة، كقولك:"عَرَفْتُ خَبَرَكَ،وفَهَمْتُ حَدِيْثَكَ"

فإنْ قيل : فما ناصبه؟

قيل: اختلف النحاة فيه، والقول المعتمد عليه أنَّ ناصبه الفعل؛ لأنَّه هو المقتضي للمفعول به، فكان هو العامل فيه)[1].

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول به:

فذهب البصريون:إلى أنَّ العامل في المفعول هو الفعل وحده.

وقال الكوفيون: العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا.

وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية.

ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت "ظننت زيدًا قائمًا" تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن.

وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل [2].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٠٥.

(٢)ينظر الإنصاف: ١/٨٢، ائتلاف النصرة:٣٤، المقاصد الشافية: ٣/١٣١-١٣٢.

وابن إياز يرجح مذهب البصريين أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل، لأنَّه هو المؤثر في المفعول به وهو العامل فيه وأما الفاعل فلا تأثير له لأنَّه اسم والأسماء لا تعمل.

وممن أخذ بهذا القول من العلماء:

ابن الأنباري قال:(إنْ قال قائل:ما المفعول؟ قيل: كل اسم تعدى إليه فعل.فإنْ قيل فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أنَّ العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه الفعل والفاعل معًا، والقول الصحيح هو الأول)[1].

وهو اختيار الزبيدي قال:(وقال البصريون: الفعل وحده عامل في الفاعل والمفعول جميعًا، لإجماعهم على أنَّ الفعل له تأثير في العمل. وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنَّه اسم. والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، فهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أنْ لا يكون له تأثير في العمل.وهذا هو الصحيح)[2].

وهو اختيار الشاطبي أيضًا قال:(أي انصبْ بالفعل مفعوله.وهذا رأي سيبويه ،وغيره من أهل البصرة.خلافًا لأهل الكوفة. والدليل على صحة رأي الناظم أنَّ أصل العمل الطلب،والطالب للمفعول ليس شيئًا غير الفعل فهو إذًا العامل)[3].

أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنَّه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد... وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما؛ دلّ على أنَّه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء

---

(١)ينظر أسرار العربية: ٨٥.

(٢)ينظر ائتلاف النصرة: ٣٤.

(٣)ينظر المقاصد الشافية: ١٣١/٣.

والمبتدأ إنَّهما يعملان في الخبر؛ لأنَّه لا يقع إلا بعدهما. والذي يدل على أنَّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنَّه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أنَّ يليه، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنَّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنَّما العامل فيه الفعل والفاعل)[1].

(١)ينظر الإنصاف: ١/٨٢-٨٣.

الاقتصار على المفعول الأول في مفاعيل " أَعْلَمَ"

نص ابن إياز:(ولم يمنع أحد من النحاة الاقتصار على الفاعل ، لكن اختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول، والمختار أنَّه جائز؛ لأنَّه فاعل في المعنى من حيث أنَّك إذا أعلمتهُ عَلِمَ)[1].

اختلف النحاة في جواز الاقتصار على المفعول الأول في مفاعيل "أَعْلَمَ" على قولين:

الأول: المنع حيث لا يجوز أنْ تقتصر على المفعول الأول دون المفاعيل الثلاثة الباقية. و هو رأي سيبويه.

والثاني: يجوز "الاقتصار عليه كأعلمت زيدًا"، ولا تذكر من أعلمت به؛ لأنَّ الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه إذ يُراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور.

ويرجح ابن إياز جواز الاقتصار على المفعول الأول. لأنَّه فاعل في المعنى .

و اختار ابن يعيش جواز الاقتصار على المفعول و ذكر أنَّه الصواب وحمل كلام سيبويه في المنع على القبح قال:(واعلم أنَّه يجوز الاقتصار في هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأول. وأنْ يذكر لا الثاني ولا الثالث؛ لأنَّ المفعول الأول كان فاعلا في باب علمت قبل النقل، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب علمت كذلك يجو الاقتصار على المفعول الأول في باب أعلمت ... والظاهر من كلام سيبويه

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٠-٣٤٠.

أنَّه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول. والصواب ما ذكرناه ويُحمل كلام سيبويه على القبح لا على عدم الجواز)[1].

وهو اختيار ابن مالك قال:(ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقًا،وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل وهو اختيار الجزولي،والصحيح الجواز مطلقًا)[2].

وذهب جمع من النحاة على منع الاقتصار وهو رأي سيبويه قال:(ولا يجوز أن تقَتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى.

وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك)[3].

واختار المبرد المنع قال:(ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأَنَّ المعنى يبطل العبارة عنه؛ لأَن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلًا، فألزمه ذلك الفعل غيره)[4].

وهو اختيار الزجاج أيضًا قال:(ولم يجز في أخوات أعلمت ،وإنْ كان ذلك يؤدي إلى اللبس حملًا على أعلمت؛ لأنَّها إنَّما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها)[5].

---

(١)ينظر ابن يعيش:٦٨/٧.

(٢)ينظر شرح التسهيل: ١٠٣/٢.

(٣)ينظر الكتاب:٤١/١.

(٤)ينظر المقتضب: ١٢٢/٣.

(٥)ينظر الجمل:٣١٣/١.

الاسم الذي يُقام مقام الفاعل

نص ابن إياز (أقول الأَوْلَى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به لثلاثة أوجه:

الأول : أنَّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولًا به ،كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظريفانِ)، فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى ؛ لكونه فاعلًا فكأنَّهما مرفوعان ، ونقل ابن باشاذ أنّ ابن سعدان أجاز النصب؛ لأنَّ الفاعل مفعول فكأنَّهما منصوبان، والأول أقيس .

والثاني: أنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل الفاعل بغير واسطة، وأرى أنَّ هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأنَّ كلًا منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل فيه بغير واسطة، وإنَّما فيه امتياز المفعول عن باقي المفاعيل.

والثالث: أنَّه قد جاءت عنهم أفعال كثيرةٌ محذوف فيها الفاعل، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول.)[1].

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين :

فالبصريون : لا يجزون نيابة غير المفعول به الصريح مع وجوده.

والكوفيون: يجزون نيابة غير المفعول الصريح مع وجوده.

جاء في ائتلاف النصرة في المسألة الثامنة والسبعين:(أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول الحقيقي مع وجود الفاعل الحقيقي مطلقًا، مستدلين بقوله تعالى:﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُون ﴾[الجاثية ١٤]. في قراءة أبي جعفر،و قوله تعالى:﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾[الإسراء ١٣] ،! فيمن بناه لما لم يسمى فاعله.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٨- ٣٤٩.

وقال البصريون: لا يجوز ذلك أصلًا، لأنَّه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده)[1].

ويرجح ابن إياز ما ذهب إليه البصريون، حيث يرى أنَّ الأَوْلَى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به ؛ لثلاثة أسباب:

الأول : أنَّ المفعول يكون فاعلًا في المعنى.

الثاني: أنَّ الفعل يعمل في المفعول بغير واسطة.

الثالث: السماع حيث ورد عن العرب أفعال كثيرة حُذف فيها الفاعل، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول به.

واختار ابن جنى مذهب البصريين قال:(وأجاز أبو الحسن "ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا"،و "دُفِعَ الدفعُ الذي تتعرف إلى محمد دينار" ،و "قُتِلَ القتلُ أخوك يوم الجمعة"،نحو هذه من المسائل.ثم قال هو جائز في القياس، وإنْ لم يرد به استعمال. فإنْ قلت فقد قال:

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا [2]

فأقام حرف الجر و مجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثلاه لا يعتد أصلًا، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا.)[3].

---

(١)ينظر ائتلاف النصرة: ٧٧.

(٢) البيت من الوافر: خزانة الأدب: ٣٣٧/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٧/١، ابن يعيش: ٧٥/٧، شرح التسهيل: ١٢٨/٢، المقاصد الشافية: ٤٣، أمالي ابن الشجري: ٥١٨/٢، إرشاد السالك: ٣٢٤/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٤٤/٤.

(٣)ينظر الخصائص: ٣٩٧/١.

وذهب ابن يعيش إلى مذهب إليه ابن إياز واختار منع نيابة غير المفعول به مع وجوده قال:(فإذا بنيته لما لم يسمى فاعله لم يقم مقام الفاعل إلا المفعول الصحيح)[1].

واختار الأزهري منع إقامة غير المفعول مع وجوده قال :(لأنَّ غير المفعول به إنَّما ينوب بعد أنْ يقدر مفعولًا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأنَّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب)[2].

وخالف الكوفيون وقالوا بجواز نيابة غير المفعول الصريح مع وجوده وتابعهم ابن مالك قال: (وأجاز وهو الكوفي نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنَّه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قومًا وهو منصوب وهو مفعول به)[3].

وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف والمصدر على المفعول به.

(١)ينظر ابن يعيش: ٧٣.

(٢)ينظر شرح التصريح: ٤٢٩/١.

(٣)ينظر شرح التسهيل: ١٢٨/٢.

فعلية (نِعمَ، وبِئسَ)

نص ابن إياز:(وقوله:"فعلان". هذا رأي البصريين، ويدل عليه وجهان:

الأول: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: "نِعْمَتْ" ،و" بِئْسَتْ"،وفي الأثر:" من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[1].

والثاني حكاية الكسائي،وحسبك به ثقة وعلما:"نِعِمّا"،و"نِعِمّوا"،وهذان من خصائص الأفعال.

وأيضًا فإنَّه يوقف عليهما بالتاء ، ولو كانا اسمين لأُبدلت هاءً.

وأيضا فتأنيثهما لتأنيث الفاعل دليل على ذلك، إذ ذلك شأن الأفعال)[2].

اختلف النحاة في ألفاظ المدح والذم " نعم و بئس"،على قولين:

الأول:ذهب البصريون إلى أنَّهما فعلان ماضيان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما فنقول(نعمت،بئست).وتاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال الماضية.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان مبتدآن بدليل دخول حرف الجر عليهما[3].

ويرجح ابن إياز أنَّ نعم و بئس فعلان ،ويستدل بعدة أوجه:

أولها :إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها.

وثانيها:حكاية الكسائي : " نعما ، ونعموا ، وهذان من خصائص الأفعال.

---

(١) سنن أبي داود:٩٧/١، سنن ابن ماجة: ٣٤٧/١، سنن الترمذي: ٣٦٧/٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٣٥٦/١-٣٥٧.

(٣)ينظر الإنصاف:٩٧/١، ائتلاف النصرة:١١٥، همع الهوامع:٢٣/٣، ابن يعيش:١٢٧/٧.

وثالثها: أنه في حال الوقف يوقف عليهما بالتاء ، ولو كانا اسمين لأبدلت هاءً، و

الرابع: تأنيثهما لتأنيث الفاعل وهذا من شأن الأفعال.

وممن قال بهذا الاختيار من العلماء ابن السرّاج حيث قال: (نِعمَ و بِئسَ فعلان ماضيان ، كان أصلهما نعم و بئس ، فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما العين في (نِعم) والهمزة في (بئس) فصار : نعم و بئس ..... ثم اسكنوا لها العين من (نعم) والهمزة من (بئس) فقالوا : نِعْم و بِئْس ، ففي (نعم) أربع لغات ، نَعِمَ ، ونِعِمَ ، ونِعْمَ ، ونَعْمَ... ويجيئان لحمد وذم)[1].

وعلل ابن السراج القول بفعلية "نعم وبئس"قال:(ويوضح لك أنَّ نعم و بئس فعلان ؛ أنَّك تقول : نعم الرجل كما تقول : قام الرجل ، ونعمت المرأة ، كما تقول : قامت المرأة)[2].ويبدو أنَّ ابن السرّج قد تابع المبرد في القول بفعليتهما إذ علل ذلك بقوله: (فأما قولك:نعمت و بئست إذا عنيت المؤنث فلأنَّهما فعلان لم يخرجا من باب الأفعال)[3] .

وذكر ابن الوراق أنَّ الدليل على أنَّهما فعلان الوقوف عليهما بالتاء ، فلو كانا اسمين لكان الوقوف عليهما بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتّاء علم أنَّهما فعلان وليسا باسمين[4] .

---

(١)ينظر الأصول: ١/١١١.

(٢)ينظر الأصول: ١/١١٤.

(٣)ينظر المقتضب: ٢/١٤٦.

(٤)ينظر علل النحو: ٢٩٣.

وذكر ابن بابشاذ أنَّ الدّليل على فعليتهما بناؤهما على الفتح من غير عارض عرض لهما[1].

وصرح ابن الأنباري بفعلية نعم و بئس خلافًا للكوفيين قال:(والصحيح ما ذهب إليه البصريون).[2]

وخالف سائر الكوفيين ماعدا الكسائي و قالوا: إنَّهما اسمان مبتدآن بدليل:

دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ" .

قال حسان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ...أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا [3]

وحُكي عن بعض فصحاء العرب أنَّه قال: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" ،وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء ،أنَّ أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال "والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء،وبِرُّها سرقة"؛فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنَّهما اسمان؛لأنَّه من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنَّهما اسمان أنَّ العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأنَّ النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلًا لما تَوَجَّهَ نحوه النداء)[4].

---

(١)ينظر شرح المقدمة المحسبة: ٣٨٢/٢.

(٢)ينظر أسرار العربية: ٩٦-٩٨.

(٣)ينظر البيت لحسان بن ثابت: الإنصاف:٩٧/١.

(٤)ينظر الإنصاف: ٩٧/١، ائتلاف النصرة : ١١٥، ، شرح التصريح : ٧٥/٢.

" أفعل " في التعجب اسم أو فعل؟

نص ابن إياز (وقوله و" أَحْسَنَ فعل ماضٍ" ،هذا مذهب البصريين، ويدل عليه وجوه ثلاثة:

الأول: اتصال نون الوقاية به،كقولك :"ما أحسنني"،و"ما أظرفني"،وهذه النون من خصائص الأفعال.

والثاني: أنَّه ينصب المعارف والنكرات ،و"أَفْعَلُ الاسْمِيُّ لا ينصب إلا النكرات على التمييز ،أو على التشبيه بالمفعول به،كقولك:"زيد أَكْثَرُ منك علمًا"،"و"أَنْجَبُ غلامًا"فلو كان"أَفْعَلَ" في التعجب اسمًا لم ينصب إلا النكرات خاصةً، ألا ترى أنَّه لا يجوز:"زيد أَكْثَرُ العِلْمَ"،و لا"زيد أَنْجَبُ الغُلامَ".

والثالث:أنَّه مفتوح الآخر،فلولا أنَّه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ)[1].

اختلف الكوفيون والبصريون في "أَفعل" في قولك :ما أفعل في التعجب على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنَّ "أفعل" فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ "أفعل" اسم تفضيل[2].

واختار ابن إياز مذهب البصريين لثلاثة أسباب:

الأول: اتصال " أفعل" بنون الوقاية وهذه النون من خصائص الأسماء.

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ٣٧٨/١

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور:٥٨٣/١، ابن يعيش: ١٤٣/٧،الإنصاف:١٢٦/١، ائتلاف النصرة:١١٨.

الثاني: أنَّ " أَفْعَلَ" ينصب المعارف والنكرات ،و"أَفْعَلُ الاسْمِيُّ لا ينصب إلا النكرات على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: أنَّه مفتوح الآخر وهذا يدل على أنَّه فعل ماض.

واختار ابن يعيش مذهب البصريين أنَّ "أفعل" في التعجب فعل ماضٍ قال:(وأما أفعل في التعجب ففعل ماضٍ غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه المضارع والأمر ولا اسم الفاعل ،فلا تقول في :"ما أحسن زيدا"،" ما يحسن زيداً"، ولا نحوه من أنواع التصرف وخالف الكوفيون في ذلك وزعموا أنّ أفعل في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل ،واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله:

يا ما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هو لَيّائِكُنَّ الضال والسَّمُرِ[1])[2].

وقال السيوطي :(وزعم الفراء الأولى أَي ما أفعل (اسمًا)؛ لكونه لا يتصرف ولتصغيره ولصحة عينه في قولهم ما أحيسنه وقوله: "يَا مَا أُميلح غِزْلاناً ..." وقالوا:"ما أطوله"، كما قالوا:"هو أطول من كذا"، ورد بأَنَّ امتناع التصرف؛ لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة؛ إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأَزمنة لا يُنافي الفعلية ك "لَيْسَ" و"عس"، وبأَنَّ تصغيره وصحة عينه ؛لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أَفعال كحَوِلَ وعور، ويدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح، ولزوم نون الوقاية مع الياء. و زعم ابن الأنباري الثانية أَي (أفعل به) اسمًا

---

(١)البيت للمجنون في ديوانه :١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، ، وصدره لعلي بن أحمد العريتي في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥،.

(٢)ينظر ابن يعيش: ١٤٣/٧.

؛لكونه لا تلحقه الضمائر ،وجوَّز ابن هشام المضارع من مَا أفعل، فَيُقَال :"مَا يحسن زيدًا "،وردَّ بأَنَّه لم يسمع)[1].

واختار العكبري أنَّه فعل ماض قال:(فأما صيغة "أفعل" في التعجب ففعل؛ لثلاثة أوجه:أَحدها إِلحاق نون الوقاية بها في قولك:" ما أحسنني"، فهو كقولك:" أكرمني "،وَليس الأَسماء كذلك.ولا عبرة بما جاز في الشعر من ذلك قوله" وليس حاملني إلا ابن حمال" لشذوذه والاضطرار إِليه.

والثانِي أنّ (أفعل) هذه تنصب المتعجب منه على أنَّه مفعول به، ولا تجوز إِضافته إِليه على الفتح أبدًا ،ولو كان اسمًا لأعرب.....)[2].

و خالف الكوفيون أنَّ "أفعل" اسم تفضيل و احتجوا بأنَّ قالوا: الدليل على أنَّه اسم أنَّه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لوجب أنْ يتصرّف؛ لأنَّ التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أنْ يلحق بالأسماء.)[3].

---

(١)ينظر الهمع: ٣٦/٣.

(٢)ينظر اللباب: ١٩٧/١.

(٣)ينظر الإنصاف: ١٢٦/١.

ليس فعل أم حرف؟

نص ابن إياز:(أقول:"ليس"فعل عند الجمهور وأبي علي في أحد قوليه، ويدل على ذلك وجوه:

الأول: الإضمار فيها، وقد عُلِمَ أنَّ الحرف لا يُضمر فيه.

والثاني: إجماعهم على جواز تقديم خبرها، وهو اسم صريح على اسمها، كقولك: ليس قائمًا زيدٌ، ولو كانت حرفًا لم يجز في "إنَّ".

والثالث: أجاز سيبويه:"أزيدًا لست مثله"، وألف الاستفهام إنَّما يكون الذي بعدها محمولًا على الفعل، على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام،، من رفع، أو نصب، مع الأفعال، لا الحروف، ألا ترى أنَّه لا يجوز البتة:"أزيدًا إنَّ أباه منطلقٌ، فتنصب زيدًا؛ لأنَّ سببه منصوب، وإنَّما يكون ذلك مع صريح الفعل، فقوله: "أزيدًا لست مثله" كقولك: "أزيدًا باعدته".

والرابع: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها، كقولك:"هندٌ ليست قائمة".

والخامس: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، كقولك:"الزيدان ليسا قائمين"،"والزيدون ليسوا قائمين"[1].

ذهب جمهور النحاة إلى القول بأنَّ " ليس" فعل. وذهب أبو على الفارسي إلى أنَّها حرف، ونُسب هذا القول لابن السراج)[2].

وابن إياز يرجح مذهب الجمهور بأنّ "ليس" فعل ويستدل على ذلك بوجوه:

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٩١-٣٩٢.

(٢)ينظر شرح الجمل لابن عصفور:١/٣٧٨، ابن يعيش:٧/٩٠، رصف المباني:٣٦٨، الجنى الداني:٤٩٤.

الأول: الإضمار على عكس الحروف فلا يضمر فيها.

الثاني: الإجماع على جواز تقديم خبرها، ولو كانت حرفًا فلا يجوز ذلك مثل ما لم يجز في إنَّ.

الثالث: حمل ما بعد الاستفهام على الفعل في مثل:"أزيدًا لست مثله" ، على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام من رفع ونصب مع الأفعال لا الحروف.

الرابع: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها.

الخامس: اتصال ضمائر الرفع البارزة بها.

وقال ابن عصفور بفعلية "ليس" وأنَّ كل ما قيل عن حرفيتها لا حجة فيه:(فالذي يثبت من هذا الباب قد قدمناه ألا وهي أفعال كلها بلا خلاف إلا ليس لأنَّ فيها خلافًا. فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنَّها حرف، واستدل على ذلك بأنَّها لا مصدر لها ولا تتصرف، وأنَّها ليست على أوزان الأفعال. وذلك كله لا حجة فيه)[1].

واختار ابن هشام أنَّ ليس فعل قال:(وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التُزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح؛ لأنَّه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنَّه لم يوجد في يائي العين، إلا في هيؤ، وسُمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة:" كهيؤ". وزعم ابن السراج أنَّه حرف بمنزلة "ما" وتابعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير وجماعة. والصواب الأول بدليل: لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولسن. وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر)[2].

---

(١)ينظر شرح الجمل: ٣٧٨/١.

(٢)ينظر مغني اللبيب: ٣٧٨.

وخالف أبو علي الفارسي قال:(وأما "ليس" فقد اختلف أصحابنا فيها.

فقال قوم:إنَّها فعل بدلالة إنَّ الضمير يتعلق بها، ويتصل بها، وذلك قولك: "ليسا"، و"لسن"،و"لست".

وهذا لا يلزم، وذلك أنَّ "هاء"، وهي حرف يتصل بها الضمير، وذلك قولك:"هاؤم"، و"هاؤمو"، فلما اتصل هذا بها، ولم يكن ضميرًا، فكذلك يتصل بـ"ليس"، ولا يكون ضميرًا)[1].

وقال المرادي:(وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنَّها حرف. ولهذا ذكرتها في هذا الموضع.قال صاحب رصف المباني:(ليس ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي. فزعم سيبويه أنَّها فعل، وزعم أبو علي أنَّها حرف، ثم قال: والذي ينبغي أنْ يقال فيها، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنَّها حرف لا غير، كما النافية)[2].

(١)ينظر المسائل المنثورة: ٢٢٠.

(٢)ينظر الجنى الداني: ٤٩٤.

تقديم خبر (ليس) عليها

يقول ابن إياز :(أقول تقديم خبر " ليس" على اسمها ، كقولك :" ليس قائمًا زيدٌ" جائز بالإجماع، وأما تقديم خبرها عليها ، كقولك :" قائمًا ليس زيدٌ" فأجازه جماعة ، ولهذا قال المُصنف : " وعليها في الأشهر" ، وقال أبو علي في الإيضاح : وهو القياس عندي ، وهو قول المتقدمين من البصريين ، ودليله قوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عنهم ﴾ [هود ٨] ، فاسم ليس مضمرٌ عائد على العذاب، ومصروفًا خبرها ، ويوم يأتيهم ظرف متعلق بمصروف وقد تقدم على " ليس" فدل على جواز تقدم عامله ، وهو مصروفًا عليها)[١].

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها على قولين:

الأول:ذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

الثاني:ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها[٢].

وذكر البطليوسي أنَّ سيبويه أجاز التقديم إذ قال : (والظاهر من مذهب سيبويه في ليس أنَّه يجوز تقديم خبرها عليها)[٣]. ورده ابن الأنباري قال:(وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنَّه ليس له في ذلك نص)[٤]. أي لا يوجد نص في كتاب سيبويه يدل على المنع.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٤٠٦.

(٢)ينظر ابن يعيش:٧/١١٤، الإنصاف: ١/١٤٧،شرح التسهيل لابن مالك:١/٣٥١،شرح التصريح:١/٦٠٧.

(٣)ينظر الحُلل في إصلاح الجُمل: ١٦١.

(٤)ينظر الإنصاف:١/ ١٤٧.

ويرجح ابن إياز جواز تقديم خبر ليس عليها، ويستدل بقوله تعالى﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ في هذه الآية. يقول ابن إياز: تقدم خبر ليس عليها وهو مضمرٌ عائد على العذاب ومصروفًا خبرها و" يوم يأتيهم وقد تقدم على " ليس". وهذا دليل على جواز تقديم خبر ليس عليها فدل على جواز تقدم عامله.

وما ذهب إليه ابن إياز هو اختيار قدماء نحاة البصرة وبعض الكوفيين وغيرهم، فقد أجازوا تقديم خبر ليس عليها. قال ابن يعيش:(وأما "ليس" ففيها خلاف فمنهم من يُغَلّب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى "ما" النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها عليها لا يقولون: " ليس قائمًا زيدٌ"، ولا " قائمًا ليس زيد، وعليه حمل سيبويه قولهم:" ليس الطيب إلا المسك " "وليس خلق الله أشعر منه" أجرها مجرى ما، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليهما نفسها نحو:" قائمًا ليس زيدٌ " ،وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي، وأبي علي ،وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ،واحتجوا لذلك بالنص والمعنى .وأما النص فقوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " ووجه الدليل أنَّه قدم معمول الخبر عليها وذاك أنَّ يوم معمول مصروفا الذي هو الخبر ،وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل لأنَّه لا يجوز أنْ يقع المعمول حيث لا يقع العامل ؛لأنَّ رتبة العامل قبل المعمول)[1].

ويتابع ابن يعيش قال (ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبى العباس المبرد، وقال السيرافي و أبوعلي: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، إنَّما الخلاف في تقديم الخبر عليها)[2].

(١)ينظر ابن يعيش: ١١٤/٧.

(٢) المرجع السابق: ١١٤/٧.

وممن أخذ بجواز تقديم خبر ليس عليها ابن جني قال:(ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ، نحو: قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها وكذلك خبر ليس؛ نحو: زيدًا ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك. وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: "البصريين والكوفيين وترك لموجب القياس عند النظار والمتكلمين، وقد ذكرنا ذلك في غير مكان)[1].

وأخذ بالجواز الأزهري قال: ("وتوسط أخبارهن" بينهن وبين أسمائهن. "جائز خلافًا لابن درستويه في "ليس "ولابن معط في "دام" نص عليه في ألفيته. قيل: ولم يعرف لغيره.

والصحيح الجواز من غير استثناء)[2] .

وممن منع تقديم خبر ليس عليها ابن درستويه ، نقل ابن هشام ذلك عنه قال : (وعن ابن درستويه أنَّه منع تقديم خبر ليس عليها)[3].

واختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين في منع تقدم خبر ليس؛ لأنَّ ليس فعل لا يتصرف والفعل إنَّما يتصرف في عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرف في عمله، فقال : (والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون)[4].

وممن أخذ بمذهب المنع ابن مالك قال : (واختلف في تقديم خبر ليس فأجازه قوم ومنعه قوم والمنع أحبُّ إلي لشبه"ليس" بـ"ما" في النفي وعدم التصرف)[5]

---

(١)ينظر الخصائص: ٣٨٣/٢.

(٢)ينظر شرح التصريح: ٢٤٢/١.

(٣)ينظر قطر الندى وبل الصدى: ١٣٢.

(٤)ينظر أسرار العربية: ١٤٠.

(٥)ينظر شرح الكافية الشافية: ١/ ١٠٧ .

حاشا فعل أم حرف

نص ابن إياز:(أقول :أما" حاشا" فإنها عند سيبويه حرف جرٍّ فقط، ويدل على ذلك وجوه أربعة:

الأول:قاله ابن درستويه، وهو أنها لم تُمَلْ، ولوكانت فعلًا لأُميلت...

الثاني:أنه لا يقع صلة ل"ما" المصدرية، فلا يقال:"قام القوم ما حاشا زيدًا)...

الثالث: الجر بها،كقول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان أنَّ أبا ثوبان ليس بِزُمَّلٍ فَدْمَ[1]

و أبو الفتح أوردَ هذا البيت في لمعه محرفًا، فلا يعتمد عليه.

والرابع: أنهم قالوا:"جاء القوم حاشاي"، ولو كانت فعلًا لقالوا:"حاشاني" كما تقول:"دعاني"،و"رماني" قال الشاعر

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلا همهم حاشاي إنَّي مسلمٌ معذورُ[2])[3].

ذكر النحاة في "حاشى" عدة آراء:

الأول: ذهب البصريون إلى أنَّ حاشا حرف جر.

الثاني: وذهب الكوفيون إلى أنَّها فعل فقط.

والثالث: قول المبرد أنَّها مشتركة فتكون حرفا تارة وفعل تارة.

---

(١)البيت للجميح الأسدي المفضليات:٣٦٧،خزانة الأدب:١٦٩/٤،همع الهوامع:٢٧٩/٢.

(٢) البيت للأقيشر الأسدي في دوينه:٧٣، والتخمير:٤٦٧/١، توجيه اللمع:٢٢٦، شرح التسهيل: ٣٠٧/٢، والارتشاف:١٥٣٣/٣، وأوضح المسالك: ١٩٩/١، والجنى الداني: ٥٦٦.

(٣) ينظر المحصول في شرح الفصول: ٤٩٧/١.

وحكى ابن سيده أنَّ حاشيت بمعنى: استثنيت، وأحاشي بمعنى: أستثني. ولا إشكال في فعلية هذه.
كذلك تكون للتنزيه. كقوله: حاشى لزيد. وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور[1].

وابن إياز يرجح أنَّ حاشا حرف جر تبعًا لمذهب البصريين.

قال سيبويه:(وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء)[2].

واختار ابن الأنباري مذهب البصريين وأنَّ حاشا حرف جر قال:(وأما حاشا فاختلف النحويون فيها،، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنَّه حرف جر وليس بفعل والدليل على ذلك أنه لو كان فعلًا؛ لجاز انْ يدخل عليه ما كما يجوز أنْ تدخل على الأفعال فيقال: "ما حاشا زيدًا كما يقال: "ما خلا زيدا". فلما لم يقل دلَّ على أنَّه ليس بفعل فوجب أنْ يكون حرفًا... والصحيح ما ذهب إليه البصريون)[3].

وذهب المبرد إلى أنَّها تكون حرفا وفعلًا قال:(وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا وخلا وإنْ وافقا لفظ الحروف وعدا)[4].
قال ابن يعيش يتحدث عن رأي المبرد:

وهو قول متين يؤيده ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره من أنَّ العرب تخفض بها وتنصب"[5].

---

(١)ينظر الجنى الداني: ٥٥٩.
(٢)ينظر الكتاب: ٣٤٩/٢.
(٣)ينظر أسرار العربية: ٢٠٧.
(٤)ينظر المقتضب: ٣٩١/٤.
(٥)ينظر ابن يعيش: ٤٨/٢.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه فعل، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّه يتصرف والتصرف من خصائص الأفعال قال النابغة:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد[1]

فإذا ثبت أنَّه متصرف وجب أنَّ يكون فعل.

والوجه الثاني: أنْ يدخله الحذف والحذف إنَّما يكون في الفعل لا في الحرف، ألا ترى أنَّهم قالوا في "حاشا لله"،" حاش لله" ولهذا قرأ أكثر – القراء حاش لله بإسقاط الألف.

والوجه الثالث: أنَّ لام الجر تتعلق به في قولهم: "حاشا لله "، وحرف الجر إنَّما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف.

(١) البيت للنابغة في ديوانه:١٢.

ناصب المفعول له

نص ابن إياز(وهنا ثلاثة تنبيهات : الأول : أنَّ سيبويه ، وأبا علي الفارسي ذهبا إلى أنَّ أصل هذا المفعول أنْ ينصبه الفعل المُعَلَّلُ بتوسيط حرف الجر، ثم حُذِفَ حرف الجر ، فتعدى الفعل إليه ، فنصبه ، ويدلك على أنَّ الفعل هو ناصبه أنَّك لو أتيت باللام لم تُعلقها إلا بالفعل المُعَلَّل ، ولم تعلقها بغيره، فكذلك بعد حذفها)[1].

ويسمى المفعول لأجله والمفعول "من أجله"، وهو ما فُعل لأجله فعل، "مثاله :جئت رغبة فيك"، ف"رغبة": اسم، فعل لأجله فعل وهو المجيء، وحكمه النصب بشروط)[2] .

اختلف النحاة في الناصب للمفعول له، ولهم فيه أقوال:

فقال جمهور البصريين: منصوب بالفعل على تقدير لام العلة.

وخالفهم الزجاج والكوفيون: فزعموا أنَّه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج :ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتك أكرمك إكراما، وقال الكوفيون :ناصبه الفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل "قعدت جلوسًا"[3].

ويرجح ابن إياز أنَّ ناصب المفعول له هو الفعل المعلل بتوسيط حرف الجر، ثم حُذف حرف الجر، فتعدى إليه الفعل ؛ فنصبه.

ويستدل ابن إياز على أنَّ ناصب المفعول له الفعل ، أنَّك لو أتيت باللام تريد تعليقها لم تُعلقها إلا بالفعل المُعلَّل قال:(وهنا تنبيهٌ: وهو أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّه ينتصب انتصاب المصادر التي لا تلاقيه في اشتقاقه،كقولهم:"حُبسْتُ منعًا"،و"قعدتُ

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٥١٦-٥١٧.

(٢)ينظر التصريح: ١/٥١٤.

(٣)ينظر الهمع:٢/١٣٣،ابن يعيش:٢/٤٥،شرح التسهيل:٢/١٩٦.

جلوسًا"،وحجته أنَّك إذا قلت:"أتيتُكَ"فُهم منه التعظيم.والأول هو الصواب؛لجواز ظهور اللام معه كقولك:"أتَيتُك للتعظيم"،ولو كان مصدرًا لامتنع ذلك فيه)[1].

والذي ذهب إليه ابن إياز هو قول سيبويه ، وجمهور البصريين . وأفرد سيبويه باباً للمفعول له قال فيه : (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موضوع له،ولأنّه تفسير لما قبله لم كانأ، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً وذلك قولك : فعلت ذاك حِذارَ الشرّ ،وفعلتُ ذاك مخافةَ فلانٍ،وادّخارَ فلانٍ)[2].

واختار هذا المذهب السيوطي وصححه قال: (واختلف في ناصبه ، فالصَّحيح وعليه سيبويه والفارسي أَنَّ ناصبه مفْهم الحدث نَصبَ المفعول به المصاحب في الأَصل حرف جر؛ لأَنَّه جواب لهُ، والجواب أبدًا على حسب السؤال فقولك في جواب:"لم ضربت زيدا"، "ضَربته تأديبًا"، أَصله للتأديب إِلَّا أَنَّه أسقط اللَّام ونصب ،ولهذا تُعَاد إِليه في مثل: ابْتِغَاء الثَّوَاب تَصَدَّقت لَهُ؛ لأَنَّ الضمير يردُ الأَشياء إِلى أُصولها. وذهب الكوفيون إِلى أَنَّه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إِسقاط حرف الجر؛ ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه، وكأَنَّه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإِذا قلت: "ضربت زيدًا تأديبًا"، فكأنك قلت:" أدبته تأديبًا". وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه إِلى أَنَّه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في جئت "إِكرامًا لك"،" أكرمتك إِكْرَاما لَك" حُذف الفعل وجُعل المصدر عوضًا من اللفظ به ؛فلذلك لم يظهر)[3].

(١)ينظر قواعد المطارحة: ١٤٦-١٤٧.

(٢)ينظر الكتاب: ١/٣٦٧.

(٣)ينظر الهمع: ٢/١٣٣.

وذكر ابن السراج علة نصب المفعول له بمشابهة المفعول به لأنَّ كلاً منهما ليس بينه وبين الفعل نسب، بقوله : (وأعلم أنّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه غير مشتق منه ،وإنّما يذكر لأنَّه عذر لوقوع الأمر ، نحو قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وجئتك مخافة فلان، فجئتك غير مشتق من مخافة، فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو: (خفتك) مأخوذة من مخافة ، وجئتك ليست مأخوذة من مخافة،فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب)[1].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ الناصب له الفعل الذي قبله قال:(اعلم أنَّ المفعول لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله، وإنَّ يذكر علة وعذرًا لوقوع الفعل)[2].

(١)ينظر الأصول: ٢٠٦/١.

(٢)ينظر ابن يعيش: ٥٢/٢.

الخبر الجامد هل يحتمل الضمير؟

نص ابن إياز:(اعلم أنَّ الخبر على ضربين:

الأول: ما يتحمل الضمير بلا خلاف...، والثاني: ما لا يتحمل الضمير عند البصريين، وذلك إذا كان الخبر اسمًا محضًا،غير مشتق،كقولك:"زيدٌ أخوك"،و"عمرٌ غلامك"،وإنَّما لم يتحمل الضمير؛لأنَّه لا عُلْقَةَ بينه وبين الفعل، وقال الكوفيون، والرماني، والزجاج: إنَّه يتحمل الضمير؛ لأنَّه في معنى المشتق، فأخوك في معنى مؤاخيك، وغلامك في معنى خادمك، والصحيح الأول؛ لأنَّ تحمُّلَ الضمير إنَّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من الاشتقاق، ولفظ الفعل، وهذا غير موجود هنا)[1].

يأتي الخبر جامدًا غير مشتق نحو:"زيدٌ أخوك"،و"بشرٌ غلامك"، وهناك خلاف بين النحاة في هذا الخبر على وجهين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنَّه لا يتحل ضميرًا. وذلك لأنَّه إنَّما يكون متحملًا للضمير إذا كان مشتقًا، فأما إذا كان جامدًا فلا وجه لتحماله الضمير.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، وقالوا إنَّ معنى قولك: غلامك: خادمك، وأخوك: قريبك، ولهذا لم يكن بدٌّ من الضمير[2].

وابن إياز يرجح مذهب البصريين لأنَّ تحمله للضمير إنَّما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى؛ وذلك لما فيه من الاشتقاق، ولفظ الفعل وهذا غير موجود هنا.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٥٦٧-٥٦٨.

(٢)ينظر ابن يعيش: ١/٨٨، شرح التسهيل:١/٣٠٧،التصريح:١/٥٢٢.

ورجح العكبري مذهب البصريين لثلاثة أوجه قال:(فإِنْ لم يكن الخبر المفرد مشتقاً لم يكن فيه ضمير . وقال الرماني والكوفيين فيه ضمير وما قالوا فاسدٌ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ قولك هذا زيد مبتدأ وخبر، فزيدٌ لا يصح تحمُّله الضمير كما لا يعمل في الظاهر.

والثاني: أنَّه لا يقع صفة فلم يكن فيه ضمير.

والثالث: أنَّه قد يُخالف المبتدأ في العدد كقولك زيد العمران أَخواه، والضمير أبدًا يكون على وفق المظهر وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدم)[1].

وكذلك ابن يعيش اختار مذهب البصريين قال:(وأما القسم الثاني وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسمًا محضًا غير مشتق من فعل نحو:زيد أخوك وعمرو غلامك، فهذا لا يتحمل الضمير؛ لأنَّه اسم محض عارٍ من الوصفية،والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه، وهذه الأسماء ليست كذلك وإنَّما الأخبار بأنَّه مالك للغلام مختص بأخوة زيد)[2].

وهو اختيار ابن الأنباري قال:(وذهب الكوفيون إلى أنَّ فيه ضميرًا يرجع إلى المبتدأ و به قال علي بن عيسى الرماني من البصريين والأول هو الصحيح؛ لأنَّ هذه أسماء محضة والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر وأما ما كان صفة فنحو: زيد ضارب وعمرو حسن وما أشبه ذلك، ولا خلاف بين النحويين في أنَّ هذا النحو يتحمل ضميرًا يرجع إلى المبتدأ؛ لأنَّه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه)[3].

---

(١)ينظر اللباب: ١/١٣٦.

(٢)ينظر ابن يعيش: ١/٨٨.

(٣)ينظر أسرار العربية: ٧٢.

وهو اختيار ابن مالك أيضًا قال:(وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا،ورفعه، ظاهرًا لتأوله بمشتق؛ لم يرتب في أنَّ المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض،كقولك:هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول و إنْ كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل والأشبه أنْ يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإنْ ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أنْ يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين).[1]

وذهب الكسائي من الكوفيين، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أنَّ الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا، سواء أُولَ بمشتق أم لا)[2].

(١)ينظر شرح التسهيل: ١/٣٠٧.

(٢)ينظر الارتشاف: ٣/١١١٠، ابن يعيش: ١/٨٨، الإنصاف: ١/٥٥.

حتى حرف نصب أو نصب وجر؟

نص ابن إياز:(وللكوفيين في "حتى"مذهبان:

أحدهما: أنَّها حرف نصب للفعل، وحرف جر مع الاسم، فعلى هذا لا يضمر معها ناصب.

والآخرُ: أنّها حرف نصب فقط، وإذا وقع بعدها الاسم مجرورًا، كان مجرورًا بتقدير"إلى"، فإذا قلت:"ضربت القوم حتى زيدٍ"، فالتقدير:"حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ"، وهذا قول الكسائي.

وأقول: مذهب البصريين أولى دفعًا للاشتراك.

وقولهم أولى من قول الكسائي؛ لثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه إذا ترددت الكلمة بين أنْ تكون من عوامل الأسماء، أو من عوامل الأفعال، فأنْ تكون من عوامل الأسماء أولى...

والثاني: أنَّ الكسائي يحتاج إذا وقع الاسم بعدها مجرورًا إلى إضمار الجار، والبصري يحتاج إلى إضمار الناصب، وهو أولى؛ لكثرته واتساعه.

والثالث: أنَّه على قوله يحتاج إلى إضمار شيءٍ آخر غير الجار، أَوَلا ترى إلى تقديره، وهو: حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ، وكلما قلَّ الإضمار كان أولى، وهذا واضح).[1]

ذهب البصريون إلى أنَّ حتى في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٦٠٩-٦١٠.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، نحو قولك:" أطع الله حتى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتى تطلعَ الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير الجار.

وذهب الكسائي إلى أنَّ الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة.

وابن إياز يرجح مذهب البصريين أنَّ حتى في كلا الموضعين حرف جر وأنَّ الفعل منصوب بعدها بـ"أنّ"، والاسم يجر بها بعينها.

ويرجح ابن إياز مذهب البصريين منعًا للاشتراك، وقول البصريين أولى من قول الكسائي لثلاثة أوجه:

الأول: ترجحها بين عوامل الأسماء والأفعال،فأنْ تكون من عوامل الأسماء أولى من أنْ تكون من عوامل الأفعال.

الثاني: تقدير المضمر الناصب بعدها أولى وأكثر من إضمار الجار.

الثالث:في قول الكسائي يحتاج إلى إضمار شيء أخر، و الإضمار إذا قلَّ كان أولى.

ورجح الزبيدي مذهب البصريين قال:(وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل بعدها ينصب بـ"أنْ" مقدرة، والاسم يجر بها بعينها؛ لإجماعهم على أنَّها من عوامل الاسم، فلا يجوز أن تعمل في الأفعال بنفسها. والأصح ما ذهب إليه البصريون)[1].

وكذلك اختار ابن هشام مذهب البصريين بعد أنْ ذكر أقوال النحاة في حتى قال:(والمختار قول سيبويه، لأنَّه لو كانت حتى هي الناصبة للفعل للزم إما حسن الخفض بالجار المحذوف... ولظهر الجار قبلها في نحو: لأسيرنَّ حتى تغرب الشمس، كما يظهر قبل أن. فهي إذن حرف جر، والفعل بعدها نصب بأنْ لازمة الإضمار)[2].

(١)ينظر ائتلاف النصرة: ١٥٤.

(٢)ينظر شرح التسهيل: ٤/٢٤-٢٥.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ حتى تنصب الفعل بنفسها من غير تقدير أنْ، وتجر الاسم بغير تقدير حرف الجر؛ لأنها بمعنى في أو إلى.

قال الفراء: تخفض لنيابتها عن إلى، وربما أظهروا إلى بعدها. قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما.

وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّ الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة، قال الكسائي: إنَّما ينجر الاسم بعدها على تقدير إلى مظهرة أو مقدرة؛ لأنَّها بمعناها فيه.[1]

(١)ينظر ائتلاف النصرة: ١٤٥، الإنصاف: ١٤١/٢، ارتشاف الضرب: ١٦٦٢/٤.

كي حرف نصب أو نصب وجر؟

نص ابن إياز:(وأما " كي"فعند البصريين لها ثلاثة أحوال:

تارة تكون حرف جر كاللام، قال جميل بن معمر العذري:

فقالت أَكُلَّ الناس أَصْبَحتَ مانحاً لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا[1]

فهذه كاللام؛ لظهور"أنَّ"بعدها.

وتارة تكون حرف نصب،ك"أنْ"، قال عامر بن الطفيل:

أردتُ لكيلا يعلم الله أنَّني صبرت و أخشى مثل يوم المُشَقَّرِ[2]

فهذه حرف نصب، لا غير؛ لدخول اللام عليها، ولا يدخل حرف الجر على مثله.

وتارة تحتمل الأمرين، كقولك:(جئت كيْ تكرمني)، فيجوز أنْ تكون جارة، والناصب مضمر، ويجوز أنْ تكون ناصبة.

وقال الكوفيون: هي حرف نصب دائمًا.

وقال الزمخشري: وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب، وأنصف رحمه الله؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل عدم الاشتراك.

والثاني تكلف الإضمار، و هو خلاف الأصل)[3].

---

(١) البيت من الطويل: لجميل بثينة في ديوانه٧٤، ابن يعيش:١٤/٩، خزانة الأدب: ٤٨١/٨، التخمير:١٦٢/٤.

(٢) البيت من الطويل: لعامر بن الطفيل في ديوانه٦٢، والأصمعيات: ٢١٥،والمفضليات:٣٦٢، وتوجيه اللمع:٣٥٨.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٦١٢/٢-٦١٣.

ذهب البصريون إلى أنَّ كي تكون حرف جر، لدخولها على الاسم في قولهم: كيمه، كما يقولون: فيمه.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ كي حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف جر لأنَّها من عوامل الأفعال .

هذه المسألة من المسائل التي رجح فيها ابن إياز مذهب الكوفيين لوجهين. واستشهد فيها بكلام الزمخشري الذي نصه:(واختلف في إعرابها: فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر،كأنك قلت: كي تفعل ماذا، وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب)[1].

ويرجح ابن إياز مذهب الكوفيين لوجهين:

الأول: أنَّ الأصل عدم الاشتراك. فعلى مذهب البصريين تكون كي من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال.

والثاني: تكلف الإضمار، وهو خلاف الأصل.قال سيبويه:(وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنَّهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه. وحتى متى، ولمه)[2].

و رجح ابن الأنباري مذهب البصريين قال:(وأما كي فتستعمل على ضربين. أحدهما: أنْ تعمل بنفسها وتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد نحو: جئتك لكي تعطيني حقي. والثاني: أنَّ تعمل بتقدير أنْ؛ لأنَّهم يجعلونها بمنزلة حرف جر؛ ولأنَّهم يقولون كيمه كيما يقولون لمه.

---

(١)ينظر المفصل: ٤٤٥.

(٢)ينظر الكتاب: ٦/٣.

وقال أيضا: والذي يدل على أنَّها بمنزلة اللام أنَّها في معنى اللام، ألا ترى أنَّه لا فرق بين قولك "جئتك كي تكرمني" وبين قولك "جئتك لتكرمني" وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل؛ فدل على أنَّها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب)[1].

وذهب ابن يعش إلى أنَّها تكون حرف جر قال:(والكوفيون يقولون أنَّ كي من نواصب الأفعال، وليست حرف جر، ويقولون: مه من كيمه في موضع نصب بفعل محذوف، نصب المصدر، وتقديره كي تفعل ماذا، وفيه بعد لأنَّ ما لو كانت منصوبة لكانت موصولة، ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها لأنَّ ألف الموصولة لا تحذف إلا في موضع واحد هو قولهم: أدع بم شئت، أي بالذي شئت. فحذف الألف يدل على أنَّها ليست موصولة. وقوله:"وما أرى هذا القول بعيدًا من الصوب" بعيد من الصواب. ومنهم يجعل كي ناصبة بنفسها بمنزلة أنْ فاعرفه)[2].

واختار الكوفيون أنَّها حرف نصب .قالوا: إنَّما قلنا: إنَّ "كي" لا يجوز أنْ تكون حرف خفض؛ لأنَّ "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أنْ يكون حرف خفض؛ لأنَّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أنْ تكون من عوامل الأسماء.

وذكر أبو حيان الأندلسي إلى أنَّ ابن مالك جنح إلى مذهب الكوفيين قال:(وقال ابن مالك: يُنصبُ بـ"كي"نفسها إنْ كانت موصولة، وبـ" أنْ "مضمرة بعدها غالبًا إنْ كانت الجارة، ومذهب البصريين أنَّ " أنْ " مضمرة بعدها على سبيل الوجوب، فلا يجوز إظهارها. فقوله غالبًا جنوحٌ إلى مذهب الكوفيين)[3].

---

(١)ينظر أسرار العربية: ٣٣٢ ؛ الإنصاف: ١٩٩/٢.

(٢)ينظر ابن يعيش: ١٥/٩.

(٣)ينظر ارتشاف الضرب: ١٦٤٧/٤.

ترخيم المضاف

نص ابن إياز:(لا يرخم المضاف،لوجهين:

أحدهما:أنَّ المفرد أثر فيه النداءُ البناءَ،ونقله من الغيبة إلى الخطاب،فأَنِسَ التغيير بالتغيير،والمضاف باقٍ على إعرابه.

والثاني:أنَّ الإضافة توجب إعرابه، والترخيم يستدعي بناءهُ؛ لأنَّ ما بقي من الكلمة لا يُعرب؛ لعدم التمام، وأما الجملة فتُحكى على إعرابها الأصلي في انفصال كل كلمة من الأخرى من حيث اللفظ، فهي كالمضاف والمضاف إليه سواء)[1].

اختلف النحاة في ترخيم المضاف على قولين :

الأول: مذهب البصريين أنَّ ترخيم المضاف لا يجوز.وحجتهم أنَّه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي: أنْ يكون الاسم منادى، مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف.

والثاني: مذهب الكوفيين أنَّ ترخيم المضاف جائز، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك "يا آلَ عامِ" في يا آل عامرٍ، و "يا آل مالِ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وحجتهم أنَّ ترخيم المضاف جائز أنَّه قد جاء في استعمالهم كثيرًا والشواهد على هذا كثيرة جدًا، فدل على جوازه. ولأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد.

واختار ابن إياز منع ترخيم المضاف لوجهين:

الأول :أنَّ المفرد في النداء مبني ،وانتقل من حال الغيبة إلى حال الخطاب على عكس المضاف فهو باقٍ على إعرابه.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول:٢/٦٧١-٦٧٢.

والثاني: أنَّ الترخيم يوجب البناء بينما الإضافة توجب الإعراب؛ لأنَّ ما بقي من الكلمة لا يعرب لعدم التمام. فلو رُخِمَ المضاف؛ لرُخِمَ ما ليس بآخر الكلمة.

وذكر ابن يعيش أن الكسائي والفراء أجاز ترخيم المضاف قال ابن يعيش:(وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف، ويوقعون الحذف على آخر القسم الثاني فيقولون: يا أبا عرو ويا آل عكرم،وأنشدوا بيتًا لم يعرف قائله:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب[1]

فرخَّم المضاف إليه فيه وهذا محمول عندنا على الضرورة)[2].

واختار الرضي في شرح الكافية منع ترخيم المضاف قال:(ويجوز أنَّ يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بإنَّ المضاف إليه لم يمتزج امتزاجا تامًا بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أنَّ إعراب المضاف باق، والإعراب لا يكون إلا في أخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلًا عن المضاف بحيث يصح حذف أخر المضاف ؛للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان. فلم يصح ترخيم أحدهما)[3].

ونص الأشموني على منع ترخيم المضاف وأنَّه نادر قال:(لأنَّ الحذف من المضاف يمنع منه أنَّ المتضايفين كالشيء الواحد، فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أنْ تلي أداة النداء المضاف، فالحذف من

---

(١) البيت في خزانة الأدب لزهير:٣٦٦/٢، ضياء السالك: ٢٩٩/٣، التصريح : ٢ / ٢٥٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٢٩، والإنصاف: ٢/ ٢٩٧،وشرح المفصل: ٢ / ٢٠.

(٢)ينظر ابن يعيش: ٢٠/٢.

(٣)ينظر شرح الرضي على الكافية:٣٩٦/١.

المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكمًا... وتقدم أنَّ ترخيم المضاف نادر أيضًا كما في نحو: يا علقم الخير)[1].

(١)ينظر شرح الأشموني: ٣/٢٦٠.

أيجوز وصف."اللهم"؟

نص ابن إياز:(فإن قيل: أيجوز وصف"اللهم" أم لا ؟

قيل منع سيبويه من ذلك، وهو عندي القياس وذلك لأنَّ المنادى، وصفه ضعيف؛ لكونه مشابهًا للمضمر، ثم هنا قد ضُم الاسم إلى الصوت، وذلك مما يبعد وصفه أيضًا، فلما اجتمعا فيه منعاه ذلك)[1].

اختلف سيبويه والمبرد في وصف" اللهم"،فسيبويه والخليل يمنعان وصف اللهم لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف المنادى.

وأجازه المبرد والزجاج قياسًا على وصفه لو كانت معه"ياء" وحُمل عليه قوله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[آل عمران ٢٦]،وقوله تعالى:﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[الزمر ٤٦].

ابن إياز يرجح ما ذهب إليه سيبويه ويرى أنَّه القياس، وذلك لأنَّ:

– المنادى وصفه ضعيف كونه يشبه المضمر،

–كذلك هو مركب من اسم وصوت وهو مما يبعد وصفه، فلما اجتمعا فيه هذان السببان منعاه من الوصف.

قال سيبويه:(وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة يا في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ لأنه وقع عليها الإعراب.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٦٨٣/٢.

وإذا ألحقتَ الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناهْ.

وأما قوله عز وجلّ: :﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فعلى يا،فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأنَّ له حالًا ليست لغيره)[1].

وذكر السيوطي أنَّ أبا حيان اختار منع وصف"اللهم"قال:(وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعلا: {فاطر} صفة له،وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنَّه لم يُسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا، والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزي في شرح المقامات: وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث:

(آلله أرسلك قال اللهم نعم) ودليلًا على الندرة كقول العلماء: (لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أنْ يضطر فيجوز)[2].

وخالف المبرد و أجاز وصف اللهم قال :(وزعم أنَّ مثله اللهم إنَّما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنَّه نداء، ولا يجوز عنده وصفه. ولا أراه كما قال لأنَّها إذا كانت بدلًا من يا فكأنَّك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله :﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وكان سيبويه يزعم أنَّه نداء آخر كأنَّه قال يا فاطر السموات والأرض).

وخالف الزجاج أيضًا قال:(وزعم سيبويه أنَّ هذا الاسم لا يوصف لأنَّه قد ضُمت إليه الميم، فقال في قوله جلَّ وعزَّ: :﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾(أنَّ فاطر) منصوب على النداء، وكذلك (مالك الملكِ)،ولكن لم يذكره في كتابه. والقول عندي أنَّ (مالك الملك) صفةٌ الله، وأنَّ (فاطر السماوات والأرض) كذلك – وذلك أنَّ الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه " يا " فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع " مع " يا")[3].

---

(١)ينظر الكتاب: ١٩٦/٢.

(٢)ينظر الهمع: ٦٤/٢.

(٣)ينظر معاني القرآن للزجاج: ٣٩٥/١.

إعراب الضمير بعد (لولاك،ولولاه،ولولاي)

نص ابن إياز:(وهنا تنبيه، وهو أنَّه يكون الجار والمجرور جميعًا في موضع الابتداء، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو بكر، وأبو علي، والفراء إلى أنَّ التغير لحق الضمير، وأنّ لفظه مجرورٌ، وموضعه رفع، وعكسه قولهم:"ما أنت كَأَنَا"، وما أنا كأنت)، وهو قوي؛ لثلاثة أوجه:

الأول: أنّ"لولا" لو كانت حرف جر، فلا يخلو إما أنْ تكون زائدة، أو غير زائدة، والقسمان باطلان: أمّا الأول فلاختلال الكلام بإسقاطها، وأما الثاني فلا بد من أنْ تكون مُعدية للفعل، أو معناه، وذلك إما ظاهرٌ أو مقدرٌ، أنْ كان معلوماً فما هو؟ وإنْ كان مجهولًا امتنع حذفه.

والثاني: أنَّ المُعرب لا يخلو أنْ يظهر إعرابه، أو يُقدر،فإنْ ظهر فلا نزاع، وإنْ قُدِّر اُعتبر ما يظهر فيه، والكاف في "لولاك" لو وضعت مكانها مظهرًا لكان مرفوعًا.

والثالث:التمسك بالاستيجاب في العمل)[1].

اختلف النحاة في إعراب الضمير بعد لولاك ولولاي:

الأول: مذهب البصريين وسيبويه أنَّ الضمير في محل جر.

والثاني: مذهب الكوفيين و الأخفش أنّ الكاف والياء في موضع رفع.

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٠٤.

وأنكر المبرد استخدام لولاي وأخواته قال:(وكذلك قول الأَخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي، فليس هذا القول بشيء، ولا قول: أنا كَأَنْت، وَلَا أَنْت كأنا بشيء، ولا يجوز هذا)[1].

ونقل المرادي الرد على المبرد إنكاره استخدام لولاي وأخواته قال:(وأنكر المبرد استعمال لولاي وأخواته، وزعم أنَّه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه. قال الشلوبين: أتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، على رواية لولاك عن العرب فإنكار المبرد له هذيان)[2].

يرجح ابن إياز ما ذهب إليه الكوفيون من الضمير في لولاي ولولاك أنَّ لفظه مجرور و موضعه رفع. لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ لولا لو كنت حرف جر زائد ،فستكون إما زائدة أو غير زائدة وكلا الحالتين باطلة عند ابن إياز.

الثاني: أنَّك لو وضعت مكان الكاف في لولاك اسم ظاهر لكان هذا الاسم مرفوعًا.

والثالث: التمسك بالاستيجاب في العمل.

وذهب البصريون إلى أنَّ الضمير في لولاي ولولاك في موضع رفع قال سيبويه:(وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه:﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ ٣١]، ولكنهم جعلوه مضمَراً مجرورا.

والدليل على ذلك أنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. قال الشاعر يزيد

---

(١)ينظر المقتضب: ٣/٧٣.

(٢)ينظر الجنى الداني: ٦٠٣-٦٠٤.

بن الحكم: وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ...بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي[1]

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس)[2].

كما ذهب ابن هشام إلى أنَّ الضمير بعد لولاي ولولاك مرفوع قال:(والثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إنَّ لولا جارة للضمير، فإنَّها أيضًا بمنزلة لعل في أنَّ ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإنَّ لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أنَّ لولا غير جارة وأنَّ الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، وهذا كقوله :في عساي. ويردهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنَّما ثبتت في المنفصل ،وإنمَّا جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط. كون المنوب عنه منفصلًا وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله: ألا يجاورنا إلاك ديار)[3].

وخالف الكوفيون وذهبوا إلى أنَّ الضمير في لولاي ولولاك في محل رفع،وهو ظاهر مذهب الفراء والأخفش.قال الأخفش: الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ،ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا ،إذ قالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. وقد أسلفنا أنَّ النيابة إنَّما وقعت في الضمائر المنفصلة ؛لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنَّها لا تخفض الظاهر)[4].

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية: ١٧١،ومن شواهد سيبويه: ١/ ٣٨٨، وسر صناعة الإعراب :٧٢/٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣، وبلا نسبة في الإنصاف:٢/ ٢١٢، والجني الداني :٦٠٣، وخزانة الأدب :١٠/ ٣٣٣.

(٢)ينظر الكتاب: ٣٧٤/٢.

(٣)ينظر مغني اللبيب: ٣٦١.

(٤)ينظر معاني القرآن :٢/ ٨٥ ، وشرح المفصل : ١٢٢/٣ ، وشرح الرضي :١٨/٢ .

واختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين قال:(ذهب الكوفيون إلى أنَّ الياء والكاف في "لولاي ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنَّ الياء والكاف في موضع جرٍّ بلولا. وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقال "لولاي، ولولاك" ويجب أنْ يقال "لولا أنا، ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلًا...والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون)[1].

(١)ينظر الإنصاف: ٢/٢١٢-٢١٤.

ترتيب المعارف

نص ابن إياز:(والمصنف بدأ بالعَلَمِ،ولعلة يراهُ أعرف المعارف،وقال بعضهم:إنَّه مذهب سيبويه؛ ولذلك قدَّمه.

قال ابن الدهان:وهذا فاسدٌ؛لأنَّه قدَّم ذا اللام على المضمر،ولا قائل بأنَّ ذا اللام أعرف من المضمر.

وحجة هذا القائل أنَّ المضمر يكون للمعرفة، والنكرة، والعلم لا يقع إلا على المعرفة؛ وأيضًا فحُكي في جواب:"مررتُ بهم":"مَنِيْنَ"،وإنَّما يكون هذا جوابًا عن النكرة، وأيضًا فالمضمر لا يلزمه، والعلم يلزمه.

والمختار أنَّ المضمر أعرفُ؛ ولذا لا يوصف لاستغنائه عن ذلك باختصاصه، وأيضًا فإنَّه لا يُبدل من ضميري المتكلم، والمخاطب بدل كُلٍّ من كُلٍّ؛ لعدم اشتراكهما، وأيضًا فإنَّ تثنيته وجمعه يردان على حكم مفرده في التعريف ،والعَلَمُ يتنكر فيهما)[1] .

اختلف النحاة في ترتيب أعرف المعارف:

فذهب البصريون إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمر.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المبهم نحو:"هذا، وذاك" أَعْرَفُ من الاسم العلم نحو زيد،وعمرو[2].

واختار ابن إياز أنَّ المضمر هو أعرف المعارف ولذلك:

١- لا يوصف لاستغنائه عن ذلك باختصاصه.

٢- أنَّه لا يبدل من ضميري المتكلم .

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٧٨٣/٢.

(٢)ينظر ابن يعيش:٨٧/٥، اللباب:٤٩٤/١، همع الهوامع: ٢٢٠/١،الإنصاف: ٢٢٨/٢.

٣- أنَّ تثنيته وجمعه يردان على حكم مفرده في التعريف.

وذهب ابن السراج إلى أنّ أعرفها اسم الإشارة. وضعفه العكبري قال:(واحتج ابن السراج بأَنَّ اسم الإِشارة يعرف بالعين والقلب فهو أقوى وهذا ضعيف؛ لأَنَّ ذلك راجع إِلى تعرفه عند المُتَكلم فأَما السامع فلا يعلم ما في قلب الناطق بـ هذا ،وَإِنَّمَا يعرف المشار إِليه بالإِقبال عليه وهو شيء غير الاسم. ويدل عليه أَنَّ اسم الإِشارة يصغر ويثنى ويجمع ولا يفتقر إِلى تقدم ذكر فهو في ذلك كالمظهر المحض)[١].

واختار ابن يعيش مذهب البصريين قال:(والمذهب الأول وعليه الأكثر وهو مذهب سيبويه)[٢].

واختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين قال:(ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المبهم نحو: "هذا، وذاك" أَعْرَفُ من الاسم العلم نحو: زيد، وعمرو". وذهب البصريون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم المضمر؛لأنَّه لا يُضْمَرُ إلا وقد عرف؛ولهذا لا يفتقر إلى أنْ يوصف كغيره من المعارف...والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون)[٣].

وذهب ابن حزم إلى أنَّها لا تتفاوت وكلها مستوية في التعريف . ورد عليه السيوطي قال:(وذهب ابن حزم إِلى أَنَّها كلها متساوية؛لأَنَّ المعرفة لا تتفاضل إِذْ لا يصح أَنْ يُقَال:عرفت هذا أَكثر من هذا.وأجيب بأَنَّ مرادهم بأَنَّ هذا أعرف من هذاَ نَّ تطرق الاحتمال إِليه أقل من تطرقه إِلى الآخر،وعَلى التفاوت اُختلف في أعرف المعارف)[٤]

---

(١)ينظر اللباب: ٤٩٤/١.

(٢)ينظر شرح المفصل: ٨٧/٥.

(٣)ينظر الإنصاف: ٢٢٨/٢.

(٤)ينظر الهمع :٢٢٠/١.

إعراب الضمير في قولك"زيد هو القائم"

نص ابن إياز:(وهذا الضمير عند البصري لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه دخل لما ذكرناه، ولم يدخل لغير ذلك، فصار بمنزلة كاف"ذلك"، ولا يُستنكرُ أنْ يؤتى بالشيء لمعنى يصح بدون الإعراب.

والمشهور عند الكوفي أنَّ حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختاره ابن الحاجب؛ لأنَّه جارٍ مجرى التوكيد...وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ لأنَّها أسماء فلا تخلو من إعراب.)[1].

اختلف النحاة في حكم هذا الضمير:

فذهب البصريون: إلى أنَّه يسمى فصلًا لأنَّه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب.

وذهب الكوفيون: إلى أنّ ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده[2].

يرجح ابن إياز مذهب الكوفيين في ضمير الفصل، ويرى أنَّ حكمه في الإعراب حكم ما قبله، وهو اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنّه يجري مجرى التوكيد فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدًا، وكما أنَّك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أنْ يكون تابعًا في إعرابه.

وهي كذلك أسماء والأسماء لا تخلو من الإعراب.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨١٦-٨١٧.

(٢)ينظر الكتاب: ٢/٣٩٠، ابن يعيش: ٣/١١٣، همع الهوامع: ١/٢٧٥، شرح التسهيل: ١/١٦٧.

قال سيبويه:(فصار "هو" وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنَّها لا تُغير ما بعدها عن حاله قبل أنْ تُذكَر)[1].

الإعراب لشدة شبهه بالحرف قال:(فالصحيح أنَّه لا محل لها من الإعراب وعليه الخليل لأنَّ الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب)[2].

واختار المبرد أنَّه زائد قال:(وإنَّما يكون هو وهما وهم وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات نحو: خير منه وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام وإنَّما زيدت في هذا الموضع؛ لأنَّها معرفة فلا يجوز أنْ تؤكد إلا المعرفة)[3].

وذهب الكوفيون أنَّ له موضعًا من الإعراب، واختلفوا في موضعه:

قال الكسائي:(محله محل ما بعده)[4].

وقال الفراء:(كمحل ما قبله ففي: "زيد هو القائم" محله رفع عندهما، وفي "ظننت زيدًا هو القائم" محله نصب عندهما، وفي "كان زيد هو القائم" محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع، وفي "إنَّ زيدًا هو القائم" بالعكس)[5].

---

(١)ينظر الكتاب: ٢/٣٩١.

(٢)ينظر الهمع: ١/٢٧٥.

(٣)ينظر المقتضب: ٤/١٠٤.

(٤)ينظر الهمع: ١/٢٧٥.

(٥)ينظر الهمع: ١/٢٧٥-٢٧٦.

الضمير في "إياك"

نص ابن إياز:(أقول: المضمر المنصوب كالمرفوع في الانفصال، والاتصال.
فـ"إيَّاي" للمتكلم، وفي هذا الضمير خلاف طويل لا يليق بهذا الشرح استقصاؤه، والقول المنصور فيها قول الأخفش، و وهم ابن باشاذ فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نص، وإنَّما هو للأخفش، وهو أنَّ"إيَّا" الضمير و ما بعده حروف تدل على اختلاف أحوال المُضمرينَ في التكلم، والخطاب، والغيبة، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، ودليله أنَّه لزم النصب، والظاهر أنَّ اللازم النصب إما مصدرٌ، وإما ظرفٌ، والاستقراء يحقق الحصر، وليس بواحد منهما، فكان مضمرًا)[1].

اختلف النحاة في"إيَّاك"، ولهم عدة أراء:
الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ"إيَّا"هو الضمير، والكاف حرف خطاب لا محل له، قال" اعلم أنَّ علامة المضمرين المنصوبين إيا، وقال في موضع آخر:(فجاز"أنت"هاهنا للفاعل، كما جاز"إيَّا" للمفعول؛ لأنَّ"إيَّا"، و"أنت" علامتا الإضمار". وهذا رأي البصريين في الإنصاف، ونسب إلى الأخفش، والفارسي واختاره ابن جني، و الزمخشري، وابن يعيش.
الثاني: الضمير هو الكاف و"إيا" عماد أو دعامة تعتمد عليها اللواحق، وهذا هو رأي الفراء وجمهور الكوفيين.
الثالث: ذهب الخليل إلى أنَّ "إيَّا" مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها، قال سيبويه:(وقال الخليل: لو أنَّ رجلًا قال: إياك نفسك لم أعنفه لأنَّ هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنَّه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب). ونسب هذا الرأي إلى الأخفش والمازني، والمبرد، واختاره ابن مالك.
الرابع: ذهب الزجاج إلى أنَّ "إيا" اسم ظاهر، والكاف ضمير أضيف إلى الاسم، قال في معاني القرآن:(وموضع "إيَّاك" نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في "إيَّاك" خفض بإضافة "إيا" إليها، و"إيَّا" اسم للمضمر المنصوب، إلا أنَّه يضاف إلى سائر المضمرات). وتبع الزجاج في هذا الرأي الفارسي.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٢٠.

الخامس: جاء في الإنصاف للخليل أنَّه حكى أنَّ "إيَّاك" اسم مظهر ناب مناب المضمر.
السادس: نُسب لسيبويه أنَّ "إيَّا" ليس ضميرًا لمخالفته المضمرات، وليس اسمًا ظاهرًا للزومه النصب، وإنَّما هو اسم مبهم كني به عن المنصوب، والصحيح مذهب سيبويه أنَّه اسم مضمر والكاف حرف لا محل له، وقد تقدم. ونسب هذا الرأي أيضًا لأبي الحسن الأخفش.
السابع:ذهب بعض الكوفيون إلى أنَّ "إيَّا" بكماله اسم مضمر ،ونسب هذا الرأي لابن كيسان.
الثامن: ذكر صاحب الإنصاف أنَّ المبرد ذهب إلى أنَّ "إيَّاك" اسم مبهم أضيف للتخصيص ،ونسب هذا الرأي لابن درستويه.
التاسع: ذهب بعضهم إلى أنَّ "إياك" كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، وهو بمنزلة "سبحان" الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير[1].

ويرجح ابن إياز من بين هذه الأقوال رأي الأخفش وهو: أنَّ "أيَّا" الضمير ،وما بعده حروف تدل على اختلاف أحوال المضمرين. ليس لها محل من الإعراب والمضمر في أعلى مراتب التعريف؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره؛ فوجب أنْ لا يكون لها موضع من الإعراب.

(١) انظر هذه الآراء في: الكتاب:٢/٣٥٥-٣٥٩، سر الصناعة: ١/٣١٢، ابن يعيش: ٣/١٠٠، المفصل: ١٦٦، الإنصاف:٢/٢١٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٤٨، المسائل المنثورة: مسألة رقم: ٤٩، شرح المقدمة المحسبة: ١/١٥٢، اللباب: ١/٤٧٩، شرح التسهيل: ١/١٤٥، الجنى الداني: ٥٣٦، الأرتشاف: ٢/٩٣٠، الهمع: ١/٢٤٣.

العطف بلكن في الإيجاب

نص ابن إياز:(وأجاز الكوفي العطف بها في الإيجاب قياسا على "بل".

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف لا يفارقها، ألا تراها عند دخول الواو متمحضة للاستدراك.

والثاني: أنَّ الجزولي نص على أنَّ العاطفة هتي التي يقع بعدها المفرد، وأما التي يقع بعدها الجملة فإنَّها مخففة من الثقيلة، وهي لترك قضية، والأخذ في أخرى، وأبو علي الفارسي صرح بأنَّها عاطفة، وأرى أنَّه الصواب لأوجه:

الأول: أنَّ حرف العطف كما يعطف مفردًا على مفرد، فكذلك يعطف جملة على جملة.

والثاني: أنَّ جعلها مخففة من الثقيلة يفضي إلى تقدير اسمها، وجعلها عاطفة يُخَلّصُ من ذلك.

والثالث: أنَّك لو سميت بها لأعربتها، فقلت: " هذا لاكِنٌ"، وفي التصغير: "لُويكِنٌ" ك"خُويلدٍ"، وفي الجمع:"لوَاكِنُ"، ك"خَوَالِدَ"[1].

اختلف الكوفيون والبصريون في العطف بلكن:

فذهب البصريون: إلى أنَّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أنْ تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو "أتاني زيد لكن عمرو لم يأت" وما أشبه ذلك. وأجمعوا على أنَّه يجوز العطف بها في النفي.

وذهب الكوفيون: إلى أنَّه يجوز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو".

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٨٩-٨٩٠.

يرجح ابن إياز أنَّ لكن عاطفة يقع بعدها المفرد والجملة تبع لأبي فارس، و يرى أنَّه الصوب لثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ حرف العطف يعطف المفرد على المفرد فإنَّه يعطف الجملة على الجملة كذلك.

الثاني: أنّك لو جعلتها مخففة من الثقيلة فإنَّ ذلك يفضي إلى تقدير اسمها، ولو جعلتها عاطفة لتخلصت من ذلك.

الثالث: أنَّك لو سميت بها لأعربتها.

وذهب يونس إلى أنَّ لكن ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد عل مفرد. ووافقه ابن مالك، في التسهيل، على أنَّها غير عاطفة، لكنه ذكر في شرحه أنَّ الواو قبلها عاطفة جملة، وتضمر لما بعدها عاملاً. فإذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير: ولكن قام سعيد. وإنَّما جعله من عطف الجمل، لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقه أنْ يوافقه[1].

واختار الزبيدي أنَّه لا يجوز العطف بلكن في الإيجاب لأنَّه يكون من باب الغلط والنسيان كما هو في بل، وأنَّه لا حاجة لتكثير الحروف بالتكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرر[2].

واستدل الكوفية بجواز العطف و احتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنَّ "بل" يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب؛ فكذلك "لكن" وذالك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنَّك تقول "ما جاءني زيد لكن عمرو" فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت "ما

---

(١)ينظر الجنى الداني: ٥٨٨.

(٢)ينظر ائتلاف النصرة: ١٤٩.

جاءني زيد بل عمرو" فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب[1].

(١)ينظر الإنصاف: ٢/٥١.

الفصل الثاني

اختيارته في العلل الصرفية

أصل اشتاق(اسم)

نص ابن إياز : (وأما وزن هذه الكلمة فيحتمل أنْ يكون (فِعْلاً) كـ(عِدْلٍ) ، أو (فُعْلاً) كـ(قُفْلٍ) ، وذلك أنَّه قد ثبت للفاء الضم والكسر ، بدليل قولهم : (سِمٌ) ، و (سُمٌ) ، وأما العين فلا دليل على حركتها ،والأصل السكون ، فحكم به لعدم معارض يقتضي العدول عنه.

وجمعه على (أَفْعَالٍ) ، وهو (أسماء) يدل على ذلك أنَّ (قُفْلاً) ، و(عِدْلاً) يجمعان عليه نحو:(أَقْفَالٍ)، و(أَعْدَالٍ).

فالأصل إذن (سِمْوٌ) ،أو (سُمْوٌ)، فحذفت الواو ، وأسكنت السين ، وأُتي بالهمزة عوضًا عن الواو المحذوفة، وتوصلاً إلى النطق بالساكن .

ولو قيل: إنَّه محذوف من(سُمَىً)كـ(هُدىً)، أو من(سِمَىً)كـ(رِضىً) فيما نقله الباخرزي لكان جائزًا، ويحسنه أنَّ أصليه على هذا مستعملان بخلاف ذينك إلا ترى أنّ(سِمْوًا)،و(سُمْوًا) مقدران ، ولم يرد بهما استعمال)[1].

هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ،فالبصريون يرون أنَّه مشتق من السمو،و به أخذ ابن إياز، والكوفيون يرون أنَّه مشتق من السمة.ويرى ابن إياز أنَّ كلمة اسم مشتقة من(سِمْوٌ) أو (سُمْوٌ) بكسر السين أو ضمها ، فحذفت الواو وأسكنت السين وأُتي بالهمزة لعلتين :

الأولى : عوضًا عن الواو المحذوفة .

والثانية : توصلاً بالنطق بالساكن .

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢٣/١.

وذهب ابن يعيش لما ذهب إليه ابن إياز قال : (وذهب الكوفيون أنَّه مشتق من "السمة" التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى ، إلا أنَّ اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنَّك تقول أسميته إذا دعوته باسمه ،أو جعلت له اسمًا .والأصل "أسموته" فقلبوا الواو ياء لوقعها رابعة على حد "أعييت"، و"أغزيت"، ولو كان من السمة لقيل أوسمته لأنَّ لام السمو واو تكون آخرًا وفاء السمة واو تكون أولا،ومن ذلك قولهم في تصغيره "سُمَيٌّ" ،و أصله "سميو "فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت. ولو كان من"الوسم" لقيل فيه "وسيم" ؛فتقع الواو الأولى مضمومة فإنْ شئت أقررتها ،وأنْ شئت همزتها على حد "وقتت" وأقتت" ،وفي عدم ذلك وأنَّه لم يقل دليل على ما قلناه ، ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء ،وأصله"أسماوٌ" فوقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة ؛فقلبت همزة بعد أنْ قلبت ألفًا ،ولو كان من الوسم لقيل فيه أوسام، فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنَّه من السمو)[1].

واختار ابن الأنباري ما ذهب إليه ابن إياز في أنَّ الأصل في كلمة (اسم) هو (سِمْوٌ) بكسر الفاء وسكون العين يقول ابن الأنباري : (والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ – بكسر الفاء وسكون العين – فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها ، ووزنه "افْعٌ")[2].

كما يرجح ابن إياز أنَّ أصل كلمة اسم يجوز أنْ يكون (سُمىً) كـ(هُدىً) ، أو من (سِمىً) كـ(رِضىً) ويحسنه أنَّ أصليه على هذا مستعملان بخلاف (سِمْوًا) ، و(سُمْوًا) فهما مقدران، ولم يرد بها استعمال .

(١)ينظر ابن يعيش: ٢٣/١.

(٢)ينظر الإنصاف: ٢٨/١.

وذهب الكوفيون بأنَّ الأصل في اشتقاق الاسم من "الوَسْمِ "يقول ابن الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مشتق من الوَسْمِ– وهو العلامة– وذهب البصريون إلى أنَّه مشتق من السُّمُوِّ وهو العلو.

أما الكوفيون فاحتجوا بأنَّ قالوا : إنَّما قلنا إنَّه مشتق من "الوَسْمِ" لأنَّ "الوَسْمَ" في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنَّه مشتق من الوَسْمِ ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها. ولأصل في اسم "وَسْم" ، إلا أنَّه حَذفت منه الفاء التي هي الواو في "وَسْمٍ" ، وزيدت الهمزة في أوله عوضًا عن المحذوف ، ووزنه "اعْلٌ" ، لحذف الفاء منه)[1].

(١)ينظر الإنصاف: ١/٢٧.

أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر؟

نص ابن إياز : (يريد : أنَّ الفعل مشتق من المصدر ، والمصدر فعل حقيقة .

وقيل لأنَّ الفعل يدل على المصدر ، فسمي باسم ما يدل عليه .

فإنْ قيل: فالفعل يدل على الزمان كما يدل على المصدر ، فَلِمَ كان تسميته بالمصدر أولى من تسميته بالزمان ؟

قيل لوجهين :

الأول: أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بحركاته ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (ضَرْبٌ) بسكون الراء ، دل على الحدث ، فإذا فتحت الراء دل على الزمن الماضي، والحرف أقوى من الحركة ، فسمي بما الدلالة عليه أقوى .

والثاني : أنَّ الزمان الذي يدل عليه الفعل يختلف ، فيكون تارة ماضيًا ،وأخرى مستقبلًا وثالثة حالًا ، والمصدر لا يختلف ، فكانت التسمية به أولى)[1].

هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين،فالكوفيون يرون أنَّ المصدر مشتق من الفعل، ويرى البصريون أنَّ الفعل مشتق من المصدر، فالأصل في الاشتقاق عند البصريين هو المصدر.

وابن إياز يرى أنَّ الأصل في الاشتقاق هو المصدر تبعًا للبصريين ، واعتل لهذا الاختيار بعلتين:

الأولى : أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بحركاته.

والثانية : اختلاف الأزمنة في الفعل ، بعكس المصدر فإنَّه لا يختلف .

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢٦/١.

فكانت التسمية بالمصدر أولى .

وما ذهب إليه ابن إياز في أنَّ الأصل في الاشتقاق هو المصدر مذهب البصريين. وقد ذكره ابن الأنباري قال : (وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : الدليل على أنَّ المصدر أصل للفعل أنَّ المصدر يدل على زمانٍ مطلق ، والفعل يدل على زمانٍ معين ، فكما أنَّ المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل الفعل)[1] .

(وبيان ذلك أنَّهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، لأنَّ الأزمنة ثلاثة ، ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ، فدل على أنَّ المصدر أصل للفعل)[2].

قال سيبويه وجميع البصريين:(الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل . وهذا معنى قول سيبويه " وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" وأحداث الأسماء المصادر. وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء . ويجوز أنْ يكون أقام الأسماء مقام المسميات بها في الإخبار عنها ، إذ كان لا يتوصل إليها إلا بهما كما ذكرنا فيقول: "قام زيد قيامًا" ،قام مأخوذ من القيام. وأستدل بحروف قام على الحدث ، وببنائه على الزمان ، وبحركاته على تسمية الفاعل بعده)[3].

---

(١)ينظر الإنصاف:١/٢٠٧.

(٢)المرجع السابق :١/٢٠٧.

(٣)ينظر الإيضاح في علل النحو: ٥٦.

وهو اختيار ابن يعيش قال : (وإنَّما سمي مصدر لأنَّ الفعل صدر عنه ، وأُخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإبل بعد الري مصدر كما قيل مورد الورود ، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وذلك ؛لأنَّها أحداث الأسماء التي تحدثها ،والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون)[1].

وقال أيضًا :(واعلم أنَّ الأفعال مشتقة من المصادر كما أنَّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ؛ولذلك قال: لأنَّ الفعل صدر عنه ، وإنَّما قلنا ذلك لأنَّ المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الجنس)[2].

وهو اختيار الأزهري قال :(والفرق بين المصدر واسمه أنَّ المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر،فمدلول المصدر معنى ،ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر. وسمي المصدر مصدرًا؛ لأنَّ فعله صدر عنه؛ أي: أُخِذَ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه)[3].

وفي حاشية الصبان :(وكونه أي المصدر أصلاً في الاشتقاق لهذين، أي للفعل والوصف انتخب أي اختير، وهو مذهب البصريين ،وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل أصل لهما، وزعم ابن طلحة أنَّ كلا من المصدر والفعل أصل)[4].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل ، قال ابن الأنباري :(ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا،وقَامَ قِيامًا،وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

---

(١)ينظر ابن يعيش: ١/١١٠.

(٢)المرجع السابق: ١/١١٠.

(٣)ينظر التصريح: ١/٤٩١.

(٤)ينظر حاشية الصبان: ٢/١٤٦.

أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنمَّا قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل ،لأنَّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنَّك تقول :" قَامَ قِيَامًا" فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنَّه فرع عليه)[1].

(١)ينظر الإنصاف: ١/ ٢٠٦.

الخلاف في السين الداخلة على الفعل المضارع

نص ابن إياز:(واعلم أنَّ السين حرف قائم برأسه، والكوفيون يرون أنَّها محذوفة من سوف وهذا باطل لوجهين:

الأول: أنَّ الحذف لا يليق بالحروف؛ لأنَّه تصرف، ولا تصرف فيها.

والثاني:أنَّ قولهم يُفضي إلى توالي إعلالين، وهذا ممنوع منه في الأفعال والأسماء مع كثرة التصرف فيهما)[1].

اختلف النحاة في السين الداخلة على الفعل المضارع، ولهم فيها مذهبان:

ذهب البصريون: أنَّ السين في سوف أصلٌ قائم بنفسه.وحجتهم أنَّ الأصل في كل حرف يدل على معنى أنْ لا يدخله الحذف، وأنْ يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى فينبغي أنْ يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره.

وذهب الكوفيين أنَّها مقتطعة من سوف. وحجتهم في ذلك أنَّه كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم، فحذفوا منها الواو والفاء تخفيفًا.

وذهب ابن إياز إلى ما ذهب إليه البصريون بأنَّ السين حرف قائم بنفسه لسببين:

الأول: أنَّ الحروف لا تتصرف والحذف نوع من التصرف هو لا يليق بالحروف.

والثاني: أنْ قول الكوفيين يؤدي إلى توالي إعلالين وهذا ممنوع منه في الأفعال والأسماء.

فأما السبب الأول:فقد ذهب إليه ابن يعيش من أنَّ القياس يأبى الحذف في الحروف قال: (ولذلك تختلف دلالتهما فـ"سوف" أكثر تنفيسًا من السين،ولذلك يقال:سوفته إذا

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٥٠.

أطلت الميعاد،كأنك اشتققت من لفظ سوف فعلًا،كما اشتققت من لفظ آمين فقلت: أمنت على دعائه، ولو كان أصلها واحد لكان معناها واحد، مع أنَّ القياس يأبى الحذف في الحروف)[1].

واختاره الزبيدي أيضًا قال:(وقال البصريون:إنَّها أصل في بدايتها ،إذ الأصل في كل حرف يدل على معنى في غيره أنْ يكون أصلًا بنفسه، وأنْ لا يدخله الحذف، وهذه الحروف تدل على معنى في غيرها، فينبغي أنْ تكون أصلًا بذاتها، لا مأخوذة من غيرها، والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس فأعرفه)[2].

واختاره ابن الأنباري قال:(أما قولهم: "إنَّ سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال" قلنا: هذا فاسد؛ فإنَّ الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعل أصلًا لمحل الخلاف، وعلى أنَّ الحذف لو وجد كثيرًا في غير الحرف من الاسم والفعل فقلَّما يوجد في الحرف، وإنْ وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه)[3].

جاء في لسان العرب:(وقد قالوا سو يكون فحذفوا اللام وسا يكون فحذفوا اللام وأَبدلوا العين طلب الخفة وسَفْ يكون فحذفوا العين كما حذفوا اللام التهذيب)[4].

وجاء في تاج العروس:(وسَوْفَ أَفْعَلُ ويُقَالُ : سَفْ أَفْعَلْ وسَوْ أَفْعَلُ لغتان في : سَوْفَ أَفْعَلُ وقال ابن جني : حذفوا تارة الواو وأُخرى الفاء فيه لغة أخرى وهي : سى

(١)ينظر ابن يعيش: ١٤٩/٨.

(٢)ينظر ائتلاف النصرة: ١٥٦.

(٣)ينظر الإنصاف: ١٨٠/٢.

(٤)ينظر لسان العرب: سوف.

أَفْعَلُ هكذا هو في النسخ وفي اللسان : سايكون فحذفوا اللام وأَبدلوا العين طلبًا للخفة)[1]

ورده ابن الأنباري قال:(أنَّ حذف الفاء و الواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أنْ يجمع بينهما في الحذف؛ لأنَّ ذلك يؤدّي إلى ما لا نظير له في كلامهم؛ فإنَّه ليس في كلامهم حرف حُذف جميع حروفه طلبًا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبقَ منه إلا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود)[2].

وذكر العكبري الحذف في سوافعل حكاية عن ثعلب ولكنه لم يذكر علة الحذف قال:(وقد حُذِفت الفاء من سوف فقالوا: "سَوَأفعلُ" حكاها ثعلب ،وحذفوها من "أفٍّ"، فَقَالُوا :"أُفْ" بالإسكان وهي كلمة تقالُ عند التضجر بالشيء)[3].

ونقل المرادي رد ابن مالك أنَّ الحذف مخالف للقياس قال:(وهذه دعوى مردودة، لأنَّ العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد ب: سيفعل، وسوف يفعل.ومنه قول الشاعر: وما حالة إلا سيصرف حالها ...إلى حالة، أخرى، وسوف تزول)[4].

---

(١)ينظر تاج العروس: سوف.

(٢)ينظر الإنصاف: ١٨٠/٢

(٣)ينظر اللباب: ٣٨٣/٢.

(٤)ينظر الجنى الداني: ٦٠.

تعريف الصَّرف

نص ابن إياز (والصرف عند المحققين عبارة عن التنوين وحده لوجوه :

أحدهما: أنَّه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت ، إذ لا صوت آخر الاسم إلا التنوين.

والثاني: أنَّه متى أُمن التنوين دخله الجر مع أنَّه غير منصرف، على ما يُبَيَّنُ إنْ شاء الله تعالى. الثالث: أنَّ الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه ، وقيل : قد صرفه لضرورة الشعر ، مع أنَّه لا جر هناك، وإنَّما حُذف الجر تبعًا لحذف التنوين؛لأنَّه لو بقي الاسم مجرورًا بعد حذف التنوين لالْتَبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم في نحو (هذا غلام)[1].

اختلف النحاة في معنى الصرف ورجح ابن إياز أنَّ الصرف هو التنوين ، لعدة أمور :

الأول : أنَّه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت . وذكره الأشموني قال: (أُختلف في اشتقاق المنصرف، فقيل: من الصريف، وهو الصوت؛ لأنَّ في آخره التنوين وهو صوت)[2].

الثاني: أنَّه متى أُمن التنوين دخله الجر مع أنَّه غير منصرف.

الثالث : أنَّ الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه.

وما رجحه ابن إياز هو ما يفهم من كلام سيبويه في قوله:(التنوين علامة للأمكن عندهم،والأخف عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون)[3]، والأمكن هو الاسم المصروف.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٨.

(٢)ينظر شرح الأشموني: ٣/ ١٣٤.

(٣)ينظر الكتاب: ١/٢٢.

وهو اختيار ابن يعيش أيضًا قال:(والمتمكن وصف راجع إلى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين)[1].

وابن مالك في ألفيته:

الصّرف تنوينّ أتى مبيّنا ...معنىً به يكون الاسم أمكنا [2]

وعليه أكثر النحاة، وهو مذهب المحققين عند الأشموني قال:(ما ذكره الناظم من أنَّ الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين)[3].

ومن النحاة من ذهب إلى أنَّ الصرف هو الجر والتنوين معًا ، وهو مذهب الزجاجي حيث قال: (الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض)[4]، قال الأشموني:(وقيل: الصرف هو الجرّ والتنوين معًا)[5]. قال السيوطي:(وَقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معًا بناء على أَنَّ الصرف هو التصَرُّف فِي جميع المجارى) [6].

وذكر الزجاج في كتابه أنَّ معنى الانصراف دخول الحركات الثلاث مع التنوين قال:(ومعنى التمام أنْ يدخله مع الرفع والنصب، الخفض ومع الحركات التنوين)، وهذا رأي ابن السراج أيضًا، قال:(اعلم أنَّ معنى قولهم اسم منصرف أنَّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين)[7].

---

(١)ينظر ابن يعيش: ١/٥٧.

(٢)ينظر ألفية ابن مالك: ١/٥٥.

(٣)ينظر شرح الأشموني: ٣/١٣٣.

(٤)ينظر الجمل للزجاج: ٢١٨.

(٥)ينظر شرح الأشموني: ٣/١٣٣.

(٦)ينظر همع الهوامع: ١/٢٩.

(٧)ينظر الأصول في النحو: ٢/٧٩.

ويرى ابن جني أنَّ المنصرف هو ما لم يشبه الفعل من وجهين ، وتدخله الحركات الثلاث والتنوين وهذا الرأي يختلف عن سابقه في أنَّه قرن الانصراف بمشابهة الفعل يقول:(فالمنصرف ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة والتنوين ويكون آخره في الرفع مضمومًا، وفي النصب مفتوحًا ،وفي الجر مكسورًا تقول في الرفع :"قام زيدُ يا فتى"، وفي النصب "رأيتُ زيدًا يا فتى"، وفي الجر "مررتُ بزيدٍ يا فتى". فضمة الدال علامة الرفع ،وفتحتها علامة النصب ،وكسرتها علامة الجر ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم ،والأمكن عندهم ،وهو الواحد النكرَة)[1].

(١)ينظر اللمع :١٢.

التعجب من فَعْلِ السواد والبياض

نص ابن إياز:(أقول: أفعال الألوان لا يجوز التعجب منها، وسواءٌ في ذلك مجردها ومزيدها،فالأول كـ"سَوِدَ"،و"زَرِقَ"؛ لأنَّ الأصل: "اسْوَدَّ"،و"ازْرَقَّ"،ألا ترى إلى صحة الواو في :"سَوِدَ"، مع تحريكها وانفتاح ما قبلها، فلولا أنَّه من معنى "اسْوَدَّ"،ومنتقص منه لم يسلم، والثاني:"ابْيَضَّ"و "احْمَرَّ".

وأجاز الكوفيون التعجب من فَعْلِ السواد والبياض؛لأنَّهما أصل الألوان)[1].

ذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز قياسًا على سائر الألوان . وقالوا:لا يجوز التعجب منهما لأنَّه لا يجوز التعجب من الألوان الأخرى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أنْ يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد وحجتهم النقل والقياس.

وابن إياز يرجح مذهب البصريين القائل بمنع التعجب من فعل السواد والبياض؛ لأنَّ أفعال الألوان إنَّما تجيء على "افْعَلَّ" بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو: اخضر، فلم يبنَ فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيًّا إجراء للأقل مجرى الأكثر.

و اختار ابن يعيش المنع من التعجب من السواد البياض فلا يقال: ما أسود فلان قال:(فنحو: الأبيض، والأصفر، والأحول، فلا يقال: ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره إذا أريد البياض والصفرة فإنْ أريد كثرة البيض والصفير جاز.وكذلك لا تقول:ما أسود فلانا الذي هو اللون، فإنْ أردت السود جاز، وكذلك ما أحمره أنْ أردت الحمرة لم

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٣٨١/١.

يجز وأنْ أردت البلادة جاز وذلك ؛لأنَّ أفعالها تزيد على الثلاثة من: نحو ابيض ،واصفر ،واحمر، وابياض واصفار، واحمار، واسواد)[1].

واختار ابن الأنباري منع التعجب من البياض والسود للوجهين:

الأول: أنَّ الأصل في أفعالها أن تستخدم في أكثر من ثلاثة أحرف وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب.

الثاني: أنَّ هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها: كاليد و الرجل وما أشبه ذلك ،فكما لا يجوز أنْ يقال: ما أيداه و لا ما أرجله من اليد و الرجل، فكذلك لا يجوز أنْ يقال: ما أحمره و لا ما أسوده[2].

واختار الزبيدي المنع أيضًا قال:(وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز كسائر الألوان.وهذا هو الصحيح،لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان، فكذلك هما، ولأنَّ فعل التعجب إنَّما يبنى من الفعل الماضي الثلاثي، وهذان من أبيض، وأسود وهما رباعيان.فبان بهذا بطلان مذهب الكوفيين.وما ورد في الشعر شاذ لا يقاس عليه)[3] .

وخالف الكوفيون فأجازوا التعجب من فعلا السواد والبياض واحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما جوّزنا ذلك للنقل، والقياس:

(١)ينظر ابن يعيش: ٤٨-٤٩.

(٢)ينظر أسرار العربية: ٢٢١.

(٣)ينظر ائتلاف النصرة: ١٢١.

أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ ... فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ[1]

جهة الاحتجاج أنَّه قال "أَبْيَضُهُمْ" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به" لأنَّهما بمنزلة واحدة في الباء، وقد قال الشاعر:

جارية في دِرْعِهَا الفَضْفَاضُ ... تُقَطِّعُ الحديث بالإِيمَاضِ[2]

أبيضُ من أخت بني أَبَاضِ

فقال "أبيض" وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في ما أفعله وأفعل به؛ لأنَّهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

وأما القياس فقالوا: إنَّما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنَّهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أنْ يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها.

قال البغدادي :(وأما عند أبي الحسن الأخفش والمبرد فإنَّهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال، صحيحان من جهة القياس، لأنَّ أفعالهما بزيادة، فجاز تقدير حذف الزوائد)[3].

(١) روى صاحب اللسان: "ب ي ض" هذا البيت كما رواه المؤلف، ولم يعزه لقائل معين، و مجمع الأمثال: ١/ ٨١ .

(٢) نسب البغدادي نقلًا عن ابن هشام اللخمي:٢٣٣/٨هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وقد أنشده رضي الدين في شرح الكافية:١٩٩/٢، وابن منظور: ب ي ض، و مجمع الأمثال: ١/ ٨١ ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين.

(٣)ينظر خزانة الأدب: ٢٣٢/٨.

الخلاف في ميم " اللهمَّ "

نص ابن إياز: (أقول : الميم عوض من الياء عند البصريين ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة ، وفي هذا التعويض محافظة على سلامة هذا الاسم المعظم ، جل مُسماهُ، وصيانته عن الحذف ألا ترى ، أنَّه لو حُذِفَت اللامُ حِرْفِ النداء ، لكان ذلك نقصًا، ولو دخل عليه وهي فيه لكان ذلك مخالفًا للأصول ، فألزموا التعويض عند حذف حرف النداء، ليكون جبرًا عما أُسقط.)[1].

اختلف النحاة في ميم "اللهم" فالبصريون يرون أنَّ الميم بدل من حرف النداء، وعوض عنها ولهذا فإنَّه لا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال فيه:"يا اللهم اغفر لنا" .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميم مأخوذة من فعل وأنَّ التقدير فيه :"يالله أمنا بخير " وقيل " يا الله أمّ "أي :أقصد[2].

يرجح ابن إياز مذهب البصريين أنَّ الميم عوض عن ياء النداء ويستدل على ذلك بأنَّه:

- لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة .
- في هذا التعويض محافظة على سلامة هذا الاسم المعظم
- سبب هذا التعويض عند الحذف ليكون ذلك جبرًا عما سقط.

ونقل سيبويه عن شيخه الخليل قوله (وقال الخليل –رحمه الله– اللّهم نداء، والميم هاهنا بدل من (يا)؛ فهي هاهنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها،

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٢)ينظر الإنصاف:١/٢٩١.

إلا أنَّ الميم هاهنا في الكلمة كما أنَّ نون (المسلمين) في الكلمة بُنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنَّه وقع عليها الإعراب)[1].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ الميم عوض من حرف النداء قال (فأما قولهم"اللهم" فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في يا زيد، والميم فيه عوض من حرف النداء ؛ ولذلك لا يجتمع الميم إلا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائلة ،ويكون ضرورة وذلك قوله :

إنِّي إذا ما حدث ألما دعوت يا اللهم يا اللهما[2]

فجمع لضرورة بين الميم ... وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنَّ أصله :"يا الله أمنا بخير" إلا أنَّه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم ،حذفوا بعض الكلام تخفيفًا ،كما قالوا :"هلم"، والأصل "ها الم"؛ فحذفوا الهمزة تخفيفًا و أدغموا الميم في الميم ،كما قالوا:" ويلمه"، والأصل "ويل لأمه) وإنمَّا حذفوا وخففوا ، وهو قول واهٍ جدًا)[3] .

وذكر الأشموني ثلاثة تنبهات في هذه المسألة قال:(والأكثر "في نداء اسم الله تعالى أنْ يحذف حرف النداء ويقال "اللهم بالتعويض" أي :بتعوض الميم المشددة عن حرف النداء "وشذ يا اللهم في قريض"، أي: شذ الجمع بين "يا" و"الميم"في الشعر،

إنِّي إذا ما حدث ألما ...أقول يا اللهم يا اللهما

تنبيهات: الأول: مذهب الكوفيين أنَّ الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي "أمنا بخير"، وليست عوضًا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني: قد تحذف "أل" من اللهم كقوله "من الرجز:"

---

(١)ينظر الكتاب:٢/ ١٩٦.

(٢) الرجز لأبي خراش : شرح أشعار الهذليين: ٣/ ١٣٤٦، والمقاصد النحوية: ٤/ ٢١٦، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب: ٨/ ٤٨١،

(٣)ينظر ابن يعيش: ١٦/٢.

لاَ هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ [1]...

وهو كثير في الشعر.

الثالث: قال في النهاية: تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء: أحدها النداء المحض نحو : "اللهم أثبنا"، ثانيها: أنَّ يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع كأنْ يقول لك القائل: "أزيد قائم؟ " فتقول له: "اللهم نعم" أو "اللهم لا"، ثالثها: أنْ تستعمل دليلًا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك: "أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني"، ألا ترى أنَّ وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاء قليل).[2]

وقال ابن الأنباري : (ذهب الكوفيون إلى أنَّ الميم المشدّدة في "اللهم" ليست عوضًا من "يا" التي للتنبيه في النداء. وذهب البصريون إلى أنَّها عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنَّه نداء.أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك ؛لأنَّ الأصل فيه "يا الله أمَّنا بخير" إلا أنَّه لما كثر في كلامهم وجرى على وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير؛ ألا ترى أنَّهم قالوا "هلمَّ، ووَيْلُمِّهِ" والأصل فيه: هل أمَّ، ووَيْلَ أمه، وقالوا "أيش" والأصل: أيُّ شيء. وقالوا "عم صباحًا" والأصل: أنعم صباحًا. وهذا كثير في كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أنَّ الأصل "يا ألله" إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا "يا" ووجدنا الميم حرفين و "يا" حرفين، ويستفاد من قولك "اللهمَّ" ما يستفاد من قولك "يا ألله "دلَّنَا ذلك على أنَّ الميم عوض

---

(١) الرجز لرجل من اليمانيين :المقاصد النحوية: ٤/ ٥٧٠، وبلا نسبة في الدرر:٦/٢٢٩، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٧٧،وشرح التصريح: ٢/ ٦٩٢.

(٢)ينظر شرح الأشموني: ٣/٣٠.

من "يا"؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا" فدلَّ على أنَّها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر)[1].

(١)ينظر الإنصاف: ٢٩١/١، ٢٩٣.

الخلاف اسم الإشارة(ذَا) أثنائي هو أم ثلاثي

نص ابن إياز(ورابعها:أنَّها اسم ثنائي، ولا أصل له في الثلاثة ،كـ"مَنْ"، و"كَمْ"؛لعدم اشتقاقه وبعده من التصرف، وقال ابن يعيش الحلبي: ويؤيده أنَّهم قالوا: لو سمينا بـ"ذا"، لقيل:"هذا ذَاءٌ"،فزيدت ألف أخرى، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة همزة، وهذا كما لو سمينا بقولك:"لا" لقلنا:"لاءٌ"، ولو كان لامها ياءً لقيل:"ذايٌ"، كقولك:"رايٌ"، و"زايٌ".

وهو الذي أراهُ؛لوجهين:

الأول:أنَّه يلزم على القولين المذكورين توالي إعلالين، حذف اللام، وإبدال العين،وذلك مرفوض في الأسماء المتمكنة التي يجوز التصرف فيها، فما الظن بالأسماء المبنية الجارية مجرى الحروف.

والثاني: أنَّ أسماء الإشارة، حالتها متوسطة بين الظاهرة والمضمرة؛ فلقربها من الظاهر جاز تصغيرها، وتثنيتها؛ ولقربها من المضمرة جاز أنْ تكون ثنائية)[1].

اختلف النحاة في اسم الإشارة"ذا" فذهب:

البصريون: أنَّ الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في "ذا :"فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أنَّ أصله: ذَيُّ –بتشديد الياء– إلا أنَّهم حذفوا الياء الثانية فبقي "ذَيْ" فأبدلوا من الياء ألفًا لئلا يلتحق بكي.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم في "ذا، والذي" الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٢٧-٨٢٨.

والقول الذي ذهب إليه ابن إياز، هو أنَّ ذا اسم ثنائي، ولا أصل له في الثلاثي.

قال الكوفيون الدليل على أنَّ الاسم هو الذال وحدها أنَّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو "قام ذَانِ، ورأيت ذَيْنِ، ومررت بذَيْنِ، وقام اللَّذَانِ، ورأيت اللَّذَيْنِ، ومررت باللَّذَيْنِ" ولو كان كما زعمتم أنَّهما أصلان لكانا لا يحذفان، ولوجب أنْ يقال في التثنية "الذِيَان" كما يقال العَمِيَانِ، والشَّجِيَانِ، و"الَّذِيُونَ" كما يقال :العميين، والشجيين، وأنْ تقلب الألف في تثنية "ذا" ولا تحذف، فلما حذفت الياء والألف في تثنية "الذي، وذا" دلّ على أنَّهما زائدان لا أصلان، وأنَّ ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أنْ يبقى كل وحد منهما على حرف واحد[1]

ونقل السيوطي عن أبي حيان بأنَّه ثنائي الوضع إذ أصل الأسماء المبنية أنْ توضع على حرف أو حرفين قال :(قال أَبو حيان: ولو ذهب ذاهب إِلى أَن "ذَا" ثنائي الوضع نحو :"ما"، وأَنَّ الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء ،إِذ أصل الأَسماء المبنية أَنْ توضع على حرف أَو حرفين ؛لكان مذهبًا جيدًا سهلًا قليل الدعوى. قال: ثم رأَيت هذا المذهب للسيرافي، والخشني ونقله عن قوم. واختلف أَيضًا في وزن "ذَا" فالأَصح أَنَّه "فعل" بتحريك العين ؛لأَن الانقلاب عن المتحرك أولى، وقيل: "فعل" بسكونها ؛لأَنَّه الأَصل وقد يُقال في الإِشارة إِلى المفرد المذكر: "ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف ،و"ذائه" بهمزة وهاء مكسورة)[2].

ومال ابن يعيش إلى ما ذهب إليه ابن إياز في كون اسم الإشارة "ذا" ثنائي قال:(ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ "ذا" ثاني وليس له أصل في الثلاثة نحو: من و كم في المبهمة ،وأنَّ ألفه أصل كا الألف لدا وإذا لم أرَ به بأسًا ؛لعدم اشتقاقه وبُعده عن

(١)ينظر الإنصاف: ١٩٩/٢

(٢)ينظر الهمع: ٢٩٤/١-٢٩٤٥.

التصرف، والذي يؤيد ذلك أنَّك لو سميت "بذا" لقلت: "هذا ذاء "،فتزيدها ألفًا أخرى ثم تزيدها همزة ؛لاجتماع الألفين كما تقول:" لاء" إذا سميت. ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول: إذا سميت به:"هذا ذاي" ،فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها ؛لوقعها بعد ألف أصلية كما تقول:"زاي" و"راي")[1].

أما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز أنْ تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم، وذلك لأنَّ "ذا، والذي" كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد؛ لأنَّه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أنْ يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أنْ يكون الاسم في "ذا" الذال والألف معًا، والاسم في "الذي" لذي؛ لأنَّ له نظيرًا في كلامهم، نحو شَجِي وعَمِي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أَوْغَلَتْ في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق "ذا، والذي "بها، ألا ترى أنَّ "ذا" كاسم مظهر يكون وصفا وموصوفا؟ فكونه وصفا نحو قوله تعالى: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾ [يوسف: ٩٣] وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف: ٤٩] وكذلك لا يمكن إلحاق "الذي "بها بأنْ يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التي تزاد للتعريف؛ لأنَّ زيادة اللام ليس بقياس مطرد، وإنَّما يحكم بزيادتها في كلمات يسيرة نحو "زَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، وأُولالِكَ"؛ لقيام الدليل على ذلك، كقولك في معناها :زيد، وعبد، وأولاك، ولم يوجد ههنا: فبقينا فيه على الأصل[2].

(١)ينظر ابن يعيش: ١٢٧/٣.

(٢)ينظر الإنصاف: ١٩٩/٢.

قال المرادي:(اختلف النحاة في ذا الذي هو اسم إشارة. فقال قوم، منهم السيرافي: هو ثنائي الوضع، وألفه أصل، غير منقلبة عن شيء ك "ما". وقال الكوفيون: ألفه زائدة. ووافقهم السهيلي. وقال البصريون: هو ثلاثي الوضع، وألفه منقلبة عن أصل. ثم اختلفوا؛ فقيل: عن ياء، والمحذوف ياء، فالعين واللام ياءان. وقيل: عن واو، والمحذوف ياء، فهو من باب: طويت .واختلفوا في المحذوف؛ فقيل:اللام، وهو الأظهر، لأنَّها طرف. وقيل: العين.واختلفوا في وزنه؛ فقيل: "فعل" بالتحريك، وهو الأظهر. وقيل:"فعل"بالإسكان.واستدل البصريون، على أنَّه ثلاثي الوضع، برد المحذوف منه،في التصغير،حيث قالوا "ذيا" والأصل "ذييا". ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا)[1].

(١)ينظر الجنى الداني: ٢٨-٢٨٤.

أصل كلمة"ناس"

نص ابن إياز:(وهنا تنبيه،وهو أنَّ الاسم إذا حُذف منه شيء، وبقي منه بعد الحذف ما يتكمل به بناء المصغر،فلا يُرد ذلك المحذوف،تقول: في مَيْتٍ:مُيَيْتٌ،وكذلك في هارٍ من قوله سبحانه:﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾[التوبة ١٠٩]تقول فيه:"هُويرٌ"، ولو رددت المحذوف لقلت:"مُيَيِّتٌ"بثلاث ياءات، و "هُوَيِّرٌ"بياء مشددة.

وإذا ثبت ذلك علمت فساد استدلال الكوفي بـ"نُوَيْسٍ" على أنَّ الأصل "ناسٌ" ،من"نَاسَ" "يَنُوسُ"،بَل الوَجْهُ أنَّهُ "أُنَاسٌ" ألا ترى إلى قول الشاعر:

إنَّ المنايا يَطْلعنَ على الأُنَاسِ الآمَنينا[1])[2].

يرى ابن إياز أنَّ أصل كلمة "ناس" :"أناس"، وهو رأي البصريين واختيار سيبويه خلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ أصل "ناس":" ينوس".

واختار المبرد في المقتضب أنَّ أصل ناس هو أناس قال:(فإِنْ سميت بالباء من ضرب فإنَّ بعض النحويين كان يزيد أَلف الوصل فيقول :هذا أبٌ فاعلم، وهذا خطأٌ فاحش وذلك أَنَّ ألف الوصل لا يدخل على شيءٍ متحرك ،ولا نصيب لها في الكلام إنَّما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛لأنَّك لا تقدر أَنْ تبتدئ بساكن فإِن كان قبلها كلام سقطت.قال غيره: أَرى أَنْ أَقول رَبٌ فاعلم، فأرد موضع العين من ضرب، فقيل له: أَرأَيت ما تثبت عينه ولامه وفاؤُه محذوفة من غير المصادر التي فاؤها واو نحو: "عِدة"، و"زنة" فاعتل بما قد وُجد من غيرها وذلك قولهم: نَاس المحذوف موضع الفاء ولا

---

(١) البيت لذي جدن الحميري في خزانة الأدب: ٢/٢٨٠، وهو بلا نسبة في الصحاح: أنس-نوس، واللباب: ٣٦٣/٢، شرح الملوكي:٣٦٣، شرح الجمل: ٩٠/٢، والمخصص:٢١٨/٥.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٩٦٧/٢.

نعلم غيره، ويدلك على ذلك الإتمام إذا قلت: "أُناس" فإنَّما هو"فُعال"على وزن غراب وإنَّه مشتقٌّ من"أَنِس"، و"إنسان" "فِعْلان"، وهذا واضح جدا)[1].

قال العكبري في اللباب:(الموضعُ الثاني "نَاس" والأصل عند سيبويه "أُناس" "فُعال" من الإنْسِ فحُذِفت الهمزة تخفيفًا ،فوزن "نَاس" على هذا "عَالْ"، ولا تكاد تُسْتَعمل إلا بالألف واللام كأنَّهما عوضٌ من المحذوف.

وقال آخرون: لَا حذف في "نَاس" بل هُوَ "فَعَلَ" من "نَاسَ يَنُوس نَوْساً" إذا تحرَّك ،فالناس يتحركون في مراداتهم، ولا يكاد "أُناس" يستعمل بالألف واللام وقد جاء ذلك قليلًا قال الشاعر :مجزوء الْكَامِل إنَّ المَنَايا يطَّلِعْنَ ...عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنَا)[2].

وفي شرح الملوكي:(أصل "ناسٍ":أناسٌ ووزنه"عالٌ" محذوف الفاء قال الشاعر:

إنَّ المَنَايا يطَّلِعْنَ ...عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنَا

وهو "فُعال" من الأُنس واشتقاقه من آنست الشيء، إذا رأيته، كأنَّهم سموا بذلك لظهورهم.أو من آنست:أي علمت كأنَّهم سموا بذلك لعلمهم وإنسان فعلان منه وجمعه أناسي قال تعالى : (وأناسي كثرًا) قلبوا النون ياء ومثله ظربان وظرابي قال: دون ظرابي بني قروش وقيل أناسي جمع أُنسي،كا بُختي وبَخاتي.

وقيل :أصله ناس ووزنه فَعَلٌ في الأصل من ناس ينُوسُ، إذا اضطرب.والهمزة في أناس زائدة.دل على ذلك قولهم في تصغيره "نُوَيس".

(١)ينظر المقتضب: ٣٣/١.

(٢)ينظر اللباب: ٣٦٣/٢.

وقال الكسائي: هما لغتان ليس أحدهما أصلًا للآخر.والوجه الأول هو مذهب سيبويه)[1].

ورجح ابن الشجري في الأمالي اختيار البصريين أنَّ أصل ناس أناس قال:

(وأقول: مما كثر حذفه من الحروف الهمزة، وجاء ذلك في الاسم والفعل ، فحذفوها فاًء وعينًا ولامًا، وزائدة.

فمن حذفها فاء :حذفها من "أناس" قالوا : فيه "ناس"،ووزنه من الفعل "عال"،وذهب الكسائي إلى أنَّ وزنه "فَعْل" مثل: "باب" وكان أصله "فَعَل":"نَوَس"،واستدل على هذا بإنَّ تحقيره:"نُوَيْس"" كابُوَيْب"،وأنَّه لو كان أصله "فُعَ:،لقيل في تحقيره: "أُوَنْيس: كما يقال في تحقير "غُراب": "غُرَيب".

والصحيح ما ذهب إليه جماعة البصريين ،ووافقهم الفراء ،لقول العرب:"أُناس" ،وإنَّما كثر حذف فائه إذا دخل عليه الألف و اللام، فلا يكادون يقولون الناس إلا في ضرورة الشعر كقوله: إنَّ المَنَايا يطَّلِعْنَ ...عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنَا)[2].

---

(١)ينظر شرح الملوكي: ٣٦٣.

(٢)ينظر أمالي ابن الشجري: ١٣٩/٢.

أبنية الاسم الرباعيِّ المجرَّد

نص ابن إياز:(أقول هذه الأبنية الخمسة متفق عليها،وأثبت الأخفش بناءً سادسًا،وهو"فُعْلَلٌ" بضم الفاء وفتح اللام الأولى، نحو:"جُخدب"، وهو قويٌّ؛ لأنَّ الفراء حكى"طُحْلبا"،و"بُرْقَعا" ولا سبيل إلى ردّ روايته، ويقوي ذلك قولهم:" ما لي عنه عُنْدَدٌ"، فالدال الثانية للإلحاق؛ ولذا لم تدغم ، والإلحاق يستدعي ثبات مثال يقع ذلك البناء ملحقًا به)[1].

اتفق الصرفيون على أنَّ أبنية الاسم الرباعي المجرد خمسة وهي فَعْلَلٌ فِعْلِلٌ فِعْلَلٌ فُعْلُلٌ فِعَلٌّ. وزاد الأخفش بناءَ سادسًا اختلف الصرفيون فيه وهو" فُعْلَلٌ" .

ويرجح ابن إياز أنَّ هذا الوزن صحيح قال: وهو قويٌ وعلل ذلك بحكاية الفراء له في "طُحْلَبا،وبُرْقَعا".

وقد أورد ابن السراج في الأصول هذه الأبنية الخمسة وبينها ولم يورد البناء الذي زاده الأخفش قال:(أبنيةُ الأسماء الرباعية خمسة أَبنية:فَعْلَلٌ فِعْلِلٌ فِعْلَلٌ فُعْلُلٌ فِعَلٌّ. الأول: فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ والصفةُ: سَلْهَبٌ[2] وأُلْحِقَ بَها: حَوْقَلٌ[3]، وزَيْنَبُ وجَدْوَلٌ ومَهْدَدٌ[4] وَعلْقى[5] وَرَعْشَنٌ[6] وَسَنْبَتَةٌ[7] وعَنْسَلٌ.[8]

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠١٣-١٠١٤.

(٢) السهلب: من الرجال الطويل. ومن الخيل ما عظم وصال عظامه.

(٣) حوقل: يقال: حوقل الرجل إذا مشى فأعيا وضعف. وحوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصره.

(٤) مهدد: اسم امرأة.

(٥) علقى: شجر تدوم خضرته.

(٦) رعشن: الجبان، السريع من الجمال والظلمان.

(٧) سنبتة: برهة من الدهر والتاء فيه للإلحاق.

(٨) عنسل: ناقة سريعة.

الثاني: فِعْلِلٌ:البنيةُ اسمًا: زِبْرِجٌ[1]، والصفةُ: عِنْفِصُ القليلةُ اللحمِ ويقالُ أيضًا: هي الداعرةُ.

قالَ الأعشى

لَيْسَتْ بسوداءَ ولاَ عِنْفِصٍ ...تَسارِقُ الطرفَ إلى داعِرِ[2]

وَحِرْمِلٌ وهي الحمقَاءُ.

الثالث: فِعْلَلٌ:دِرْهَمٌ والصفةُ: هِجْرَعٌ[3] طويلٌ عن الأَصمعي ،وقالَ غيرهُ: الجَبَانُ وأُلحقَ بهِ: عِثْيَرٌ[4] وَهوَ الغُبارُ.

الرابع: فُعْلُلٌ:تُرْتُمٌ بَقْيةُ الثريدِ والصفةُ: جُرْشُعٌ[5] وأُلحقَ بهِ: دُخْلُلٌ: خَاصةُ الرجلِ الذينَ يُداخِلونَهُ.

الخَامس: فِعَلٌّ:فَطحْلٌ[6] والصفةُ[7] هِزَبْرٌ قال الجرم:سأَلتُ أَبا عبيدةَ عن: الفِطَحْلِ فقال : فقال :الأعرابُ يقولون: زَمنُ كانتِ الحجارةُ رطبةً وأُلحقَ بهِ خِدَبّ[8].

---

(١) زبرج: الزينة من شيء أو جوهر. والذهب. والسحاب الرقيق فيه حمرة.

(٢) استشهد فيه على أن "داعر" على وزن فعلل. والداعر الخبيث والفاسق. العنفص: البذيئة القليلة الحياء. ورواية الديوان تسارق الطرف إلى الداعر.ورواه ابن دريد في الجمهرة: داعرة تدنو إلى داعر.

(٣) الهجرع: الأحمق والطويل الممشوق. والمجنون. والطويل. والكلب السلوقي الخفيف.

(٤) عثير: وهو من بنات الثلاثة. والعثير: الغبار والتراب.

(٥) الجرشع: العظيم الصدر.

(٦) فطحل: الضخم. والسيل.

(٧) هزبر: الأسد، والغليظ الضخم والشديد الصلب.

(٨) خدب: الشيخ. والعظيم الضخم من النعام وغيره. والحبل الشديد الصلب

أَمّا عُلَبطٌ فمحذوفٌ مِنْ: عُلاَبطٍ[1] وعرتنٌ[2] حذَفوا منهُ نونَ :عَرَنْتَنٌ[3] وجَندلٌ[4] وجَندلٌ[4] حذفوا أَلف: جنادل وليس في أُصول كلامهم جمعٌ بين أربع متحركات في كلمة كلمة وربَّما حملهم استثقال ذلك على أنْ لا يجمعوا بين أَربع متحركات من كلمتين وقالوا: عَرَقُصانُ[5] فحذفوا الساكن من "عَرَنْقُصَان" وحكي: أَنها تقالُ بالياءِ والنونِ وهي : وهي :دَابةٌ.)[6].

وخالف ابن جني ورد هذا البناء قال:(وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: "فجُخْدَب" ومثاله "فُعْلَل" –بفتح اللام– حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره: "جُخْدُب" –بضم الدال– وهو اسم لا صفة، وقد حكى غيره "بُرْقُع وبُرْقَع، وطُحْلُب وطُحْلَب، وجؤذر وجؤذر"، إلا أنَّ جُؤْذَرا ذكر أبو علي أنَّه أعجمي قال: فلا حجة فيه. والضم في برقع وطحلب هو المعروف الشائع)[7].

وأثبت ابن عصفور هذا البناء قال:(وأمَّا الرباعي من الأصول فله ستة أبنية: فَعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَعفَر وعَنبَر. والصفة نحو: شَجعَم[8] وسَلهَب[9].

---

(١) علابط: قطيع من الغنم وأقلها الخمسون. والضخم. واللبن الخاثر. وكل غليظ.

(٢) عرتن: نبت يدبغ به.

(٣) عرنتن: شجر يدبغ به.

(٤) جندل: الجندل: مقروفة بقعة.

(٥) العرقصان: نبات كثير النفع في جميع أنواع الوباء، ولوجع السن المتآكل والأذن، والطحال، والصداع المزمن والنزلات.

(٦) الأصول: ٣/١٨١-١٨٢.

(٧) المنصف: ١/٢٧.

(٨) الشجعم: الضخم الطويل.

(٩) السلهب: الطويل.

وفِعْلِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زِبرِج وزِئبِر[1]. والصفة نحو: زِهلِق وعِنفِص[2].

فُعْلُلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فُلْفُل وبرثن. والصفة نحو: جُرشُع[3] وكُندُر[4].

وفِعْلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: درهم وقلعم[5]. والصفة نحو: هِجرَع وهِبلَع[6].

وفِعَلٌّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِطْحَل[7]. والصفة نحو: هِزَبْر.

وعلى فَعْلِل: ولم يجئ منه إِلَّا طَحْرِبة[8])[9].

وذكر ابن الحاجب في الشافية زيادة الأخفش لهذا الوزن قال:(الوزن وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة جَعْفَر ،وزبرج ،وبرثن ،وَدِرْهَم ،وقمطر ،وَزَاد الْأَخْفَش نَحْو جخدب ،وَأما جندل وعلبط فتوالي الحركات حملهما على باب جنادل وعلابط)[10].

وجاء في اللباب: (وأمَّا الرباعية فجاء منها خمسة بغير خلاف فَعْلَل مثل: جَعْفَر ،وفُعْلُل مثل بُرْثُن ،وفِعْلِل مثل: زِبْرِج ،وفِعْلَل مثل: دِرْهَم ،وفِعَلٌّ مثل: سِبَطْر .والمختلف فِيهِ فُعْلَل مثل: جُخْدَب فسيبويه لَا يُثبتهُ، وأثبته الْأَخْفَش)[11].

---

(١) الزبرج: الذهب. والزئبر: ما يظهر من درز القماش.

(٢) الزهلق: السريع الخفيف. والعنفص: السيئ الخلق.

(٣) الجرشع: العظيم من الإبل والخيل.

(٤) الكندر: الغليظ القصير الشديد.

(٥) قلعم: اسم علم.

(٦) الهجرع: الأحمق. والهبلع: الواسع الحنجور العظيم اللقم.

(٧) الفطحل: اسم زمن قديم. والهزبر: الغليظ الضخم.

(٨) الطحربة: القطعة من خرقة.

(٩)ينظر الممتع: ٥٤/١

(١٠)ينظر شرح الشافية: ١٤/١.

(١١)ينظر اللباب: ٢١٣/٢

(أيْمُنُ الله) في القسم جمع أم مفرد

نص ابن إياز:(وأما "ايْمُنُ الله" في القسم، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنَّ همزتها للوصل، وهو مفردًا، تمسكًا بالظاهر...

ذهب الفراء وهو اختيار عبدالقاهر، والزمخشري إلى أنَّه جمعُ "يَمِيْنٍ"،والهمزة قطعية، لكن وصلت لكثرة الاستعمال، وإلى هذا أذهبُ لعزة"أفْعُلٍ"في المفرد)[1].

اختلف النحاة في قول العرب في القسم "ايمن الله" مفرد هو أو جمع على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنَّه ليس جمع يمين، وأنَّه اسم مفرد مشتق من اليُمْن. وقالوا إنَّه مفرد لو كان جمع يمين لوجب أنَّ تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أنْ تكون همزته همزة وصل دلَّ على أنَّه ليس بجمع يمين.
وقالوا أنَّه ورد عن العرب قولهم في أيمن الله "مُ الله" ولو كان جمعًا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفًا واحدًا؛ إذ لا نظير له في كلامهم، فدلَّ على أنَّه ليس بجمع، فوجب بأنْ يكون مفردًا.

الثاني: وذهب الكوفيون إلى أنْ قولهم في القسم "أيمن الله" جمع يمين.وحجتهم على أنَّ "أيمن" جمع يمين على وزن أَفْعُل، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد[2].

وابن إياز يرجح أنَّ كلمة"أيمن الله" في القسم جمع يمين وهمزتها همزة قطع ، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال ، ويستدل ابن إياز على ذلك بأنَّ وزن "أفعل" يختص بالجمع وهو قليل في المفرد.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠٤٦-١٠٤٧.

(٢)ينظر ابن يعيش:٩/٩٥،شرح التسهيل:٣/٢٠٤.

قال ابن جني:(" وايْم" محذوفة من "أيْمُن"؛ لأنَّها كثرت في القَسَم وعُرف موضعها وحذفت همزتها، وهي جمع يمين. وقال أبو النجم:

يبري لها من أيمن وأشمل[1]

ويقولون :أيمن الله، وايم الله، ومُ الله، ومِ الله" يريدون: "أيمن الله"، وقال قوم: "إن مُ الله،ومِ الله" محذوفة من قولهم:"مُنُ اللهِ" والأول هو الوجه. وكان أبو العباس ينكر أنْ يكون جمع يمين، قال: لوصلهم الألف، ولا يمتنع أنْ تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم: "مُ اللهِ ومِ اللهِ")[2].

ونص الهروي على أنَّه اختيار الفراء قال:(وقال الفراء:هي ألف قطع، وهي جمع يمين،يقال:يمين الله،وأيمن الله)[3].

وهو رأي ابن كيسان وابن درستويه قال ابن يعيش:(مذهب الكوفيين أنَّ الكلمة جمع وأنَّ الهمزة قطع ،وإنَّما وصلت لكثرة الاستعمال. وهو رأي ابن كيسان وابن درستويه)[4].

واختار سيبويه أنَّ همزتها للوصل وهو مفرد قال :(وفيه معنى القسم، وذلك قولك : لعمر الله لأفعلنَّ، وأيم الله لأفعلن. وبعض العرب يقول: أيمن الكعبة لأفعلنَّ، كأنَّه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك أيم الله وأيمن الله، إلا أنَّ ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أنْ أصفه لك)[5].

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده ابن منظور "ي م ن" وسيبويه "٢/ ٤٧ و١٩٥" .

(٢)ينظر المنصف: ٦١/١.

(٣)ينظر الأزهية: ٢١.

(٤)ينظر ابن يعيش: ٩٥/٩.

(٥)ينظر الكتاب: ٥٠٢/٣-٥٠٣.

واختار ابن يعيش أنَّ القسم في كلمة "ايمن الله"مفرد،وأنَّ الهمزة للوصل قال:(مذهب الكوفيين أنَّ الكلمة جمع وأنَّ الهمزة قطع ؛ وإنَّما وصلت لكثرة الاستعمال ... وليس الأمر عندنا كذلك وإنَّما هي همزة وصل لا تثبت في الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل)[1].

(١)ينظر ابن يعيش: ٩/٩٥.

عدد حروف الإبدال

نص ابن إياز:(وأما عدة حروفه ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: قول سيبويه، وابن السراج، وابن جني، واختاره المصنف، وهي أحد عشر حرفًا، ثمانية من حروف الزيادة، وهي ماعدا السين واللام، وثلاثة من غيرها، وهي الطاء، والدال المهملتان والجيم، ويجمعها:"أجهدتم طاوين"

والثاني: قاله بعضهم، وهو أنَّه أضاف اللام إليها، فصارت اثني عشر، وذلك لإبدالها من الضاد، قالوا:"الطَجَعَ" في "اضْطَجَعَ"، ومن النون في "أُصيلالٍ"، وأصله "أُصَيْلانٌ".

والثالث: قاله الرماني، وهو أنَّه أضاف إلى ذلك الزاي، والصاد، حيث أُبدلتا من السين، قُرِىَ﴿ الصراط﴾[الفاتحة]، و" الزراط"، فصارت أربعة عشر حرفًا.

وإلى الأول أذهب؛ لأنَّ المراد ما كثر إبداله، واستمر، ولولا ذلك لعدت التاء، والسين، والعين فيها)[1].

البدل هنا اسم مصدرٍ من الإبدال، و الصرفيون يعرَّفون الإبدال: جعل حرفٍ مكان حرف غيره[2].

و للعلماء في حروف الإبدال عدة آراء ، هي:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنّها أحد عشر حرفًا، وتابعه ابن جني، وابن يعيش.

الثاني: زاد بعضهم اللام على حروف البدل عند سيبويه، فهي اثنا عشر حرفًا يجمعها"طال يوم أنجدته".

الثالث: نسب ابن الحاجب للزمخشري أنَّها ثلاثة عشر حرفًا يجمعها قولهم"استنجده يوم طال".

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠٦٦/٢.

(٢)ينظر شرح الشافية للرضي: ١٩٧/٣.

الرابع: حروف الإبدال عند الرماني وابن الحاجب أربعة عشر حرفًا يجمعها قولهم"أَنْصَتَ يومَ جَدُّ طاهٍ زَلّ".

الخامس: يرى ابن مالك أنّها ثمانية أحرف[٣].

وابن إياز يرجح مذهب سيبويه، وابن السراج، وابن جني، أنَّها أحد عشر حرفًا. قال سيبويه في باب حروف الإبدال:(في غير أنْ تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثةٌ من غيرها)[٤].

وقال ابن يعيش:(قال صاحب الكتاب حروف البدل من غير إدغام، أحد عشر حرفًا فيها من حروف الزيادة ثمانية، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والهاء، وثلاثة من غيرها، وهي: الطاء، والدال، والجيم)[٥].

والعلة التي من أجلها رجح ابن إياز أنَّ عدد حروف الإبدال أحد عشر حرفًا أنَّ المراد ما كَثُر إبداله واستمر. والمراد الحروف التي كثر إبدالها ، واشتهرت بذلك ولم يرد أنَّه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر، ولولا ذلك لعُدت التاء، والسين، والعين فيها؛ لأنَّهم قالوا :"تعْكُوكَةٌ"، والأصل:"مَعكُوكَةٌ"؛ لأنَّها من المعك، وقالوا:"تَا اسمكَ؟"، يريدون:" ما اسمكَ"، وأصل:"اسْتَخَذَ":"اتَّخَذَ، فأبدلت التاء سينا، ونقل:"عَنَّ زيدًا قائم":"إنَّ زيدًا قائمٌ"[٦].

---

(٣)ينظر الكتاب: ٢٣٧/٤، شرح الملوكي: ٢١٣،٢١٧، شرح التصريف: ٢٩٠، ابن يعيش: ٨/١٠، الشافية في علم التصريف: ١٠٩، شرح الشافية للرضي: ١٩٩/٣.

(٤)ينظر الكتاب: ٢٣٧/٤.

(٥)ينظر شرح الملوكي: ٢١٣.

(٦) المرجع السابق: ٢١٥.

حذف الواو من نحو "يَعِدُ،ويَزِنُ"

نص ابن إياز:(أقول: الفعل ثقيل،وقد وقعت في هذا النوع منه الواو،وهي مستثقلة ،واكتنفها ثقيلان،وهما الياء والكسرة، فَطُلب تخفيفه فكان حذف الواو أولى من حذف الياء والكسرة)[1].

اختلف الكوفيون والبصريون في حذف الواو من مثل "يَعِدُ" :

فذهب البصريون إلى أنَّ سبب حذفها وقوعها بين ياء وكسرة ؛لأنَّ اجتماع ياء و واو وكسرة مستثقل في كلامهم ،فحذفوا الواو طلبًا للتخفيف.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ سبب حذفها للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي[2].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون أنَّ سببَ حذف الواو هو وقوعها بين الياء والكسرة وهما ثقيلان، فخففت الكلمة بحذف الواو.

وقد أكده غير واحد قال السيوطي:(ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو؛ استثقالًا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد ،أَو مقدرة كيقع ويسع، وحمل على ذي الياء أخواته كأعد وتعد ويعد، والأَمر كعد والمصدر الكائن على (فعل) محرك العين بحركة الفاء معوضًا عنها تاء تأنيث كعدة. وسواء كان الماضي على فعل كوعد أَو فعل كومق)[3].

أما ابن الأنباري فقد رجح رأي البصريين وأنَّه هو الصحيح، وعلل ذلك بأنَّ الواو حُذفت طلبًا للخفة قال:(ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو من نحو "يَعِدُ، ويَزِنُ" إنَّما

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠٨٤/٢.

(٢)ينظر الإنصاف: ٢٨٨/٢.

(٣)ينظر الهمع: ٤٦٢/٣.

حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنَّها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. و الذي يظهر لي صحة مذهب إليه البصريون وهو حذف الواو طلبًا للخفة والله أعلم)[1].

وذهب الأزهري لما ذهب إليه ابن إياز ،وذكر أنَّ سبب حذف الواو وقوعها بين الياء والكسرة للثقل قال:(ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول" في المضارع للغائب: "يعد"، والأصل "يوعد"،حذفت فاؤه، وهي الواو استثقالا؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، وحمل على ذي الياء أخواته. و هي: "نعد، وتعد، وأعد،)[2].

وخالف الكوفيون بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعد، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أنْ يفرق بينهما في الحكم، فبقَّوا الواو في مضارع اللازم نحو "وجل يوجل، ووحل يوحل "وحذفوا الواو من المتعدي نحو "وعد يعد، ووزن يزن" وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأنَّ التعدي صار عوضًا من حذف الواو[3].

---

(١)ينظر الإنصاف: ٢/٢٨٨.

(٢)ينظر التصريح: ٢/٧٥٢.

(٣)ينظر الإنصاف:٢/٢٨٨.

مسألة في الوقف على المقصور

نص ابن إياز:(أقول في الوقف على المقصور ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه؛ وهو قياس المعتل على الصحيح، فالألف في الرفع والجر لام الكلمة، بإزاء الدال من زيد، تقول في ذلك:"هذه عصا"، و"مررت بعصا"، فالوزن"فَعَلٌ"، وفي النصب الألف بدل من التنوين بإزاء الألف في: "رأيت زيدًا"، تقول:" كسرت عصا"، فالوزن:"فَعَا"، ولام الكلمة باقية على حذفها.

والثاني مذهب الكسائي، والسيرافي،وابن برهان الأسدي، وهو أنَّ الألف في جميع الأحوال لام الكلمة، فالوزن:"فَعَلٌ".

والثالث: مذهب المازني، والفارسي، وهو الإبدال في الجميع، والوزن:"فَعَا"، وحجتهم أنَّ القياس كان يقتضي الإبدال من التنوين في الجميع، ولكن منع مانع من ذلك في الرفع والجر، وهنا المانع منتفٍ، وأيضًا فالفتحة في المقصور لازمة، وإذا أُبدل منها، وهي عارضة كان الإبدال لها مع اللزوم أولى، وإلى هذا أذهب)[1].

للعلماء في الوقوف على المقصور عدة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه، وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأنَّ تنوينه محذوف دون عوض، وأنَّ الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم. والحكم عليه في النصب بأنَّ تنوينه أُبدل منه في الوقف ألف إجراءً له مجرى الصحيح.

الثاني: مذهب المازني أنَّ الألف الثابتة في الوقف، هي بدل من التنوين منصوبًا كان المقصور أو مرفوعًا، أو مجرورً.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠٩٩-١١٠٠.

الثالث: ذكر ابن برهان أنَّ مذهب أبي عمرو و الكسائي أنَّ الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدًا، إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعًا كان، أو مجرورًا، أو منصوبًا.

وابن إياز يرجح مذهب المازني هو أنَّ الألف في الأحوال الإعرابية بدل من التنوين. قال ابن الأنباري:"وذهب أبو عثمان المازني أنَّ الوقف في الأحوال على الألف المبدلة من التنوين لأنَّهم إنَّما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح؛ لأنَّه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر؛ لأنَّه يفضي إلى الثقل واللبس؛ وذلك غير موجود هنا؛ لأنَّ ما قبل التنوين –هاهنا– لا يكون إلا مفتوحًا، فأبدلوا منه ألفًا؛ لأنَّه لا يجلب ثقلاً، ولا يجلب لبسًا)[1].

وضعف ابن يعيش هذا الاختيار لأنَّه قد جاء عنهم "هذا فتى" بالإمالة ولو كانت بدلًا من التنوين لما ساغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها[2].

قال الرضي:(واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها رويا في النصب قال:

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سرى صادف زادا وحديثا ما اشتهى

إنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى[3]

ولا يجوز (زَيْداً) مع (مَحْيَى) لما ثبت في علم القوافي وأيضاً فإنَّها تمال في حال النصب كقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)[البقرة ٢١] وإمالة الف التنوين فليلة

---

(١)ينظر أسرار العربية: ٤٢.

(٢)ينظر ابن يعيش: ٧٧/٩.

(٣) الرجز للشماخ في ديوانه ص٤٦٤–٤٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٦.وخزانة الأدب:٢٤٥/٤.

كما يجئ في بابها وأيضاً تكتب ياء وألف التنوين تكتب ألفاً ... والأول أولى لما استدل به السيرافي)[1].

ورجح ابن هشام مذهب السيرافي أنَّ الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدًا، إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعًا كان، أو مجرورًا، أو منصوبًا قال:(وهذا المذهب أقوى من غيره، وهذا موافق لمذهب ربيعة. في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل، والوقف عليه بالسكون مطلقًا. وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا، والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك. وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو و الكسائي هو اختيار السيرافي، وبه أقول)[2].

(١)ينظر شرح الشافية: ٢/٢٨٣-٢٨٤.

(٢)ينظر الكافية الشافية: ٤/١٩٨٣-١٩٨٤.

الفصل الثالث

منهج ابن إياز

المبحث الأول

منهجه في عرض المسائل

١- الاهتمام الكبير بالتعليل ،فلا تكاد تجد مسألة ،أو ظاهرة نحوية، أو لغوية بدون تعليل. ولأنَّ القصد من التعليل التفسير والإيضاح ، فقد تناول ابن إياز العلل في جميع الأبواب وشرحها وهذا واضح ،فلا تكاد تجد بابًا من الأبواب في كتبه يخلو من التعليل.

٢- الإكثار من النقل ،فكان يطيل أحيانا ،ويعزو المنقول إلى أصحابه، وقلما يعزو بدون نقل[١].ومن أبرز العلماء الذين نقل منهم سيبويه وأكثر النقل عنه ومن أمثلة ذلك :(قول سيبويه رحمة الله : واعلم أنَّ " قلت "إنَّما وقعت في كلام العرب على أنْ يحكى به)[٢].الجزولي[٣] وقد نقل عنه في مواضع عديدة منها:(ألا ترى إلى قول الجزولي: الفعل يقع على المصدر، وعلى الذي هو أحد الكلم الثلاث)[٤] ،(وقوله :" بالوضع" ، وكذا قال الجزولي)[٥]،ومنهم سعد الدين المغربي ،[٦]وهو أحد شيوخه كقوله:(وكان شيخي سعد الدين المغربي رحمة الله عليه يقول : فيه نظر، وذلك لأنَّ واضع اللغة لم يضع الجمل ....)[٧]، و رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي [٨]، وهو أحد شيوخه، و أبو علي

---

(١)ينظر قواعد المطارحة: ١٨.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٨.

(٣) هو أبوموسى عيبسى بن عبد العزيز الجزولي كان بارعًا في الأصول والقراءات ت ٦٠٧هـ.انظر ترجمته بغية الوعاة: ٢/٢٣٦والبلغة للفيروز آبادي: ١٦٦.

(٤)ينظر قواعد المطارحة: ٧.

(٥)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧.

(٦) هو سعد بن احمد المغربي ، أبو عثمان الجذامي الأندلسي نقل عنه في شرح الفصول في مواضع عديدة،وذكر أنَّه شرح الجزولية.انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/٥٧٧، وكشف الظنون: ٢/١٨٠٠.

(٧)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/١٠.

(٨) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي ،شرح المقدمة الجزولية ت٦٣٩هـ ،انظر كشف الظنون: ٢/١٨٠٠.

الفارس،و ابن جني[1] وقد أكثر في النقل عنه ، وكان ينقل أحيانًا عنه بدون أنْ يعزو إليه مثل (أقول : اختلف الناس في القول ، فذهب بعضهم إلى أنَّه عبارة عن كل ما نطق به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، مفيدا أو غير مفيد)[2]. هذا قول ابن جني في الخصائص ١٧/١ قال :"هو كل لفظ مذل به اللسان تامًا كان أو ناقصًا"،كما نقل عن البستي، وابن الدهان، وابن الخشاب، وعبدالقاهر الجرجاني، والمبرد والأخفش، وابن يعيش، وابن بري، والفراء، وابن عصفور وغيرهم من العلماء .

٣- ابن إياز أكثر ميلًا إلى مذهب البصريين في ترجيح أغلب الآراء:(ابن إياز أمْيَلُ إلى البصريين ، ومع هذا فيمكننا أنْ نعد منهجه امتدادًا لمنهج أصحاب الانتخاب والاختيار الذين سمو بالبغداديين ، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وابن جني . فقد اهتم بإيراد آراء العلماء والاحتجاج بها ، أو لها ، أو عليها)[3].

٤ – شرح العلة والتمثيل لها بُغية توضيحها للقارئ .ومن أمثلة ذلك:(أقول :بدأ بإعراب الاسم ، فقدمه على إعراب الفعل ،لأنَّه في الاسم أصل، وفي الفعل فرع، وذلك لأنَّ الاسم يكون على صيغة واحدة مع اعتقاب المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية، والمفعولية، والملكية فاحتيج إلى فارق يفرق بينهما، ولو جعل لكل معنى لفظًا خاص لكثرت الألفاظ، فوضعوا مكان اللفظ الخاص الذي يستحقه كل واحد من المعاني معنى واحدًا، وذلك المعنى اخْتِلافُ الآخِرِ، وتغيره على الصيغة المخصوصة التي هي الإعراب، يدلك على ما قلناه أنَّك إذ قلت: "ما أحسنْ زيدْ"بسكون"أحسنَ"وسكون"زيدٍ"احتمل

---

(١) أبو الفتح عثمان ابن جني ، تلميذ أبي على الفارسي صاحب المصنفات الكثيرة منها الخصائص وسر الصناعة والمنصف .أنظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٣٢/٢ و إنباء الرواة: ٣٣٥/٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٦١/١.

(٣)ينظر قواعد المطارحة: ١٧.

ثلاثة أوجه: التعجب،والنفي، و الاستفهام فلا بد من فارق بين هذه حتى يرتفع اللبس، ويفهم مراد المتكلم، فظهر مسيس الحاجة إلى الإعراب في الاسم)[1] .

٥- استشهاده بالقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية. ومن أمثلة ذلك :(أقول تقديم خبر " ليس" على اسمها ، كقولك :" ليس قائمًا زيدٌ" جائز بالإجماع، وأما تقديم خبرها عليها ، كقولك :" قائمًا ليس زيدٌ" فأجازه جماعة ، ولهذا قال المصنف : " وعليها في الأشهر" ، وقال أبو علي في الإيضاح : وهو القياس عندي ، وهو قول المتقدمين من البصريين ، ودليله قوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً ﴾ [هود ٨] ، فاسم ليس مضمرٌ عائد على العذاب، ومصروفًا خبرها ، " ويوم يأتيهم ظرف متعلق بمصروف وقد تقدم على " ليس" فدل على جواز تقدم عامله ، وهو مصروفًا عليها)[2].

٦- سهولة اللغة و وضوحها حيث كان يهدف من خلال مؤلفاته إلى التعليم، ويعتمد على شرح المسائل والعلل، وهذا النوع من التأليف يحتاج إلى لغة سهلة وواضحة، حتى يتمكن القارئ من فهمها واستيعابها.

٧- منهجه قائم على الترجيح فلم يكن يقبل تعليلات كل النحاة، بل كان يرجح ما يراه مناسبًا، فكان يعرض علل النحاة في المسألة الواحدة يرد عليها ويناقشها ويزيد ويفصّل، ثم يرجح ما وافق منهجه.

٨- (أظهر اهتمامًا وبراعة في معالجة بنية كثير من الكلمات ، وتصريفها و تصرُّفها)[3] . ومن الأمثلة على ذلك :(وهنا تنبيه،وهو أنَّ الاسم إذا حُذف منه شيء، وبقي بعد

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٤٠٧.

(٣)ينظر قواعد المطارحة: ١٨.

الحذف ما يتكمل به بناء المصغر،فلا يرد ذلك المحذوف،تقول: في مَيْتٍ:مُيَيْتٌ،وكذلك في قوله سبحانه:﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [التوبة١٠٩]تقول فيه:"هُوَيْرٌ"، ولو رددت المحذوف لقلت:"مُيَيِّتٌ"بثلاث ياءات، و "هُوَيِّرٌ"بياء مشددة.

وإذا ثبت ذلك علمت فساد استدلال الكوفي بـ"نُوَيْسٍ" على أنَّ الأصل "نَاسٌ" ،من"نَاسَ" "يَنُوسُ"،بَل الوَجْهُ أنَّهُ "أُنَاسٌ" ألا ترى إلى قول الشاعر:

إنَّ المنايا يطلعن على الأُنَاسِ الأمنينا)[1].

٩- العناية بأصول النحو و قواعده الإجمالية.

١٠- ربط التوجيه النحوي بالمعنى، والتوجيه الصرفي لكثير من الكلم، وما فيها من إعلال أو إبدال، وأوزانها أيضًا.

١١- الميل إلى الجدل(وتوفيقه فيه إلى حدً بعيدٍ، ورده على مشاهير النحويين يدل على عمق آرائه وسعة اطلاعه)[2].ومن أمثلة ذلك:(يريد : أنَّ الفعل مشتق من المصدر ، والمصدر فعل حقيقة .

وقيل لأنَّ الفعل يدل على المصدر ، فسمي باسم ما يدل عليه .

فإنْ قيل: فالفعل يدل على الزمان كما يدل على المصدر ، فَلِمَ كان تسميته بالمصدر أولى من تسميته بالزمان ؟

قيل لوجهين :

الأول: أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بحركاته ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (ضَرْبٌ) بسكون الراء ، دل على الحدث ، فإذا فتحت الراء دل على الزمن

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٩٦٧/٢.

(٢)ينظر قواعد المطارحة: ١٨.

الماضي، والحرف أقوى من الحركة ، فسمي بما الدلالة عليه أقوى .

والثاني : أنَّ الزمان الذي يدل عليه الفعل يختلف ، فيكون تارة ماضيًا ،وأخرى مستقبلًا وثالثة حالًا ، والمصدر لا يختلف ، فكانت التسمية به أولى)[1].

١٢- العناية بأصل الكلمة ووزنها واشتقاقها وما طرأ عليها من تغيرات صوتية . ومن الأمثلة على ذلك: (وأما وزن هذه الكلمة فيحتمل أنْ يكون (فِعْلاً) كـ(عِدْلٍ) ، أو (فُعْلاً) كـ(قُفْلٍ) ، وذلك أنَّه ثبت للفاء الضم والكسر ، بدليل قولهم : (سِمٌ) ، و (سُمٌ) ، وأما العين فلا دليل على حركتها ،والأصل السكون ، فحكم به لعدم معارض يقتضي العدول عنه.

وجمعه على (أَفْعَالٍ) ، وهو (أسماء) يدل على ذلك أنَّ (قُفْلاً) ، و(عِدْلاً) يجمعان عليه نحو:(أَقْفَالٍ)، و(أَعْدَالٍ).

فالأصل إذن (سِمْوٌ) ،أو (سُمْوٌ)، فحذفت الواو ، وأسكنت السين ، وأُتي بالهمزة عوضًا عن الواو المحذوفة، وتوصلاً إلى النطق بالساكن .

ولو قيل : إنَّه محذوف من (سُمَىً) كـ(هُدىً)،أو من (سِمَىً) كـ(رِضىً) فيما نقله الباخرزي لكان جائزًا،ويحسنه أنَّ أصليه على هذا مستعملان بخلاف ذينك إلا ترى أنّ(سِمْوًا)،و(سُمْوًا) مقدران ، ولم يرد بها استعمال)[2].

١٣- كثرة الأسئلة التي يطرحها ويجيب عنها في العلل والعوامل[3].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢٦/١.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢٣/١.

(٣)ينظر قواعد المطارحة: ١٨.

١٤- شدة تعلقه بالتقسيم والتفريع حتى أنَّه لم يترك شيئا إلا سل منه فروعًا، وقد ينتزع من الفروع فروعا أخرى[١] ومن أمثلة ذلك:(وهنا تنبيه، وهو أنَّه يكون الجار والمجرور جميعًا في موضع الابتداء،وذهب أبو الحسن الأخفش،وأبو بكر ، وأبو علي ،والفراء إلى أنَّ التغير لحق الضمير،وأنّ لفظه مجرورٌ،وموضعه رفع،وعكسه قولهم:"ما أنت كأنا"،وما أنا كانت)،وهو قوي؛لثلاثة أوجه:

الأول: أنّ"لولا" لو كانت حرف جر، فلا يخلو إما أنْ تكون زائدة، أو غير زائدة، والقسمان باطلان: أمّا الأول فلاختلال الكلام بإسقاطها، وأما الثاني فلا بد من أنْ تكون معدية للفعل، أو معناه، وذلك إما ظاهرٌ أو مقدرٌ، أنْ كان معلوماً فما هو؟ وإنْ كان مجهولًا امتنع حذفه.

والثاني: أنَّ المُعرب لا يخلو أنْ يظهر إعرابه، أو يقدر،فإنْ ظهر فلا نزاع،وإنْ قُدِّر اُعتبر ما يظهر فيه،والكاف في "لولاك" لو وضعت مكانها مظهرًا لكان مرفوعًا.

والثالث:التمسك بالاستيجاب في العمل)[٢].

١٥- كثيرا ما يصرح بلفظ العلة. ومن أمثلة ذلك :(والعلة الجيدة هي أنَّ الأسماء المتمكنة يلحقها ياء المتكلم،وياء النسبة ، فلو كان فيها ما هو كذلك لقيل :(أد ألوي) بكسر الواو لياء المتكلم وذلك مستثقل، وقيل في النسب :" أدلوي" فتكسر الواو وبعدها الياء المشددة، وهذا ثقيل أيضًا.

وأما الفعل فلا يضاف ، ولا تلحقه ياء النسب ، فقد سلم من الثقل ، وأيضًا الواو في الفعل يحذفها الجازم فلا يعتد بوجودها، بخلاف ما لو كانت في الأسماء ، فأعرفه)[٣].

---

(١)ينظر قواعد المطارحة: ١٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٠٤.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٥-٧٦.

١٦- التعليل بأكثر من علة للمسألة الواحدة.ومن أمثلة ذلك:(وفي تسميته مقصورًا أوجه: أحدها: أنّه من القصر بمعنى الحبس ، يقال : قصرته أي حبسته، ومن ذلك قوله تعالى ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن ٧٢] أي محبوسات ، و" امرأة قصيرة" أي : مخدرة فمعناه : قَصِيْرٌ فيه الإعراب أي : حُبِسَ، والأصل أنْ يقترن به " في" لكنه صار اسمًا لما هذا شأنه.

أو تقول : سُمي بذلك، لأنَّه حُبِسَ عن ظهور الإعراب في لفظه .

وثانيها: أنَّه من القصر الذي هو الحذف، ومنه قوله تعالى:﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء ١٠١].

وأقول هذا قريب ،لأنَّ سيبويه قد سماه منقوصًا لنقصه بحذف آخره، وأما"حُبْلَى" فَسُمي بذلك، وإنْ لم يحصل فيه نقص ، طردًا للتسمية.

وثالثها: أنَّ صوت الألف بغير همزة أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعدها ، وكأَّن الصوت محبوس عن الامتداد . وعندي أنَّ هذا الوجه قوي، ألا تراهم امتنعوا من تسمية الفعل مقصورًا، لأنَّه ليس فيه ممدود،كذا عللوه في كتبهم ، فهذا تصريح منهم بمقابلة المقصور للممدود)[1].

١٧- غالباً ما نجده يصرح بما في معنى العلّة . ومن أمثلة ذلك:(وإنَّما يُبنيان إذ قُطعا عن الإضافة ؛ لأنَّ المضاف بقي كالزاي من " زيدٍ" وبعض الاسم لا يعرب، وإنَّما يعرب بكماله. وقيل بُنِيا لأنَّهما تضمنا معنى الإضافة الدالة على التعريف ، كما بُني " أمسِ" لتضمنه الألف واللام ، فإذا أُضيفا أُعربا كما ظهرت الألف واللام في " أمسِ" أُعرب. وكان بناؤهما على حركة لوجهين :

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/١٣٦.

الأول: أنَّ لهما حالة تمكن ، والبناء حادث. والثاني: أنَّ قبل آخرهما ساكنًا ، فلو بُنيا على السكون لا لتقى ساكنان ، وكانت الحركة ضمة لما تقدم)[1].

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٦٣-٢٦٤.

المبحث الثاني

العلل عند ابن إياز

تنوعت العلل عند ابن إياز في كتابه المحصول في شرح الفصول ولعل أهمها هي:

١– عِلَّة مشابهة:

ويُطلق عليها أيضًا المضارعة قال سيبويه :(وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء)[١]. ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ– الاقتصار على المفعول الأول في مفاعيل" أَعْلَمَ".

قال ابن إياز:(ولم يمنع أحد من النحاة الاقتصار على الفاعل ، لكن اختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول، والمختار أنَّه جائز؛ لأنَّه فاعل في المعنى من حيث أنَّك إذا أعلمتهُ عَلِمَ)[٢].

ب– الاسم الذي يقام مقام الفاعل الأول.

قال ابن إياز:(أنَّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولًا به،كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظريفانِ)، فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى ؛ لكونه فاعلًا فكأنَّهما مرفوعان ، ونقل ابن باشاذ أنّ ابن سعدان أجاز النصب؛لأنَّ الفاعل مفعول فكأنَّهما منصوبان،والأول أقيس.

والثاني: أنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل الفاعل بغير واسطة، وأرى أنَّ هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأنَّ كلًا منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل

---

(١)ينظر الكتاب: ٢/٢١٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٠-٣٤٠.

فيه بغير واسطة، وإنَّما فيه امتياز المفعول عن باقي المفاعيل.والثالث: أنَّه قد جاءت عنهم أفعال كثيرةٌ محذوف فيها الفاعل، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول.)[1]

ج – مسألة" أفعل " في التعجب اسم أو فعل.

قال ابن إياز (وقوله و" أَحْسَنَ فعل ماضٍ" ،هذا مذهب البصريين، ويدل عليه وجوه ثلاثة:

الأول: اتصال نون الوقاية به،كقولك :"ما أحسنني"،و"ما أظرفني"،وهذه النون من خصائص الأفعال.

والثاني: أنَّه ينصب المعارف والنكرات ،و"أَفْعَلُ الاسْمِيُّ لا ينصب إلا النكرات على التمييز ،أو على التشبيه بالمفعول به،كقولك:"زيد أَكْثَرُ منك علمًا"،"و"أَنْجَبُ غلامًا"فلو كان"أَفْعَلَ" في التعجب اسمًا لم ينصب إلا النكرات خاصةً، ألا ترى أنَّه لا يجوز:"زيد أَكْثَرُ العِلْمَ"،و لا"زيد أَنْجَبُ الغُلامَ".

والثالث:أنَّه مفتوح الآخر،فلولا أنَّه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ)[2].

د– ليس فعل أم حرف؟

قال ابن إياز:(أقول:"ليس"فعل عند الجمهور وأبي علي في أحد قوليه، ويدل على ذلك وجوه:

الأول: الإضمار فيها، وقد عُلِمَ أنَّ الحرف لا يُضمر فيه.

والثاني: إجماعهم على جواز تقديم خبرها، وهو اسم صريح على اسمها، كقولك: ليس قائمًا زيدٌ، ولو كانت حرفًا لم يجز في "إنَّ".

والثالث: أجاز سيبويه:"أزيدًا لست مثله"، وألف الاستفهام إنَّما يكون الذي بعدها محمولًا على الفعل، على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام،، من رفع، أو نصب، مع

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٨- ٣٤٩.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١/٣٧٨

الأفعال، لا الحروف، ألا ترى أنَّه لا يجوز البتة:"أزيدًا إنَّ أباه منطلقٌ، فتنصب زيدًا؛ لأنَّ سببه منصوب، وإنَّما يكون ذلك مع صريح الفعل، فقوله: "أزيدًا لست مثله" كقولك: "أزيدًا باعدته".

والرابع: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها، كقولك:"هندٌ ليست قائمة".

والخامس: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، كقولك:"الزيدان ليسا قائمين"،"والزيدون ليسوا قائمين"[1].

٢- عِلَّة استغناء:

وذكر ابن إياز كلام سيبويه عن هذه العلة يقول: (وقال سيبويه رحمة الله: ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل حتى يكون المستغنى عنه ساقطًا)[2].ونص كتاب سيبويه :(ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل حتى يصير ساقطًا)[3]. ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ – ترتيب المعارف.

قال ابن إياز:(والمختار أنَّ المضمر أعرف؛ ولذا لا يوصف لاستغنائه عن ذلك باختصاصه، وأيضًا فإنَّه لا يبدل من ضمير المتكلم)[4].

٣- عِلَّة تخفيف (الخفة):

(وهذه العلة تتصل بأحد طبائع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم)[5]. فالعرب يميلون إلى الخفة. ووردت في البحث في المسائل التالية:

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٩١-٣٩٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠٢٣.

(٣)ينظر الكتاب: ١/٢٥.

(٤)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٨٩.

(٥)ينظر علل النحو: ٦٦.

أ- حذف الواو من نحو "يَعِدُ،ويَزِنُ".

قال ابن إياز: (أقول : الفعل ثقيل، وقد وقعت في هذا النوع منه الواو، وهي مستثقلة ،واكتنفها ثقيلان، وهما الياء والكسرة، فطلب تخفيفه فكان حذف الواو أولى من حذف الياء والكسرة)[1]

٤- عِلَّة أولى :

وهذه العلة هي ترجيح شيء على شيء لكونه أولى في الاستعمال ، ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- الاسم الذي يقام مقام الفاعل:

قال ابن إياز : أقول الأَوْلَى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به لثلاثة أوجه:

الأول : أنَّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولًا به ،كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظريفانِ)، فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى؛ لكونه فاعلًا فكأنَّهما مرفوعان، ونقل ابن باشاذ أنّ ابن سعدان أجاز النصب ؛ لأنَّ الفاعل مفعول فكأنَّهما منصوبان، والأول أقيس .

والثاني: أنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة ،كما يعمل الفاعل بغير واسطة، وأرى أنَّ هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأنَّ كلًا منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل فيه بغير واسطة، وإنَّما فيه امتياز المفعول عن باقي المفاعيل.

والثالث: أنَّه قد جاءت عنهم أفعال كثيرةٌ محذوف فيها الفاعل ، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول.)[2].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠٨٤/٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٣٤٨/١- ٣٤٩.

ب- حتى حرف نصب أو نصب وجر؟

قال ابن إياز:(وللكوفيين في "حتى"مذهبان:

أحدهما: أنَّها حرف نصب للفعل، وحرف جر مع الاسم، فعلى هذا لا يضمر معها ناصب. والآخرُ: أنّها حرف نصب فقط، وإذا وقع بعدها الاسم مجرورًا، كان مجرورًا بتقدير"إلى"، فإذا قلت:"ضربت القوم حتى زيدٍ"، فالتقدير:"حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ"، وهذا قول الكسائي.

وأقول: مذهب البصريين أولى دفعًا للاشتراك.

وقولهم أولى من قول الكسائي؛ لثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه إذا ترددت الكلمة بين أنْ تكون من عوامل الأسماء، أو من عوامل الأفعال، فأنْ تكون من عوامل الأسماء أولى...

والثاني: أنَّ الكسائي يحتاج إذا وقع الاسم بعدها مجرورًا إلى إضمار الجار، والبصري يحتاج إلى إضمار الناصب، وهو أولى؛ لكثرته واتساعه.

والثالث: أنَّه على قوله يحتاج إلى إضمار شيءٍ آخر غير الجار، أَوَلا ترى إلى تقديره، وهو: حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ، وكلما قلَّ الإضمار كان أولى، وهذا واضح).[1]

٥- عِلَّة أصل: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- الأصل في الإعراب الأسماء أم الأفعال.

قال ابن إياز:(أقول بدأ بإعراب الاسم، فقدمه على إعراب الفعل؛ لأنَّه في الاسم أصل وفي الفعل فرع، وذلك لأنَّ الاسم يكون على صيغة واحدة مع اعتِقَابِ المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية، والمفعولية ، والملكية، فاحتيج إلى فارق يُفرق بينها، ولو جعل لكل معنى لفظ خاص لكثرت الألفاظ ...

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٦٠٩-٦١٠.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصل في الفعل كما أنَّه أصل في الاسم كذلك...والصحيح ما ذهب إليه البصريون)[1].

ب- علة بناء فعل الأمر. قال ابن إياز.

قال ابن إياز: (فعل الأمر مبني على السكون عند أهل البصرة ، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنَّما أعرب منها قسم بشرط، وهو أنْ يكون أوله أحد حروف المضارعة، فلما فقد في فعل الأمر ذلك الشرط بقي على بنائه)[2].

ج- إعراب الضمير في قولك"زيد هو القائم" .

قال ابن إياز:(وهذا الضمير عند البصري لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه دخل لما ذكرناه، ولم يدخل لغير ذلك، فصار بمنزلة كاف"ذلك"، ولا يُستنكرُ أنْ يؤتى بالشيء لمعنى يصح بدون الإعراب. والمشهور عند الكوفي أنَّ حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختاره ابن الحاجب؛ لأنَّه جارٍ مجرى التوكيد...وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ لأنَّها أسماء فلا تخلو من إعراب.)[3].

د- الخلاف في السين الداخلة على الفعل المضارع.

إياز:(واعلم أنَّ السين حرف قائم برأسه، والكوفيون يرون أنَّها محذوفة من سوف وهذا باطل لوجهين:

الأول: أنَّ الحذف لا يليق بالحروف؛ لأنَّه تصرف، ولا تصرف فيها.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٢-٧٣.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٥٩-٢٦٠.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨١٦-٨١٧.

والثاني:أنَّ قولهم يُفضي إلى توالي إعلالين، وهذا ممنوع منه في الأفعال والأسماء مع كثرة التصرف فيهما)[1].

٦- عِلَّة تعذّر: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- علة بناء قبل وبعد.

قال ابن إياز بقوله: (وكان بناؤهما على حركة لوجهين :

الأول: أنَّ لهما حالة تمكن ، والبناء حادث .

والثاني: أنَّ قبل آخرهما ساكنًا ، فلو بُنيا على السكون لالتقى ساكنان ، وكانت الحركة ضمة لما تقدم)[2].

ب- كي حرف نصب أو نصب وجر؟

قال اين إياز:(وأما " كي"فعند البصريين لها ثلاثة أحوال:

تارة تكون حرف جر كاللام، قال جميل بن معمر العذري:

فقالت أَكُلَّ الناس أَصْبَحتَ مانحاً لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا[3]

فهذه كاللام؛ لظهور"أنَّ"بعدها.

وتارة تكون حرف نصب،ك"أنْ"، قال عامر بن الطفيل:

أردتُ لكيلا يعلم الله أنَّني صبرت و أخشى مثل يوم المُشَقَّرِ[4]

فهذه حرف نصب، لا غير؛ لدخول اللام عليها، ولا يدخل حرف الجر على مثله.

وتارة تحتمل الأمرين، كقولك:(جئت كيْ تكرمني)، فيجوز أنْ تكون جارة، والناصب مضمر، ويجوز أنْ تكون ناصبة.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٥٠.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٣) البيت من الطويل: لجميل بثينة في ديوانه٧٤، ابن يعيش:٩/١٤، خزانة الأدب: ٨/٤٨١، التخمير:٤/١٦٢.

(٤) البيت من الطويل: لعامر بن الطفيل في ديوانه٦٢، والأصمعيات: ٢١٥،والمفضليات:٣٦٢، وتوجيه اللمع:٣٥٨.

وقال الكوفيون: هي حرف نصب دائمًا.

وقال الزمخشري: وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب، وأنصف رحمه الله؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل عدم الاشتراك.

والثاني تكلف الإضمار، و هو خلاف الأصل)[1].

٧- عِلَّة ثقل:

علة الثقل من العلل التي راعتها العرب في كلامها (وذلك أنْ يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً)[2]والغرض من هذه العلة الخفة في الكلام، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي تقول:(هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف)[3]. ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- الخلاف اسم الإشارة(ذَا) أثنائي هو أم ثلاثي.ومثل لها ابن إياز بقوله: (وهنا تنبيه، وهو أنَّ الياء إنَّما لحقت ثالثة، وبيانه أنَّك لو صغرت"ذا"،و"تا"، وهما على حرفين لرددت المحذوف، فاجتمعت ثلاث ياءات : الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لامها، كقولك:"ذَيَيَّا"،و"تَيَيَّا" فحذفت الأولى استثقالًا لاجتماع الياءات)[4].

ب- حذف الواو من نحو "يَعِدُ،ويَزِنُ":

قال ابن إياز:(أقول: الفعل ثقيل،وقد وقعت في هذا النوع منه الواو،وهي مستثقلة ،واكتنفها ثقيلان،وهما الياء والكسرة، فَطُلب تخفيفه فكان حذف الواو أولى من حذف الياء والكسرة)[5].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٦١٢-٦١٣.

(٢)ينظر علل النحو: ٩٦.

(٣)ينظر دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٢.

(٤)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٩٧٠.

(٥)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠٨٤.

٨- عِلَّة تناسب (المشاكلة):

استخدم العرب هذه العلة عند وجود توافق ومطابقة في الكلام،وهي عند ابن الوراق(علة إشراك)[١]. ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- العطف بلكن في الإيجاب.

قال ابن إياز بقوله: (وأجاز الكوفي العطف بها في الإيجاب قياسا على "بل".

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف لا يفارقها، ألا تراها عند دخول الواو متمحضة للاستدراك.

والثاني: أنَّ الجزولي نص على أنَّ العاطفة هتي التي يقع بعدها المفرد، وأما التي يقع بعدها الجملة فإنَّها مخففة من الثقيلة، وهي لترك قضية، والأخذ في أخرى، وأبو علي الفارسي صرح بأنَّها عاطفة، وأرى أنَّه الصواب لأوجه:

الأول: أنَّ حرف العطف كما يعطف مفردًا على مفرد، فكذلك يعطف جملة على جملة.

والثاني: أنَّ جعلها مخففة من الثقيلة يفضي إلى تقدير اسمها، وجعلها عاطفة يُخلص من ذلك.

والثالث: أنَّك لو سميت بها لأعربتها، فقلت: "هذا لاكِنٌ"، وفي التصغير: "لُويكِنٌ" كـ"خُويلدٍ"، وفي الجمع:"لوَاكِنُ"، كـ"خَوَالِدَ"[٢].

---

(١)ينظر علل النحو:٧١.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٩٠.

٩- عِلَّة كثرة الاستعمال: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- (أيْمُنُ الله) في القسم جمع أم مفرد.

ومثل لها ابن إياز بقوله:(وأما "ايْمُنُ الله" في القسم، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنَّ همزتها للوصل، وهو مفردًا، تمسكًا بالظاهر.

ذهب الفراء وهو اختيار عبدالقاهر، والزمخشري إلى أنَّه جمعُ "يَمِيْنٍ"،والهمزة قطعية، لكن وصلت لكثرة الاستعمال، وإلى هذا أذهبُ لعزة"أفْعُلٍ"في المفرد)[١].

١٠- عِلَّة الحمل على الأكثر: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- التعجب من فَعْلِ السواد والبياض.

قال ابن إياز:(أقول: أفعال الألوان لا يجوز التعجب منها، وسواءٌ في ذلك مجردها ومزيدها،فالأول ك"سَوِدَ"،و"زَرِقَ"؛ لأنَّ الأصل: "اسْوَدَّ"،و"ازْرَقَّ"،ألا ترى إلى صحة الواو في :"سَوِدَ"، مع تحريكها وانفتاح ما قبلها، فلولا أنَّه من معنى "اسْوَدَّ"،ومنتقص منه لم يسلم، والثاني:"ابْيَضَّ"و "احْمَرَّ".

وأجاز الكوفيون التعجب من فَعْلِ السواد والبياض؛لأنَّهما أصل الألوان)[٢].

١١- الحمل على النظير: ووردت في البحث في المسائل التالية

(وهذه العلة من قبيل حمل الشيء على الشيء، وهي كثيرة الورود في كلام العرب، فحملوا الشيء، على نظيره، كما حملوا النقيض على نقيضه، والفرع على أصله، والكلام على معناه)[٣].ووردت في المسائل التالية في البحث:

أ- ليس فعل أم حرف.

قال ابن إياز:(أقول:"ليس"فعل عند الجمهور وأبي علي في أحد قوليه، ويدل على ذلك وجوه:

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/١٠٤٦-١٠٤٧.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٨١.

(٣)ينظر أبو البركات ودراساته النحوية: ١٩٨-١٩٩.

الأول: الإضمار فيها، وقد عُلم أنَّ الحرف لا يُضمر فيه.

والثاني: إجماعهم على جواز تقديم خبرها، وهو اسم صريح على اسمها، كقولك: ليس قائما زيدٌ، ولو كانت حرفًا لم يجز في "إنَّ".

والثالث: أجاز سيبويه:"أزيدًا لست مثله"، وألف الاستفهام إنَّما يكون الذي بعدها محمولًا على الفعل، على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام،، من رفع، أو نصب، مع الأفعال، لا الحروف، ألا ترى أنَّه لا يجوز البتة:"أزيدًا إنَّ أباه منطلقٌ، فتنصب زيدًا؛ لأنَّ سببه منصوب، وإنَّما يكون ذلك مع صريح الفعل، فقوله: "أزيدًا لست مثله" كقولك: "أزيدًا باعدته"."[1]

١٢- عِلَّة الإبهام والعموم: ووردت في البحث في المسائل التالية:

ومثل لها ابن إياز بقوله:(والخامس: أسماء أُضيفت إلى المعرفة ، ولم تتعرف ،وهي: "مِثلٌ" و"شِبهٌ"، و"غَيرٌ"، وعللوا ذلك بشدة إبهامها، وعمومها، ألا ترى أنَّك إذا قلت :"مررت برجل مثلك"، فمماثلة المخاطب غير مختصة بالمرورية؛ لمماثلة غيرِه،وكذا:"مررت برجل شِبْهِكَ، وغيرَكَ")[2].

١٣- عِلَّة الضرورة الشعرية: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- تعريف الصرف:

قال ابن إياز:(والصرف عند المحققين عبارة عن التنوين وحده لوجوه :

أحدهما: أنَّه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت ، إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين.

والثاني: أنَّه متى أُمن التنوين دخله الجر مع أنَّه غير منصرف ، على ما يُبَيَّنُ إنْ شاء الله تعالى .

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٩١-٣٩٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٧٦.

الثالث: أنَّ الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه ، وقيل : قد صرفه لضرورة الشعر ، مع أنَّه لا جر هناك، وإنَّما حُذف الجر تبعًا لحذف التنوين؛لأنَّه لو بقي الاسم مجرورًا بعد حذف التنوين لالْتَبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم في نحو (هذا غلام)[1].

١٤- عِلَّة تضمين: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- علة بناء قبل وبعد.

قال ابن إياز:(وإنَّما يُبنيان إذ قُطعا عن الإضافة ؛ لأنَّ المضاف بقي كالزاي من " زيدٍ" وبعض الاسم لا يعرب ، وإنَّما يعرب بكماله .

وقيل بُنِيا لأنَّهما تضمنا معنى الإضافة الدالة على التعريف ، كما بُني " أمسِ" لتضمنه الألف واللام ؛ فإذا أُضيفا أُعربا كما ظهرت الألف واللام في " أمسِ" أُعرب.)[2].

ب- علة بناء فعل الأمر.

قال ابن إياز:(ولقائل أنْ يرد هذا بوجهين:

أحدهما: أنَّه بُنِيَ لتضمنه معنى لام الأمر، وهو اختيار أبي الفتح

والثاني:أنَّه بُنِيَ لوقوعه موقع الفعل،وأصل الفعل مطلقًا البناء)[3].

١٥- عِلَّة عوض: ووردت في البحث في المسائل التالية

أ- الخلاف في ميم " اللهمَّ "

ومثل لها ابن إياز بقوله:((أقول : الميم عوض عن الياء عند البصريين ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة ، وفي هذا التعويض محافظة على سلامة هذا الاسم المعظم جلَّ مُسماهُ، وصيانته عن الحذف ، ألا ترى ، أنَّه لو حُذِفَت اللامُ حِرْفِ النداء ، لكان

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٧٨-٧٩.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٦٣-٢٦٤.

(٣)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٢٥٩-٢٦٠.

ذلك نقصًا، ولو دخل عليه وهي فيه لكان ذلك مخالفًا للأصول ، فألزموه التعويض عند حذف حرف النداء، ليكون جبرًا عما سقط.)[1].

١٦- عِلَّة سماع: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- الاسم الذي يُقام مقام الفاعل.

قال ابن إياز:(أقول الأَوْلَى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به لثلاثة أوجه:

الأول : أنَّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولًا به ،كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظريفانِ)، فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى ؛ لكونه فاعلًا فكأنَّهما مرفوعان ، ونقل ابن باشاذ أنّ ابن سعدان أجاز النصب؛ لأنَّ الفاعل مفعول فكأنَّهما منصوبان، والأول أقيس) [2] .

ب- فاعلية نعم وبئس وقوله:"فعلان". هذا رأي البصريين، ويدل عليه وجهان:

الأول: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: "نِعْمَتْ" ،و" بِئْسَتْ"،وفي الأثر:" من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[3].

والثاني حكاية الكسائي،وحسبك به ثقة وعلما:"نِعِمّا"،و"نِعِمّوا"،وهذان من خصائص الأفعال.

وأيضًا فإنَّه يوقف عليهما بالتاء ، ولو كانا اسمين لأُبدلت هاءً.

وأيضا فتأنيثهما لتأنيث الفاعل دليل على ذلك، إذ ذلك شأن الأفعال)[4].

ج- تقديم خبر ليس عليها تقديم خبر (ليس) عليها.

قال ابن إياز :(أقول تقديم خبر " ليس" على اسمها ،كقولك :" ليس قائمًا زيدٌ" جائز بالإجماع، وأما تقديم خبرها عليها ،كقولك :" قائمًا ليس زيدٌ" فأجازه جماعة ، ولهذا قال

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٨- ٣٤٩.

(٣) سنن أبي داود:١/٩٧، سنن ابن ماجة: ١/٣٤٧، سنن الترمذي: ٢/٣٦٧.

(٤)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٥٦-٣٥٧.

المُصنف : " وعليها في الأشهر" ، وقال أبو علي في الإيضاح : وهو القياس عندي ، وهو قول المتقدمين من البصريين ، ودليله قوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عنهم ﴾ [هود ٨] ، فاسم ليس مضمرٌ عائد على العذاب، ومصروفًا خبرها ، ويوم يأتيهم ظرف متعلق بمصروف وقد تقدم على " ليس" فدل على جواز تقدم عامله ، وهو مصروفًا عليها)[١].

د- أبنية الاسم الرباعيّ المجرَّد.

ووردت المسائل التالية في البحث:

قال ابن إياز:(أقول هذه الأبنية الخمسة متفق عليها،وأثبت الأخفش بناءً سادسًا،وهو"فُعْلَلٌ" بضم الفاء وفتح اللام الأولى، نحو:"جُخدب"، وهو قويٌّ؛ لأنَّ الفراء حكى"طُحْلبا"،و"بُرْقَعا" ولا سبيل إلى ردّ رويته، ويقوي ذلك قولهم:" ما لي عنه عُنْدَدٌ"، فالدال الثانية للإلحاق؛ ولذا لم تدغم ، والإلحاق يستدعي ثبات مثال يقع ذلك البناء ملحقًا به)[٢].

هـ- حاشا فعل أم حرف؟

قال ابن إياز:(أقول :أما" حاشا" فإنها عند سيبويه حرف جرٍّ فقط، ويدل على ذلك وجوه أربعة:

الأول:قاله ابن درستويه، وهو أنها لم تُمَلْ، ولوكانت فعلًا لأُميلت...

الثاني:أنه لا يقع صلة ل"ما" المصدرية، فلا يقال:"قام القوم ما حاشا زيدًا)...

الثالث: الجر بها،كقول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان أنَّ أبا ثوبان ليس بِزُمَّلٍ فَدْمَ[٣]

و أبو الفتح أوردَ هذا البيت في لمعه محرفًا، فلا يعتمد عليه.

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٤٠٦/١.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠١٣/٢-١٠١٤.

(٣)البيت للجميح الأسدي المفضليات:٣٦٧،خزانة الأدب:١٦٩/٤،همع الهوامع:٢٧٩/٢.

والرابع: أنهم قالوا:"جاء القوم حاشاي"، ولو كانت فعلًا لقالوا:"حاشاني" كما تقول:"دعاني"،و"رماني" قال الشاعر

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلا همهم حاشاي إنِّي مسلمٌ معذورُ[1])[2].

وإذا ثبت ذلك علمت فساد استدلال الكوفي بـ"نُوَيْسٍ" على أنَّ الأصل "ناسٌ" ،من"نَاسَ" "يَنُوسُ"،بَل الوَجْهُ أنَّهُ "أُنَاسٌ" ألا ترى إلى قول الشاعر:

إنَّ المنايا يَطْلعنَ على الأُنَاسِ الآمَنينا[3])[4].

١٧- عِلَّة قياس: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- ومثل لها ابن إياز بقوله:(فإنْ قيل :أيجوز وصف "اللهم"أم لا؟ قيل: منع سيبويه من ذلك، وهو عندي القياس؛ وذلك لأنَّ المنادى، وصفه ضعيف؛ لكونه مشابهًا للمضمر، ثم هنا قد ضم الاسم إلى الصوت، وذلك مما يبعد وصفه أيضًا، فلما اجتمعتا فيه منعاه ذلك)[5].

الأول : أنَّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولًا به ،كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظريفانِ)، فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى ؛ لكونه فاعلًا فكأنَّهما مرفوعان ، ونقل ابن باشاذ أنّ ابن سعدان أجاز النصب؛ لأنَّ الفاعل مفعول فكأنَّهما منصوبان، والأول أقيس .

---

(١) البيت للأقيشر الأسدي في دوينه:٧٣، والتخمير:٤٦٧/١، توجيه اللمع:٢٢٦، شرح التسهيل: ٣٠٧/٢، والارتشاف:١٥٣٣/٣، وأوضح المسالك: ١٩٩/١، والجنى الداني: ٥٦٦.

(٢) ينظر المحصول في شرح الفصول: ٤٩٧/١.

(٣) البيت لذي جدن الحميري في خزانة الأدب: ٢٨٠/٢، وهو بلا نسبة في الصحاح: أنس-نوس، واللباب: ٣٦٣/٢، شرح الملوكي:٣٦٣، شرح الجمل: ٩٠/٢، والمخصص:٢١٨/٥.

(٤)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٩٦٧/٢.

(٥)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٦٨٣/٢.

والثاني: أنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل الفاعل بغير واسطة، وأرى أنَّ هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأنَّ كلًا منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل فيه بغير واسطة، وإنَّما فيه امتياز المفعول عن باقي المفاعيل.

والثالث: أنَّه قد جاءت عنهم أفعال كثيرةٌ محذوف فيها الفاعل، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول.)[1].

ب- العطف بلكن في الإيجاب.

قال ابن إياز:(وأجاز الكوفي العطف بلكن بها في الإيجاب قياسا على "بل".

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف لا يفارقها، ألا تراها عند دخول الواو متمحضة للاستدراك.

والثاني: أنَّ الجزولي نص على أنَّ العاطفة هتي التي يقع بعدها المفرد، وأما التي يقع بعدها الجملة فإنَّها مخففة من الثقيلة، وهي لترك قضية، والأخذ في أخرى، وأبو علي الفارسي صرح بأنَّها عاطفة، وأرى أنَّه الصواب لأوجه:

الأول: أنَّ حرف العطف كما يعطف مفردًا على مفرد، فكذلك يعطف جملة على جملة.

والثاني: أنَّ جعلها مخففة من الثقيلة يفضي إلى تقدير اسمها، وجعلها عاطفة يُخَلّصُ من ذلك.

والثالث: أنَّك لو سميت بها لأعربتها، فقلت: " هذا لاكِنٌ"، وفي التصغير: "لُويكِنٌ" كـ"خُويلدٍ"، وفي الجمع:"لوَاكِنُ"، كـ"خَوَالِدَ"[2].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١/٣٤٨- ٣٤٩.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٨٩-٨٩٠.

ب- الوقف على المقصور.

والثالث: مذهب المازني، والفارسي، وهو الإبدال في الجميع، والوزن:"فَعَا"، وحجتهم أنَّ القياس كان يقتضي الإبدال من التنوين في الجميع، ولكن منع مانع من ذلك في الرفع والجر، وهنا المانع منتفٍ، وأيضًا فالفتحة في المقصور لازمة، وإذا أُبدل منها، وهي عارضة كان الإبدال لها مع اللزوم أولى، وإلى هذا أذهب)[1].

١٨- عِلَّة قوة: ووردت في البحث في المسائل التالية:

أ- أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر.

قال ابن إياز :(يريد: إنَّ الفعل مشتق من المصدر ،والمصدر فعل حقيقة .

وقيل لأنَّ: الفعل يدل على المصدر ، فسمي باسم ما يدل عليه .

فإنْ قيل: فالفعل يدل على الزمان كما يدل على المصدر ، فَلِمَ كان تسميته بالمصدر أولى من تسميته بالزمان ؟

قيل لوجهين :

الأول: أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بحركاته ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (ضَرْبٌ) بسكون الراء ، دل على الحدث ، فإذا فتحت الراء دل على الزمن الماضي، والحرف أقوى من الحركة ، فسمي بما الدلالة عليه أقوى .

والثاني : أنَّ الزمان الذي يدل عليه الفعل يختلف ، فيكون تارة ماضيًا ،وأخرى مستقبلًا وثالثة حالًا ، والمصدر لا يختلف ، فكانت التسمية به أولى)[2].

---

(١)ينظر المحصول في شرح الفصول: ١٠٩٩/٢-١١٠٠.

(٢)ينظر المحصول في شرح الفصول: ٢٦/١.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة التي عشناها مع ابن إياز في كتبه، استطعنا أنْ نقتطف بعض النتائج التالية :

١. نشأة العلة النحوية كانت نتيجة دواع إسلامية وعربية محضة ، من دون أي تأثير خارجي.

٢. ظاهرة التّعليل من الظواهر التي لا يمكن تجاهلها والاستغناء عنها ، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلا من خلالها .

٣. العلة هي تذييل الحكم النحوي بما يوضحه ويفسره، أو يقويه ويعززه.

٤. تابع ابن إياز في كثير من تعليلاته سيبويه وكان كثيرًا ما يستشهد بكلامه و آرائه إلا أنَّه كان يخالفه في بعض الأحيان. بل كان يرجح ما يراه مناسبًا لمنهجه من آراء النحاة (غير سيبويه).

٥. استعمل ابن إياز مصطلح العلة في كتبه، لتوثيق القواعد النحوية لغرض الإبانة، والتفسير، مما له أهمية في إظهار حكمة العرب في لغتهم.

٦. اعتنى ابن إياز عناية فائقة بالعلة والتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أنْ يعللها، فضلاً عن أنَّه قد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة.

٧. يميل ابن إياز في شرحه إلى ذكر الآراء الكثيرة في المسألة الواحدة، وكان دقيقًا في نسبة هذه الآراء إلى أصحابها، مختاراً لنفسه ما يناسبه منها، وقلما يعزو بدون نقل.

٨. كانت العلة عند ابن إياز تتداخل في كثير من الموضوعات التي عالجها، فلم يكن هناك فاصل بين العلل التعليمية أو القياسية أو الجدلية أو المنطقية.

٩. كان ابن إياز من بين النحاة الذين اِحتجوا بالقراءات القرآنية، للاستدلال على تعليلاته النحوية.

١٠. نهج ابن إياز نهج جمهور النحويين في أخذه بالشاهد الشعري، والقرآني وربما عرض لأكثر من شاهد في المسألة الواحدة.

١١. كان في شرحه مثال العالم الحاذق، فلم يقتصر على شرح كلام ابن ابن معط في كتابه شرح الفصول، بل تعدّى ذلك إلى الاستدراك على المصنف ما فاته معللاً السبب.

١٢. كان بارعاً في إيراد تعليلاته وكأنَّه أرادها في بعض الأحيان أن تكون تعليمية، فأوردها مدعومة بالأمثلة جرياً على عادة الأقدمين.

١٣. أكثر تعليلات ابن إياز كانت من نوع كثرة الاستعمال ، والخفة والاستثقال ، والاستغناء ، وهذه العلل صنفت عند من صنفوا العلل ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وهذه العلل نابعة من اللغة إذ أنَّها تعتمد على استعمالات العرب وأساليبها.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلى﴾	٢١	١٣٢
آل عمران		
﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾	٢	٧١
التوبة		
﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾	١٠٩	١١٧
يونس		
﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾	٥٨	٣٢
هود		
﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً ﴾	٨	٥٠
يوسف		
﴿قُلْنَ حاشَ لِلَّهِ﴾	٥١	٦٢
﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾	٩٣	١١٥
الإسراء		
﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾	١٣	٣٨

الكهف

﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾	٤٩	١١٥

سبأ

﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٧٤

الزمر

﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	٤٦	٧١

الجاثية

﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُون ﴾	١٤	٣٨

الواقعة

﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكاراً. عُرُباً أَتْرَاباً﴾	٣٦- ٣٧	١٧

فهرس الحديث النبوي

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
١.	"والأيم تُعرب عن نفسها"	١٥
٢.	"يستحبُّ حين يُعرِب الصبيُّ أنْ يقول لا إله إلا الله..."	١٦
٣.	"الثَّيِّبُ يُعرِب عنها لسانُها، والبِكر تُسْتَأْمَر في نفسها".	١٦
٤.	"لتأخذوا مصافَّكم"	٣٢
٥.	"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"	٤١

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	الصفحة
الباء	
وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقي ومُعرب	١٥
ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا	٣٩
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب	٦٩
الجيم	
لاَ هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ " ...فلا يزال شاحج يأتيك بج	١٠٤
الخاء	
إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ ... فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ	١٠١
الدال	
ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٥٥
الراء	
ياما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هو لّيائِكُنَّ الضال والسَّمُرِ	٤٥
أردتُ لكيلا يعلم الله أنَّني صبرت و أخشى مثل يوم المشقر	٦٥
في فتيةٍ جعلوا الصليب إلا همهم حاشاي إنَّي مسلمٌ معذور	٥٣
لَيْسَتْ بسوداءَ ولاَ عِنْفِصٍ ...تَسارِقُ الطرفَ إلى داعِرِ	١١٤

الضاد

جارية في دِرْعِهَا الفَضْفَاضُ ... تُقَطِّعُ الحديث بالإِيمَاضِ ١٠١

العين

فقالت أَكُلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا ٦٥

الميم

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ...أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا ٤٣

حاشا أبي ثوبان أنَّ أبا ثوبان ليس بِزُمَّلٍ فَدْمَ ٥٣

إنِّي إذا ما حدث ألما دعوت يا اللهم يا اللهما ١٠٣

النون

لتقم أنت يابن خير قريش ...كي لتقضى حوائج المسلمينا ٣٢

إنَّ المنايا يطلعن على الأُنَاسِ الأمنينا ١١٠

الهاء

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيِّ سرى صادف زادا وحديثا ما اشتهى ١٢٥

الواو

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ...بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي ٧٥

المراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع:

– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبدا للطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق: د. طارق الجنابي،الطبعة الأولى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ،١٩٨٧.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي تحقيق : د .رجب عثمان محمد ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

– إرشاد السالك السالك إلى حل ألفية ابن مالك،برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية،تحقيق:محمد بن عوض السهلي،الطبعة الأولى،مكتبة أضواء السلف ٢٠٠٢م.

– أسرار العربية ،عبد الرحمن محمد بن عبدا لله بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)،تحقيق:محمد بهجة البيطار،مطبوعات المجمع العلمي العربي،دمشق.

– الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ،تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٣م.

– الأزهية في علم الحروف :لعلي بن محمد الهروي، تحقيق:عبدالمعين الملوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق ١٩٨٢م.

– إصلاح الخلل الواقع في الجمل : عبد الرحمن بن السيد البطليوسي ، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي،دار الكتب العلمية٢٠٠٢ م.

– الأصمعيات للأصمعي ، تحقيق:أحمد عبد السلام هارون ،دار المعارف،الطبعة الثالثة،١٩٦٧م.

– الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر الغوي عند العرب،د.تمام حسان،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨م.

– الأصول في النحو،أبو بكر بن السراج البغدادي ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت١٩٨٥م.

– إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)،تحقيق:د.زهير غازي زاهر ،مطبعة العاني ١٩٧٧م.

– الاقتراح في علم أصول النحو،جلال الدين السيوطي،تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.

– المسائل البصريات،لأبي علي الفارسي ، تحقيق:د.محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى،القاهرة، مطبعة المدني ١٩٨٥م.

– المسائل المنثورة:لأبي علي الفارسي ، تحقيق :د.شريف النجار،الطبعة الأولى ، الأردن،عمان، دار عمار٢٠٠٢م.

– أمالي ابن الشجري، ابن الشجري علي محمد بن حمزة العلوي، تحقيق: د.محمود الطنجي، الطبعة الأولى ،مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٩٢م.
– الأمالي الشجرية ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، الطبعة الأولى ،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد الدكن ١٣٤٩هـ.
– الأمالي النحوية : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق :عدنان صالح مصطفى ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدوحة ،قطر ١٩٨٦م .
– إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٢م .
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،كمال الدين ابو البركات الانباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع.
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ١٩٧٤م .
– الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن احمد النحوي ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة التأليف ، مصر ١٩٦٩م.
– الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق : د. إبراهيم محمد عبد الله ، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٥م.
– الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق:د.مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٨٢م .
– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،جلال الدين السيوطي،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيس البابي الحلبي،مصر ١٩٦٤م.
– البلغة في تاريخ أئمة اللغة،الفيروز أبادي،تحقيق: محمد المصري،منشورات وزارة الثقافة،دمشق ١٩٧٩م.
– تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي ،تحقيق: مجموعة من المحققين دار الهداية.
– التخمير،صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق:د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة–جامعة أم القرى ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
– تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان،راجعه وعلق عليه د.شوقي ضيف ،دار الهلال،١٩٧٥م.
– التعريفات، لعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة لنشر والتوزيع،مصر القاهرة.

– تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق:محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان ٢٠٠١م.
– ترشيح العلل في شرح الجمل ، الخوارزمي ، تحقيق :عادل محسن العميري ،الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
– توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق:د.فايز دياب، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر ٢٠٠٢م.
– الجمل ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثالثة ، مطبعة كلنكسيك ، باريس ، ١٩٥٧م.
– الجمل في النحو،للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق:يسرى عبدالغني عطية،دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى،بيروت ١٣٥٨م.
– جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي،الطبعة الأولى دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.
– حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ١٩٩٧م.
– الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، تحقيق : د.مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني ، بغداد ١٩٦٩م.
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق : عبد السلام هارون الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر القاهرة ١٩٩٧م.
–الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
– دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م.
– الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي،تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٧م.
– الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ،للشنقيطي،الطبعة الثانية،دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت ١٩٧٣م.
– ديوان الأقيشر الأسدي،صنعة: د.محمد علي دقه، الطبعة الأولى، دار صادر،بيروت ١٩٩٧م.
– ديوان حسان بن ثابت،شرحه وقدم له عبدأ مهنا، الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية،بيروات،١٩٩٤م.
– ديوان جميل بثينة، دار بيروت لطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٦م.
– ديوان عامر بن الطفيل،رواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب،دار صادر،ودار بيروت ١٩٦٣.
– ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،حققه وشرحه:صلاح الدين الهادي،دار المعارف،مصر.
– ديوان مجنون ليلي، قيس بن الملوح،تحقيق: عبدالستار أحمد فرج،دار مصر للطباعة.

– ديوان النابغة الذبياني،تحقيق:عباس عبد الستار، الطبعة الثالثة،دار الكتب العلمية، بيروات، لبنان ١٩٩٦م..
– رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق:احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٥م .
– سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٠٠٠م.
– سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤.
– سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني،تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي،دار الفكر بيروت.
– سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
– سنن الترمذي،الجامع الصحيح محمد بن عيسى أبوعيسى الترمذي السلمي، تحقيق:أحمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي،بيروات.
– الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي الكويت١٩٧٤م.
– شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فرج، مكتبة دار العروبة، القاهرة مصر.
– شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي،تحقيق:محمد علي السلطاني،دار المأمون للتراث١٩٧٩م.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت٢٠٠٠م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٨م.
– شرح التسهيل ،ابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤م.
– شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م.
– شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الطبعة الأولى، الرياض مكتبة الراشد ١٩٩٩م.
– شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي ،تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
– شرح كافية ابن الحاجب،ابن جماعة ، تحقيق : د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان العربي ، مصر ١٩٨٧م.

– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ،تحقيق :د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.
– شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر دار المأمون للتراث، السعودية ١٩٨٤م.
– شرح اللمع ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، تحقيق د. فائز فارس ، مطبعة الكويت تايمز التجارية ، الكويت ١٩٨٤م.
– شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب بيروت (د.ت).
– شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن احمد بن بابشاذ ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الكويت ، الجزء الأول :١٩٧٦م، الجزء الثاني :١٩٧٧م.
– شرح الملوكي في التصريف،لابن يعيش ، تحقيق: د.فخرالدين قباوة،الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م.
– شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب ، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٨٠م.
– شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق:د.داوود سلوم،ود.نوري حمودي القيسي، الطبعة الأولى،مكتبة النهضة العربية ١٩٤٨م.
– الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت صيدا ١٩٩٩م.
– طبقات فحول الشعراء،محمد بن سلام الجمحي،شرح محمود محمد شاكر،مطبعة المدني القاهرة.
– طبقات النحويين واللغويين،أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى،١٩٥٤م.
– علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي،تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
– العلل في النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ٢٠٠٠م.
– علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢م.
– القاموس المحيط،مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي،دار العلم الجميع، بيروت لبنان.
– قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشر، القاهرة.

– قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ، تحقيق: د.يس أبو الهيجاء و د.شريف عبدالكريم النجار و د.علي توفيق الحمد،دار الأمل للنشر، إربد ، الأردن.
– القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة– بيروت.++
– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي(حاجي خليفة)،دار الكتب العلمية،بيروت ١٩٩٢م.
–كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الطبعة الأولى، بولاق ١٣١٦هـ.
– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق: د.مختار غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ،دمشق ١٩٩٥م.
– لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م.
– لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر بيروت ١٩٧١م.
–اللمع في العربية ،ابن جني ، تحقيق : حامد مؤمن ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢م.
– مجاز القرآن،أبو عبيدة معمر بن المثنى،تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة.
– مجالس ثعلب،أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون،الطبعة الثانية،دار المعارف،مصر.
– مجمع الأمثال،أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري،تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد،دار المعرفة ،بيروت.
– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق:عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.
– معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الثانية، المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٨١م.
– معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور ١٩٥٥م.
– معاني القرآن و إعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت ١٩٨٨م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله ، الطبعة الخامسة، دار الفكر دمشق ١٩٨٥،م.
– مسند ابن أبي شيبة، أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الوطن الرياض ١٩٩٧م.
– مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٩٨م.

– المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معط في النحو):لابن إياز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله،تحقيق:د.شريف النجار،الطبعة الأولى،دار عمار للنشر والتوزيع،الأردن٢٠١٠م.
– المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي،بيروت ١٩٩٦م.
– المفصل في علم العربية، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ومعه كتاب الفيصل بشرح المفصل: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة (د.ت).
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: على النجدي ود. عبدالفتاح شلبي،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٩٤م.
– مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٩٧٩م.
– المفضليات،المفضل بن محمد بن يغلى الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون،بيروت.
– المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢م.
– المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق:مجموعة من الأساتذة،منشورات جامعة أم القرى،معهد البحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة١٤٢٨هـ.
– المدارس النحوية،د.شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، مصر١٩٧٦م.
– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (د.ت).
– المقرب، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١م.
– المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق:محمد باسل السود، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان٢٠٠٥م.
– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار نهضة مصر لطباعة والنشر، القاهرة.
– النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د.مازن مبارك، الطبعة الأولى،١٩٦٥م.
– النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف.
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، عني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٤-١
التمهيد:أولًا:العلة النحوية. ثانيًا:اهتمام ابن إياز بالعلل النحوية والصرفية.	١٤-٤
الفصل الأول:الفصل الأول اختياراته في العِلَل النحوية.	٨٥-١٥
تعريف الإعراب.	١٧-١٥
الأصل في الإعراب الأسماء أم الأفعال.	٢٠-١٨
علة بناء قبل وبعد.	٢٤-٢١
الخلاف في حروف إعراب المثنى.	٢٨-٢٥
فعل الأمر معرب أم مبني؟	٣٢-٢٩
عامل النصب في المفعول نحو"ضَرَبَ زَيدٌ عَمر.	٣٥-٣٣
الاقتصار على المفعول الأول في مفاعيل " أَعْلَمَ".	٣٧-٣٦
الاسم الذي يقام مقام الفاعل .	٤٠-٣٨
فعلية نِعم وبِئس.	٤٣-٤١
أفعل التعجب اسم أم فعل.	٤٦-٤٤
ليس فعل أم حرف.	٤٩-٤٧
تقديم خبر ليس عليها.	٥٢-٥٠
حاشا فعل أم حرف.	٥٥-٥٣
ناصب المفعول له.	٥٨-٥٦
الخبر الجامد هل يحتمل الضمير؟	٦١-٥٩
حتى حرف نصب أو نصب وجر؟	٦٤-٦٢
كي حرف نصب أو نصب وجر؟	٦٧-٦٥
ترخيم المضاف.	٧٠-٦٨
أيجوز وصف "اللهم"؟	٧٢-٧١
إعراب الضمير بعد (لولاك،ولولاه،ولولاي).	٧٦-٧٣
ترتيب المعارف.	٧٨-٧٧
إعراب الضمير في قولك"زيد هو القائم".	٨٠-٧٩
الضمير في "إياك".	٨٢-٨١
العطف بلكن في الإيجاب.	٨٥-٨٣

الفصل الثاني: اختيارته في العلل الصرفية.	٨٦-١٢٦
أصل اشتاق(اسم).	٨٦-٨٨
أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر.	٨٩-٩٢
الخلاف في السين الداخلة على الفعل المضارع.	٩٣-٩٥
تعريف الصَّرف.	٩٦-٩٨
التعجب من فَعْلِ السواد والبياض.	٩٩-١٠١
الخلاف في ميم " اللهمَّ ".	١٠٢-١٠٥
الخلاف اسم الإشارة(ذَا) أثنائي هو أم ثلاثي.	١٠٦-١٠٩
أصل كلمة"ناس".	١١٠-١١٢
أبنية الاسم الرباعيِّ المجرَّد.	١١٣-١١٦
(أيْمُنُ الله) في القسم جمع أم مفرد.	١١٧-١١٩
عدد حروف الإبدال.	١٢٠- ١٢١
حذف الواو من نحو "يَعِدُ،ويَزِنُ".	١٢٢-١٢٣
الوقف على المقصور.	١٢٤-١٢٦
الفصل الثالث:منهج ابن إياز .	١٢٧-١٥١
المبحث الأول: منهجه في عرض المسائل.	١٢٧-١٣٤
المبحث الثاني: العلل عند ابن إياز.	١٣٥-١٥١
الخاتمة.	١٥٢-١٥٣
فهرس الآيات القرآنية.	١٥٤-١٥٥
فهرس الحديث النبوي.	١٥٦
فهرس الشعر.	١٥٧-١٥٨
المراجع.	١٥٩-١٦٥
فهرس الموضوعات.	١٦٦-١٦٧